

3 February 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٠٢

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد ماريوس غرينيوس ..... (كندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.11-61208 311213 030114



\* 1 1 6 1 2 0 8 \*

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٠٢ لمؤتمر نزع السلاح. وأود فقط أن أشير إلى مناقشات يوم الثلاثاء. فقد كان لدينا ٢٣ متحدثاً واستمرت مناقشتنا إلى الساعة ١٣/٠٠. ولقد استحسن تبادلاً الآراء الذي جرى بشأن مسألة نزع السلاح النووي، وأتمنى أن يكون الجميع قد استفاد من هذا التبادل. ثم عقدنا لقاءً غير رسمي مع زملائنا المترجمين الشفويين. وها قد عادوا إلى أماكنهم - ويمكنني أن أحييهم جميعاً. لقد كان لقاءنا في غاية الجودة في رأيي وأشكركم جميعاً على مشاركتكم، أشكر زملائنا هنا وزملائنا الذين يضطلعون بالعمل كله جالسين خلفنا - أي المترجمين الشفويين. وأؤكد أنه كان لقاءً جديراً بالاهتمام.

وأخيراً، أود أن أشير إلى طلب باكستان تعميم منشور صحفي صادر في راوالبيندي بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ باعتباره وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح. وهو يشير إلى اجتماع عقدته هيئة القيادة الوطنية لباكستان، يقدم عرضاً لآرائها فيما يتعلق تحديداً بمسألة الردع الاستراتيجي وأهميته وجوانب أخرى. وبعد هذه المقدمة، أود أن أبدأ بقائمة متحدثينا اليوم بشأن القضية الرئيسية الثانية وهي المواد الانشطارية. ولدينا بالفعل ٢٤ أو ٢٥ متحدثاً على القائمة. وأطلب منكم جميعاً مراعاة الوقت، لأنني أود أن أكفل لكل من يرغب في التحدث فرصة أخذ الكلمة. والمتحدثون الخمسة الأوائل على القائمة هم أستراليا، وهنغاريا باسم الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والبرازيل، وتركيا. وأعطي الكلمة إلى أستراليا.

**السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أشكر مجدداً على اقتراحك بأن تركز الوفود بياناتها على قضايا رئيسية محددة أثناء كل جلسة عامة من الأسبوعين الثاني والثالث لرئاستك - وسيكون التركيز اليوم على المواد الانشطارية. وتتطلع أستراليا إلى مناقشات اليوم وإلى سماع الآراء الوطنية بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتعرف بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن أستراليا ملتزمة ببناء عالم خال من الأسلحة النووية، وبلوغ هذا الهدف بواسطة خطوات متوازنة وتدرجية ومعززة. وفي هذا الصدد، تتمثل أولوية أستراليا الفورية فيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار في سياق مؤتمر نزع السلاح في الانطلاق المبكر للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بالاستناد إلى ولاية شانون لعام ١٩٩٥، كما وردت في الوثيقة CD/1299.

وبطبيعة الحال فإن أستراليا ليست الوحيدة التي تعتبر الانطلاق المبكر للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة ذات أهمية خاصة. وكان المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ قد أكد من جديد في خطة عمله التوافقية على "الحاجة الماسة إلى إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج

المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، تكون متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وبشكل فعال، والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة". ويشكل إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين. وتواصل أستراليا مناشدة جميع الدول الماضية في إنتاج هذه المواد الانضمام إلى وقف اختياري عالمي لإنتاجها.

ويمثل التصدي للمواد الانشطارية - باعتبارها أساس الأسلحة النووية ذاته - بواسطة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون قابلة للتحقق الخطوة المنطقية التالية على درب تحديد الأسلحة النووية ونزعها. وسيكون لهذه المعاهدة فوائد من حيث نزع السلاح وعدم الانتشار على السواء. فهي لن تشدد بقدر كبير الضوابط الدولية المفروضة على المواد الانشطارية فحسب، بل ستصعب الأمور أيضاً على أي دولة تسعى إلى اكتساب القدرة على إنتاج أسلحة نووية.

وتسلّم أستراليا بأن آراء أعضاء مؤتمر نزع السلاح تتباين بشأن مسائل ستشكل أساس المعاهدة. غير أن اختلافات الرأي هذه ينبغي ألا تمنعنا من الشروع في المفاوضات؛ وهي في الواقع الباعث على إجراء المفاوضات. وعند بدء المفاوضات بشأن المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح، ستثار مجموعة من المسائل التي سيتعين على المفاوضين تناولها. وتشمل هذه المسائل التحقق والنطاق وبدء النفاذ والترتيبات المؤسسية وأحكام تسوية المنازعات. وعلاوة على ذلك، سيتعين على المتفاوضين أن يحددوا كيفية معالجة مسألة المخزونات الموجودة سلفاً.

غير أنني أود اليوم تركيز تعليقاتي على تعاريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ورغم أن التعاريف مسألة ستثير تحديات كبيرة عند بدء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، فإنها أفضل نقطة لانطلاق المناقشات التقنية بشأن تلك المعاهدة. وسيوفر تعريف مصطلحي "المواد الانشطارية" و"الإنتاج" إطاراً للمعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وبخصوص "المواد الانشطارية"، ترى أستراليا أن المواد الانشطارية التي يتعين أن تكون مشمولة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تكون تلك المرتبطة بصنع الأسلحة النووية؛ ويتعلق الأمر عموماً باليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم.

والمواد التي تشير إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأغراض الضمانات، بوصفها "مواد الاستخدام المباشر" - أي المواد النووية التي يمكن استخدامها لتصنيع الأجهزة المتفجرة النووية من دون تحويل أو تخصيب إضافي هي: اليورانيوم عالي التخصيب - وهو يورانيوم مخضب بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر بالنظير المشع يورانيوم ٢٣٥؛ والبلوتونيوم الذي يحتوي على أقل من ٨٠ في المائة من النظير المشع بلوتونيوم ٢٣٨؛ واليورانيوم ٢٣٣.

وتبدو هذه التعاريف أساساً ملائمة للمعاهدة، على أن يراعى الشرط التالي، وهو أن أستراليا ترى أن البلوتونيوم واليورانيوم ٢٣٣ الموجودين في الوقود المشع ينبغي ألا يعتبر من "المواد الانشطارية"، ذلك أنه لا يمكن استخدامهما لصنع الأجهزة المتفجرة النووية قبل فصلهما أولاً عن قضبان الوقود المشع ونواتج الانشطار وغيرها من المواد بإعادة المعالجة. واليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم هما المادتان اللتان تستخدمان عادة لصنع الأسلحة النووية؛ لكنه يتعين علينا النظر فيما إذا كانت المعاهدة ينبغي أن تشمل أيضاً مواد انشطارية أخرى يمكن استخدامها لإنتاج الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، أشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مادتي النبتونيوم والأمريسيوم بوصفهما مادتين نوويتين بديلتين يمكن أن يكون انتشارهما مبعث قلق. ويكتسي النبتونيوم أهمية أكبر بحكم الكميات التي يمكن أن تتوافر في الوقود المستهلك وكونه ملائمة للاستخدام في الأجهزة المتفجرة النووية. وعلى غرار البلوتونيوم واليورانيوم ٢٣٣، ينتج النبتونيوم والأمريسيوم بواسطة تشعيع اليورانيوم وينبغي ألا يدخل في إطار المعاهدة إلا بعد الفصل بواسطة إعادة المعالجة.

وإذ نضع في الاعتبار تعاريف المواد الانشطارية هذه، يمكننا النظر في تعريف "الإنتاج". وفي هذا الصدد، تشير أستراليا إلى عمليتين بوصفهما عمليتين مهمتين بصفة خاصة وهما: تخصيب اليورانيوم، في حالة اليورانيوم عالي التخصيب؛ والفصل عن الوقود المشع بواسطة إعادة المعالجة، في حالة البلوتونيوم واليورانيوم ٢٣٣.

وكما تقدم ذكره، لا تعتبر أستراليا مادتي البلوتونيوم أو اليورانيوم ٢٣٣ الموجودتين في الوقود المشع من "المواد الانشطارية" لأنه يجب أولاً فصلهما بإعادة المعالجة قبل أن يتسنى استخدامهما في الأسلحة النووية. وبناء عليه، لا تعتبر أستراليا تشعيع اليورانيوم أو وقود الثوريوم للحصول على البلوتونيوم أو اليورانيوم ٢٣٣ "إنتاجاً" لمواد انشطارية. وترى أستراليا أن "إنتاج" البلوتونيوم أو اليورانيوم ٢٣٣ ينبغي ألا يتضمن سوى عملية الفصل بإعادة المعالجة. فإذا احتوت المعاهدة مسألة التشعيع، سيكون نطاقها واسعاً للغاية، مما سيجعل التحقق الدولي الفعال مضنياً وباهظ التكلفة، بحيث يثقل كاهل الدول الأطراف في المعاهدة بعبء لا لزوم له.

وينبغي أن أوضح أيضاً أن أستراليا لا تعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية في حد ذاته، بل ينبغي أن يقتصر الأمر على إنتاج تلك المواد لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية. وترى أستراليا أن إعادة المعالجة لأغراض الاستخدام المدني ينبغي ألا تحظر. وبالمثل، ينبغي ألا تحظر المعاهدة إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب لأغراض الاستخدام المدني. ورغم نجاح الجهود العالمية في الحد بقدر كبير من كمية اليورانيوم عالي التخصيب المستخدم في المفاعلات المدنية أو لأغراض الاستخدام العسكري غير التفجيري، مثل الدفع البحري، فسيستمر تطبيق أحكام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بهذه الأنشطة.

تلك هي إجمالاً رؤية أستراليا للكيفية التي يمكن بها تعريف المواد الانشطارية وإنتاجها في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأمام المسؤولين منا عن إدارة هذه المسائل من الناحية السياسية الكثير لتعلمه من الناحية التقنية. غير أن من الواضح أن هذا المجال يشكل مادةً دسمة للنقاش، ومن ثم للتفاوض. وأتطلع إلى الإصغاء إلى البيانات الأخرى التي سيُدلى بها اليوم بشأن هذا الموضوع المهم.

**السيد ديكاني (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا الإعلان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام وهي تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود، وآيسلندا وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، إضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

وقد سبق أن صرحنا في بياننا الافتتاحي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بأننا نولي أولوية واضحة للشروع الفوري في التفاوض داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية) بالاستناد إلى الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ وإلى الولاية الواردة فيها والمشار إليها لاحقاً في الوثيقة CD/1864، والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة في وقت مبكر.

وبدء هذه المفاوضات أمر ملح ومهم بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وسيشكل اعتماد معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة مهمة في عملية نزع السلاح النووي وكذلك تعزيز عدم الانتشار النووي. والاتحاد الأوروبي مقتنع أن تلك المعاهدة، إذ تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ستساهم بقدر كبير في جهود نزع الأسلحة النووية. بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المنطقي أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الصك التالي متعدد الأطراف الذي يكون موضع التفاوض في مجال نزع الأسلحة النووية بصفته مكملًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد تجلّى دعم المجتمع الدول للشروع الفوري في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار السلاح في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠١٠ وفي قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٥.

ولقد أعربنا عن تقديرنا لتبادل الآراء الثري بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي جرى مرة أخرى أثناء دورة العام الماضي وساعد أعضاء مؤتمر نزع السلاح على توضيح المسائل الكثيرة المطروحة، بما فيها المسائل المتعلقة بالنطاق والتعاريف والتحقق والترتيبات المؤسسية.

وقد صرح الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً بأنه في حال الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فلن تستبعد أي مسألة من حقل التدارس. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تقدّر أن الشواغل الأمنية الوطنية، وإن كانت مشروعة، ينبغي أن تُعالج كجزء من عملية التفاوض وليس كشرط مسبق. ونرى أيضاً أن هناك تدابير لبناء الثقة يمكن أن تُتخذ على الفور دون حاجة إلى انتظار الشروع في مفاوضات رسمية. لذلك نناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وأن تتقيد بهذا الوقف.

وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الأربعاء الماضي بالدعم شبه الشامل الذي تحظى به داخل مؤتمر نزع السلاح المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تتناول موضوع المواد الانشطارية. غير أنه أشار أيضاً، بالحديث عن الأزمة المستمرة في مؤتمر نزع السلاح، إلى المقترحات الأخيرة في اتجاه البحث عن ترتيبات بديلة. وتسائل أيضاً عما إذا كان باستطاعتنا، كخطوة أولى، الشروع في عملية غير رسمية قبل الاتفاق على إجراء مفاوضات رسمية بشأن تلك المعاهدة داخل المؤتمر، بحيث يتسنى لنا تثقيف بعضنا بعضاً وبناء الثقة بيننا وفي الآن ذاته إرشاد العملية الرسمية وتيسيرها حالما يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمله.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الأفكار، التي تستحق أن تحظى بالمزيد من المناقشة والتفكير داخل هذا المؤتمر. ونؤيد أيضاً عقد مناقشات عامة ونشطة بشأن المسائل المتعلقة بتلك المعاهدة، تكون مدعومة بمناقشات تقنية على مستوى الخبراء، تحضيراً للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ونتطلع إلى أن نناقش بأسلوب إبداعي مع جميع أعضاء المؤتمر الترتيبات الممكنة للتقدم صوب الشروع المبكر في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة في هذا الحفل.

**السيد دانكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً خطاب سفير هنغاريا باسم الاتحاد الأوروبي. وكما سبق لي أن ذكرت هذا الأسبوع، فإن الحكومة البريطانية ملتزمة ببلوغ الهدف طويل الأجل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية وبإحراز تقدم في مجال نزع السلاح متعدد الأطراف. ونحن متقيدون بجدية بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد أحرزنا تقدماً لا يُستهان به في مجالات كثيرة كما عرضته للمؤتمر في خطابي الذي ألقيته يوم الثلاثاء.

وعلى مدى السنوات الخمس التي تشرفت فيها بالعمل كسفير للمملكة المتحدة لدى هذه الهيئة، كنت أستغرب دائماً كيف أننا كثيراً ما ننظر إلى أبحاد ماضينا أو إلى المشاكل التي حاقت بنا منذ ذلك الحين. لذا، فإننا نرحب ترحيباً شديداً، سيدي، بنهجك الذي تؤيده تمام التأييد والذي يهدف إلى المضي قدماً وإلى محاولة الاستجابة إلى الدعوات الكثيرة الواردة من مصادر عديدة من أجل تعزيز عمل هذه الهيئة. ووفاءً بالتزامات المملكة المتحدة، نرى أنه

يتعين على سبيل الأولوية العمل على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بغية فرض حظر يمكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وتعتبر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية التالية على درب عالم خال من الأسلحة النووية. فهي تشكل لبنة مهمة في الهيكل الدولي إلى جانب معاهدة معززة لعدم انتشار الأسلحة النووية من أجل نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل حظر التفجيرات النووية التجريبية.

والمملكة المتحدة متمسكة بالتزامها القوي ببدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية داخل مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن المؤتمر يظل أفضل خيار للتفاوض بشأن تلك المعاهدة مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في المجال النووي. ولا بد من إدماج هذه الجهات في أي معاهدة ترمي إلى تحقيق طموح المجتمع الدولي إلى التعزيز الفعلي للإطار العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويبقى برنامج عمل عام ٢٠٠٩ (الوثيقة CD/1864)، الذي طلب بتوافق الآراء إجراء مناقشات بشأن جميع بنود جدول الأعمال والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الأساس الذي يجب أن نستند إليه في سعيينا إلى الاتفاق بشأن برنامج عمل في عام ٢٠١١.

وتعتقد المملكة المتحدة أن قوة مؤتمر نزع السلاح تكمن فيما يديه من احترام للمصالح الأمنية الوطنية لكل عضو فيه من خلال نظامه الداخلي. وقاعدة توافق الآراء توفر حماية لتلك المصالح في مرحلة التفاوض وكذلك في مرحلتى التوقيع والتصديق الأخيرتين في سياق إبرام أي معاهدة.

غير أن هذا الأمر يقترن، كما ذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة، بمسؤولية المجتمع الدولي عن إثبات ما يجري إحرازه من تقدم. ونذكر جميعاً ما يساور المجتمع الدولي من إحباط متنامٍ إزاء جمود مؤتمر نزع السلاح. لذلك نناشد مرة أخرى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح السعي إلى التعاون على نحو بناء مع جميع زملائهم من مختلف المجموعات في سبيل إيجاد سبل للتفاهم بشأن المسائل الرئيسية وإحراز شيء من التقدم صوب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تحظى بقبول دولي ويمكن التحقق من تنفيذها.

وفشلنا في ذلك يمكن أن يشجع دولاً أخرى على البحث عن بدائل لمؤتمر نزع السلاح من أجل تحقيق طموحاتها في مجال نزع السلاح. ونرى أن ذلك لن يؤدي إلى إبرام المعاهدة الشاملة والفعالية التي يتطلع إليها المجتمع الدولي.

وقد أعربت المملكة المتحدة مراراً عن استعدادها للتعاون بخصوص القضايا الرئيسية الأربع لمؤتمر نزع السلاح، التي يجب أن تُناقش جميعها كجزء من أي برنامج عمل. غير أن ذلك يقتضي اجتماع كل الأعضاء على ضمان ألا تُستخدم قاعدة توافق الآراء بطريقة تُعطل أي مناقشة.

والمملكة المتحدة مستعدة أيضاً للتعاون مع الدول الأعضاء باقتراح سبل جديدة لمحاولة إحراز شيء من التقدم صوب إبرام المعاهدة، ما دامت مقترحاتها متقيدة بشدة بإطار مؤتمر نزع السلاح ونظامه الداخلي. وأرحب شديد الترحيب بالأفكار المفصلة التي عرضها زميلنا الأسترالي قبل قليل، وسوف نُنعم النظر فيها. وقد كان محقاً بالقول إن أمام المهتمين منا بالجانب السياسي الكثير لتعلمه من الناحية التقنية، بالنظر إلى استخدام المواد الانشطارية في السياق المدني سواء للأغراض العلمية أم الصناعية.

وفي الختام، تُذكر المملكة المتحدة بالمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ وبالطرق التي أوضح بها ما يمكن تحقيقه وما يمكن إيجاده من حلول توفيقية أثناء المفاوضات النشطة بين البلدان. ومن هذا المنطلق نناشد الدول الأعضاء إحراز تقدم كبير صوب إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وذلك أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح المعقودة في عام ٢٠١١، بغية الوفاء بأحد الالتزامات الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

**السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** تكررت في بعض البيانات المدلى بها حتى الآن أثناء هذه الدورة من دورات مؤتمر نزع السلاح، وبنبرة غير مقنعة جداً، عبارات الحسرة على شلل هذه الهيئة وجهودها والحرص على عودتها إلى العمل. وأفهم هذه الاعتبارات على أنها علامات تواضع طيبة، بما أننا لم نبرم أي صك قانوني جديد في هذا المؤتمر منذ عام ١٩٩٦. وبالفعل، ليس لدينا ما نحتفل به، لكن المؤتمر ما انفك يعمل على محاولة التوصل إلى توافق في الآراء. ولا أعتبر، فيما يخص وفد بلدي على الأقل، اجتماعنا هذا الصباح استجماماً، مهما استطبتته.

فقد بقينا نتفاوض بلا نجاح. وحاولنا التوصل إلى توافق الآراء اللازم بشأن الكيفية التي سنحوّل بها إلى التزامات قانونية المبادئ السياسية الواردة في الكثير الكثير من قرارات الجمعية العامة وغيرها من المحافل متعددة الأطراف بخصوص نزع السلاح والسلام.

فلم لا يسعنا الاتفاق؟ لا نستطيع ذلك بالأساس لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الحليفة لها تريد حصر عمل مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولا يسع هذه الدول قبول أن تُدمج، في ولاية التفاوض، أي إشارة إلى جوانب أخرى تتعلق بتلك المواد الانشطارية.



وعلاوة على ذلك، هناك من هذه الدول من لا يقبل التفاوض على معاهدة تحمي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام تلك الأسلحة ضدها أو التهديد باستخدامها، والتفاوض على معاهدة تحظر وضع أي أسلحة في الفضاء الخارجي. وأخيراً، وهو الأهم بكثير، ليس هناك أي تحرك كان في اتجاه إبرام معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية، وفقاً لما يقتضيه الضمير البشري فيما يتعلق بأي أسلحة للدمار الشامل.

ويعارض الرأي العام في جميع أنحاء العالم أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة البيولوجية والتكسينية أو الأسلحة النووية. فكلها مقيتة، واستخدامها، كما ذكره أحد زملائنا في هذا المحفل، يشكل جريمة في حق الإنسانية. وإنتاج هذه الأسلحة وتطويرها وتخزينها ونشرها تأهباً لاستخدامها بسرعة كلها أفعال تشكل تحديراً لتلك الجريمة.

وكثيراً ما تشير الدول الحائزة للترسانات النووية إلى حاجتها إلى الردع. ونعلم جميعاً أن مصطلح "الردع" بالمعنى الاستراتيجي كان له مغزى في سياق الحرب الباردة بين الشرق والغرب. إذ كان الردع يعني في ذلك السياق بلوغ توازن بين المتنافسين بحيث يتسنى تعيين الترسانات المتناوئة وتحميد بعضها بعضاً. وعادة ما تضيف الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مصطلح "الردع" صفة "ذي المصدقية" ما يعني أن ترساناتها يجب أن تكون ضخمة.

وفي حالة العالم السياسية والاستراتيجية الراهنة، لا تتوخى الأسلحة النووية تعديل الكفة بين قوى قد تكون متناوئة، وإنما تهدف إلى التعبير عن قوة التخويف المطلقة بأسلوب قديم للغاية. وكما قلتَ سيدي الرئيس، ينبغي أن نحاول التفكير خارج إطار الحرب الباردة. وربما أضيفُ "التفكير خارج الإطار الاستعماري"، الذي تعتبر فيه مجموعة من الدول نفسها فوق جميع الدول الأخرى ومستثناة من الاعتبارات الإنسانية والمبادئ القانونية الدولية. وكما صرحت إحدى الدول الأعضاء، فإن الأسلحة النووية لا أخلاقية وغير قانونية؛ وبذلك تكون حيازتها لا أخلاقية وغير قانونية.

وبما أن الحرب الباردة تعتبر منتهية، يبرر الاحتفاظ بالترسانات بالضرورة الأمنية. وكل دولة مسؤولة في الواقع عن ضمان أمن إقليم مواطنيها ومواردهم الطبيعية. زد على ذلك أن العلاقات الودية مع الجوار ومع المجتمع الدولي بصفة عامة تُمكن الدول من ضمان الأمن الوطني بالإبقاء على القوات المسلحة لأغراض الدفاع وليس لتهديد دول أخرى. ومهما يكن الأمر، فلسائل أن يسأل ما إذا كان يحق للدولة سياسياً وقانونياً وأخلاقياً حيازة أسلحة دمار شامل ونشرها تلبية لاحتياجاتها الدفاعية.

ومن دواعي الأسف أيضاً أن عدداً من الدول الأخرى تقبل، لأسباب مختلفة ولأنها في جميع الحالات لا تؤمن بإمكانية بناء نظام دولي ديمقراطي أو لا تستصوبه، أن تخضع لحماية ترسانات نووية، متخيلة بذلك عن تأثيرها الإيجابي في بناء عالم أكثر سلاماً.

وتبدو وفود كثيرة مبهتجة بالاتجاهات والوقائع الإيجابية الأخيرة، مثل اعتماد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ خطة عمل ملموسة من دون خلافات. غير أن معاهدة عدم الانتشار في حد ذاتها لا يمكن أن تكفل تنفيذ تلك القرارات كونها ليست منظمة دائمة. والدول الأعضاء هي التي تتحمل مسؤولية تنفيذ خطة العمل.

وما رأيناه في الأشهر التي أعقبت عقد المؤتمر لا يسير بالضرورة في ذلك الاتجاه. فقد أعلن أحد أقوى التحالفات قاعدته الاستراتيجية المتجددة القائمة صراحة على الأسلحة النووية. وعليه، يصعب الوثوق في مصداقية أي نوايا يُعرب عنها أي عضو من ذلك التحالف بخصوص نزع الأسلحة النووية.

لقد أبرمت دولتان حائزتان لأضخم ترسنتين معاهدة ثنائية إيجابية تتوخى تخفيض عدد الرؤوس الحربية واتخاذ تدابير أخرى منها التحقق المتبادل. غير أن هذه المعاهدة صك للحد من الأسلحة يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الطرفين ومن ثم تحسين المناخ السياسي الدولي، لكنه لا يعني إزالة الترسنات النووية والمنطق الذي تقوم عليه. وأبرمت قوتان نوويتان أحريان ترتيباً ثنائياً يبدو موحهاً بقدر أكبر نحو تعزيز الطابع السياسي والاقتصادي والعملية لإدارة ترسنتيهما.

وقد جاء على لسان رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية السيدة ديلما روسيف، في خطاب تنصيبها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أن: "تقاليدنا في الدفاع عن السلم لا تسمح لنا بتجاهل وجود الترسنات الذرية الضخمة وانتشار الأسلحة النووية والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية."

وكما نعلم، فهذا النوع من التصريحات يُصاغ بدقة. فبالنسبة إلى البرازيل، توضع الأسلحة النووية وغيرها من الشرور المذكورة في السلة ذاتها. وبالنظر إلى هذا الوضع، فإن من المحزن أن نسمع من بعض الوفود أن المشاكل تكمن في الآلية.

وعلى مدى السنتين الماضيتين، عُرض مقترحان رسميان لبرنامج عمل. واعتمدت الوثيقة CD/1864 بتوافق الآراء وبتأييد البرازيل. أما الوثيقة CD/1889 فقد اقترحت للتحايل على العقوبات التي تحول دون تنفيذ الوثيقة CD/1864. وقد أتاحت مدخلاً أوضح شيئاً ما إلى معالجة الجوانب المتعلقة بالمواد الانشطارية عدا حظر الإنتاج الجديد. وأتحدث عن مدخل أوضح لأنني أرى أن ما يسمى ولاية شانون لا تحصر نطاق المفاوضات في إنتاج المواد الانشطارية المستقبلي وحده. وقد فضّل وفد البلد المعني بالقدر الأكبر فيما يبدو عدم الاستفادة من هذا المدخل. غير أنني يجب أن أقول إن إحدى المجموعات الإقليمية أخطرت الرئاسة بأنها لا يمكن أن تؤيد هذا المقترح، حتى وإن كان عدد من فرادى الوفود الأعضاء في تلك المجموعة قد أعرب عن استعداده لاعتماد الوثيقة.

وأثناء الأسبوعين الأولين من هذه الدورة، سمعنا من بعض الوفود أنها لا تزال معترضة على إجراء مفاوضات بشأن صكوك قانونية تتعلق بضمانات الأمن السلبية وبمخطر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ولم تتجسّم تلك الوفود عناء ذكر اعتراضها على فكرة معاهدة تحظر الأسلحة النووية، في حد ذاتها.

وتستفيد تلك الوفود من حقها في تعطيل توافق الآراء وهو حق يخولها إياه النظام الداخلي. فهل يُعقل الاحتجاج بأن توافق الآراء يُساء استخدامه؟ هل يُعقل محاولة إجراء مفاوضات بشأن أي من القضايا الرئيسية في جدول أعمالنا عن طريق عمليات موازية يمكن أن تحقق نتائج سريعة دون أن تكون فعالة جداً؟ هل يُعقل أن يُفرض على مؤتمر نزع السلاح أجل أخير يمتد إلى نهاية هذه الدورة لتحقيق نتائج؟ هل يُعقل أن نوجّه إلى أنفسنا إنذاراً نهائياً؟

بطبيعة الحال سيكون من الصواب إعادة النظر في مجموعة الآليات المنشأة في عام ١٩٧٨. ولقد طال انتظار دورة استثنائية جديدة تخصصها الجمعية العامة لموضوع نزع السلاح، دون أن يكون ذلك بالضرورة، ولا بأي حال من الأحوال بصورة حصرية، لمعالجة البنية المؤسسية. والأهم من ذلك أن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُخصص لموضوع نزع السلاح أمر من شأنه إتاحة حيز أكبر للجميع من أجل خوض نقاش مستفيض في جميع جوانب نزع السلاح. وينبغي أن تستفيد تلك الدورة من الاتجاهات والوقائع الجديدة في العلاقات الدولية التي أحسن عرضها الرئيس باراك أوباما في خطابه الذي ألقاه في براغ في عام ٢٠٠٩.

ولسوء الحظ يتعذر علينا هنا أيضاً إيجاد الدعم اللازم. ولقد كرر بعض زملائي أن صبرهم، أو صبر حكوماتهم، قد نفذ. وليس لأحد أن يُقدم لهذا الداء دواءً بعينه. فالتفاعل الحيوي للسياسة الدولية، لا سيما في حقل الاستراتيجية النووية الضيق، بطيء ويقتضي مثابرة ورباطة جأش.

سيدي الرئيس، نشكرك على ما تبذله من جهود في سبيل تنظيم نقاشات أثناء مدة ولايتك. وبما أن من واجبنا الاستماع إلى بعضنا البعض والرد على الأفكار والمواقف المعروضة، فلا بد لنا بطبيعة الحال أن نعرض رؤى بلداننا. فوظيفتنا وظيفة كلامية يمكن أن تُحقق نتائج في شكل مشاريع متعددة الأطراف. غير أنه لا يكمن التنبؤ بالنجاح لا من حيث الوقت ولا من حيث المحتوى.

وأفهم أنك لا تشعر بوجود استعداد لتوافق الآراء بشأن برنامج عمل على غرار الوثيقة CD/1864. وليس من شأن وفد بلدي أن يتدخل في اصطلاحك بمهامك، لكنه لا يسعني العزوف عن القول إنه لا شيء يمنعك من اقتراح برنامج عمل.

وفي جميع الأحوال، سيرحب وفد بلدي بمبادرة من الرئاسة تهدف إلى تشكيل هيئة فرعية لمناقشة مسألة نزع السلاح النووي، ولا سيما معاهدة تحظر الأسلحة النووية. وبما أن هذا الهدف هو أقصى ما يمكننا بلوغه، ونظراً إلى ما يحظى به من تأييد واسع النطاق تجلّى

في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، فإن مبادرة كهذه ستميز رئاستك. فهي ستشكل إطاراً لبناء الثقة يُعزز تقدمنا في مسائل أخرى، مثل التفاوض على صك قانوني بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وصرّح عدد كبير من الوفود بوضوح بأن التفاوض بشأن المواد الانشطارية ينبغي ألا يقتصر على حظر ما يُنتج مستقبلاً بعد دخول الصك حيز النفاذ، بل أن يشمل أيضاً سائر الجوانب بما فيها المواد الموجودة سلفاً. وسيكفل ذلك تحقيق نتائج ترقى إلى مستوى التطلعات في مجال نزع السلاح وكذلك عدم الانتشار.

وأثناء دورة عام ٢٠١٠، قدمت البرازيل مساهمة في هذا النقاش ترد في الوثيقة CD/1888، وتتعلق بهيكل المعاهدة الممكن. فقد تصوّرنا معاهدة إطارية أو جامعة تضع الأحكام العامة كالأهداف والتعاريف والنطاق والأحكام النهائية، ويرد في تذييل لها بروتوكول يتعلق أساساً بحظر الإنتاج وبروتوكول ثانٍ بشأن الجوانب الأخرى. بما فيها المواد الموجودة سلفاً. وسيتضمن البروتوكولان أحكامهما المناسبة الخاصة بشأن التحقق. وكان يُراد بهذا الهيكل إضفاء المرونة على المفاوضات. وكما لا حظنا، فإن الآراء المعارضة بشأن مسألة المواد الانشطارية لها علاقة بالإصرار على أن تُقيد سلفاً لا نتائج المفاوضات فحسب وإنما طرائقها أيضاً.

وقبل ما يربو على ١٠٠ عام في مؤتمر السلام الثاني المعقد في لاهاي، دافعت البرازيل عن مشاركة جميع الدول على قدم المساواة في القرارات. وتذكر عالمة التاريخ الأمريكية باربرا تاكمان في كتابها The Proud Tower هذا الأمر وتضيف أن الوفد البرازيلي كان مُملّاً بصفة خاصة - وهي سمة تبدو ثابتة في حالتي، لكنني أؤكد لكم أنها ليست سمة وطنية بالضرورة.

وقد حال ما تلا من الحروب والفشل النسبي الذي مُنيت به المنظمة التي أورثتنا هذا المبنى واستمرار الاستعمار دون إحراز تقدم فعلي في تسيير العلاقات المتعددة الأطراف تسييراً ديمقراطياً. وقد أدخلت الأمم المتحدة تغييراً جذرياً على أساس العلاقات الدولية. ولسوء الحظ، وبخاصة فيما يتعلق بشؤون الحياة والموت الملحة التي تدخل في نطاق صلاحياتنا، شكّلت فترة الحرب الباردة الطويلة تقهقراً ظهرت معه فكرة أن الإنجازات في مجال نزع السلاح تكون ممنوحة من القوى العظمى وليس متفاوضاً عليها بين جميع الأطراف المعنية.

وبعد مرور عقدين على انتهاء تلك الفترة، حاولت القوى القديمة ذاتها إلى جانب بعض المرشحين الجدد إعادة تطبيق ذلك النهج التنازلي. وعلى سبيل المثال، يُتوقع أن يتلقى المجتمع الدولي، بما فيه الرأي العام، بوحى من السماء، معاهدة محدودة تقتصر على الجوانب المتعلقة بعدم الانتشار. وفي أثناء ذلك، يستمر تكديس وسائل قمع البشرية وتدميرها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير دي ماسيدو سواريس على بيانه. وكلامه ليس مُملاً أبداً وإنما متعلّلاً دوماً. وقد طلب أحد الوفود حق الرد وسأمنحه هذا الحق بعد استنفاد قائمة المتحدثين. ولدينا ٢١ متحدثاً على القائمة وأكثر بقليل من ساعتين لجميع هؤلاء. وأطلب إلى الزملاء تفهّم الوضع بحيث يتسنى للجميع أخذ الكلمة. وقبل إعطاء الكلمة إلى تركيا، أعلمكم أن البلدان الخمسة التالية على القائمة هي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والأرجنتين والجمهورية العربية السورية وهولندا. وأعطي الكلمة الآن إلى تركيا.

**السيد ديميرالب (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود قبل الشروع في خطابي أن أهنيئ سفير البرازيل على البيان المحبوك الذي أدلى به. ولم يكن حديثه مُملاً أبداً. ونحن نتطلع إلى سماع المزيد من هذه الخطابات المتعلّلة مستقبلاً.

إن موقف بلدي بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح معروف لدى المؤتمر، وهو كما شرحناه في مناسبات شتى في الماضي. وفي هذا السياق، أيدنا اليوم البيان الذي أدلى به سفير هنغاريا باسم الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود إبداء بعض التعليقات الإضافية.

بداية، أود أن أؤكد من جديد أن سياسية الأمن التركية تستبعد إنتاج واستخدام جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. ونحن نؤيد نزع السلاح على نطاق عالمي وشامل وندعم جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على الأمن الدولي بواسطة إجراءات متعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتركيا طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بعدم الانتشار والنظم الدولية لتحديد الصادرات ولا تدخر جهداً للمساهمة في تعميمها وتنفيذها بفعالية. وأشدّد على أن نجاح جهود نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها يتوقف على السير الفعال لنظام معاهدة عدم الانتشار. وبالفعل، يجب تنفيذ النتائج الإيجابية المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار المعقود في ٢٠١٠ تنفيذاً فعالاً.

وتركيا مقتنعة بضرورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي تتطلع باهتمام إلى المؤتمر القادم المتعلق بالشرق الأوسط والمقرر عقده في العام المقبل. وتقدر تركيا جميع الاتفاقات القائمة على معاهدات والمتعلقة بتحديد الأسلحة النووية ونزعها، سواء أكانت اتفاقات متعددة الأطراف أم ثنائية. وفي هذا السياق، شكلت المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الجديدة) حدثاً إيجابياً مهماً. ولمؤتمر نزع السلاح دور مهم أيضاً بصفته المحفل الوحيد للتفاوض متعدد الأطراف. لذلك تأمل تركيا أن ينتعش مؤتمر نزع السلاح، وأن تُعالج بواعث قلق جميع الدول الأعضاء، وأن تزول حالة الجمود الراهنة، وأن يبدأ العمل الجدي على جميع القضايا الرئيسية بواسطة برنامج عمل توافقي. ونرى أن بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سوف يكون لبنة مهمة في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ولضمان حسن انطلاق المفاوضات، ينبغي أن تعلن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وقفاً اختيارياً لإنتاج تلك الأسلحة وأن تقيد به. وفي نهاية المطاف، ستقرّ معاهدة متفاوض عليها بنجاح حداً كميّاً للمواد الانشطارية المعدة للاستخدام في الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ومع ذلك، ترى تركيا أن المفاوضات المتعلقة بتلك المعاهدة ينبغي أن تكون شاملة وغير تمييزية. لذلك، ينبغي أن تشمل المفاوضات المقبلة مسألة المخزونات والتحقق الفعال. وغني عن الذكر أن جميع الشواغل الوطنية المتعلقة بمعاهدة محتملة يمكن بل ينبغي أن تُعرض أثناء المفاوضات. ويمكننا تطبيق نهج مرن يسمح لنا بالمضي قدماً دون إضاعة الوقت في تحديد طرائق الولاية. وهذا النهج، الذي يجب ألا يحكم مسبقاً على نتائج المفاوضات، يمكن أن يسهل أيضاً الوصول إلى توافق الآراء. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة معقدة جداً من الناحية التقنية. وفي هذا الصدد، استمعنا باهتمام إلى بيان سفير أستراليا. وسيساعدنا هذا النهج العقلاني على تحسين فهمنا لهذه المسألة بمعزل عن الجدل السياسي.

ونأمل أيضاً أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وآمل بصدق أن يولد هذان الحدثان تآزراً وأن يعززا سيرنا على درب نزع السلاح النووي.

**السيد ريد** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نقدر هذه الفرصة لتبادل أفكارنا وللتعمق، مع زملائنا هنا في الجلسة العلنية لمؤتمر نزع السلاح، في الموضوع المهم الذي تمثله معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

غير أنني أود أولاً، وبعد إذنك، أن أتقاسم مع زملائي بعض التطورات المهمة التي تتسم بطابع مختلف قليلاً. لقد وقع الرئيس أوباما البارحة صك تصديق الولايات المتحدة على معاهدة "ستارت الجديدة". وستلتقي وزيرة خارجية الولايات المتحدة السيدة هيلاري رودهام كلينتون، السبت القادم، بنظيرها الروسي السيد سيرغي لافروف في ميونيخ وسيتبادلان صكوك التصديق. وبهذا التبادل، سنشرع رسمياً في عملية تنفيذ معاهدة "ستارت الجديدة"، ولا سيما الخطوط الزمنية الواردة في المعاهدة بخصوص تبادل البيانات المتعلقة بالقوى الاستراتيجية وكذلك الخطوط الزمنية لشروعنا في تلقي زيارات التحقق المهمة في إقليمي الدولتين الشريكتين في المعاهدة.

والولايات المتحدة فخورة بهذا الإنجاز. وهو صك ثنائي، لكننا فخورون جداً بهذا الإنجاز وفخورو أيضاً، وملتزمون على نحو متجدد، بجميع المبادرات الثنائية أو متعددة الأطراف التي اتخذناها بحرية، نحن الولايات المتحدة، الربيع الماضي، في سياق خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وتقوم دولتنا بخطوات كثيرة مع زملائها، وفي محافل مثل محفلنا هذا، من أجل تعزيز مبادراتنا، وهي الكيفية التي ننوي بها التعامل في الأيام والأسابيع والأشهر والسنوات المقبلة مع مسألة نزع السلاح متعدد الأطراف. ولحسن حظنا، ينضم إلينا اليوم السيد جيف إبرهارت، وهو مدير مكتبنا المعني بالشؤون متعددة الأطراف والشؤون النووية في وزارة الخارجية، لمعالجة هذه المسائل الأساسية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. لذا، ودون مزيد الإطالة، أحيل الكلمة إلى زميلي.

**السيد إبرهات (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي فقط أن أبدأ بالتعبير عن سروري بالحضور هنا مرة أخرى في هذه القاعة وبصحة هذا العدد الكبير من الأصدقاء القدامى والأعضاء. وأرحب بالفرصة التي أُتيحت لهذا الوفد ولوفود أخرى لمعالجة مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - وهو هدف أساسي تبناه المجتمع الدولي في مناسبات متكررة.

قد يتبادر إلى الذهن أن من غير اللازم أن أشرح أسباب أهمية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لكن التأكيد قد لا يخلو من فائدة. فهذه المعاهدة ستفرض حدوداً على كمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وستبلغ هذه الغاية بحظر إنتاج المزيد من المواد الانشطارية منذ تاريخ دخول المعاهدة حيز النفاذ. ويخدم هذا التحديد أهدافنا المشتركة المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. ولطالما سلّم بأن هذه الخطوة ضرورية لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، وشُدّد على الحاجة إلى هذه المعاهدة في العديد من المؤتمرات الاستعراضية لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عُقد آخرها في أيار/مايو ٢٠١٠، وكانت هذه النقطة محورياً رئيسياً من محاور الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وعلينا أن نتذكر أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليست إلا خطوة واحدة في مشوار طويل، وأنها ينبغي أن تركز على الهدف الرئيسي المتمثل في وقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وهذه خطوة ضرورية وممكنة باستطاعة جميع الدول الحاضرة في هذه القاعة أن تساهم فيها. وقد قامت الولايات المتحدة بخطوات كثيرة على هذا الدرب، إما بمفردها أو مع روسيا وبلدان أخرى. ومن دواعي الأسف والإحباط أننا عجزنا عن القيام بالخطوة الرئيسية متعددة الأطراف وهي وضع حد أقصى لمخزونات الأسلحة. وهذا الحد الأقصى ضروري لكي نرسي قاعدة متينة للمضي في تخفيضات الأسلحة النووية ولوضع حد لسباق التسلح النووي أينما حدث وكلما حدث.

وإذ نعبر عن موافقنا بشأن محتوى المعاهدة، فإننا نصبو إلى معاهدة غير تمييزية تضع حداً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وتخضع للتحقق الدولي ويمكن التفاوض بشأنها وتنفيذها في الواقع العملي. وتتفق الآراء على نطاق واسع في ضرورة إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وستظهر اختلافات جوهرية في التفاصيل، وما المفاوضات إلا وسيلة لتسوية التفاصيل.

وفي انتظار بدء المفاوضات، يتعين القيام بعمل مفيد لتهيئة الأرضية هنا في جنيف. ونحن متلهفون إلى العمل مع سائر الأطراف من أجل عقد مناقشات مفيدة بشأن المسائل التقنية للمعاهدة بهدف المضي قدماً بمؤتمر نزع السلاح صوب المفاوضات. وخبرائنا مستعدون للمشاركة في هذه المناقشات، سواء في الجلسات العامة الرسمية لمؤتمر نزع السلاح أو الجلسات المعقودة على هامش المؤتمر.

وحتى وإن كانت هذه الهيئة غير جاهزة بعد للشروع في مفاوضات رسمية، فمن المفيد إلى حد كبير التعمق في مناقشة المسائل التقنية المتصلة بالمعاهدة. وفي هذه المرحلة مثلاً، تختلف الآراء بقدر كبير حول كيفية تعريف مصطلح "المواد الانشطارية". إذ يميل البعض إلى تعريف ضيق للبلوتونيوم واليورانيوم الملائمين لصنع الأسلحة؛ بينما تميل جهات أخرى، من بينها الولايات المتحدة إلى تعريف يشمل أشكال البلوتونيوم واليورانيوم الممكن استخدامها لصنع الأسلحة ويتوافق وتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمصطلح "مواد الاستخدام المباشر"؛ في حين يميل آخرون إلى تعاريف أوسع. ويجب أن تقر المعاهدة كذلك بوجود استخدامات مدنية وعسكرية مشروعة للمواد الانشطارية عدا الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية.

ولا تقف المسائل التقنية عند هذا الحد، فتعريف "المواد الانشطارية" مرتبط على نحو وثيق بتعريف "الإنتاج". فالعمليات التي تنتج المواد الممكن استخدامها في الأسلحة هي بالأساس الفصل النظيري لليورانيوم، أو التخصيب، والفصل الكيميائي للبلوتونيوم عن المواد النووية المشعة، أو إعادة المعالجة. ومع ذلك، يجب أن نتأكد من عدم تضيق تعريف "الإنتاج" إلى حد يفتح المجال للتحايل على هدف المعاهدة الأساسي، وفي الآن ذاته عدم توسيعه إلى حد يقيد أنشطة لا علاقة لها بالمعاهدة. فتعريف "الإنتاج" تعريفاً يشمل الوقود المستهلك مثلاً سيضخم تكلفة التحقق من المعاهدة دون إضافة قيمة تذكر إلى فعاليتها.

ويؤدي تعريف "المواد الانشطارية" وما يعنيه إنتاج تلك المواد إلى مسألة أساسية ثلاثة هي مسألة تعريف ما يعتبر "مرفق إنتاج". وبما أن التحقق من المعاهدة سيركز على تلك المرافق، فإن المعاهدة ستحتاج إلى تعريف يشمل المرافق التي تنتج، أو تكون قادرة بوضوح على إنتاج، مواد انشطارية. وفي حين يستصوب ترك تسوية هذه المسائل إلى المفاوضات، فإن هذا الموضوع الواسع ينبغي أن يناقش الآن.

وليست هذه سوى قلة من المسائل التي سيتعين علينا تسويتها في سياق بناء المعاهدة. وهناك مسائل كثيرة أخرى لم أعرضها. ولن يتسنى لنا تناول كل جانب من جوانب المعاهدة في دورة واحدة من دورات مؤتمر نزع السلاح أو حتى على مدى سنة. غير أنه يجب علينا أن نبدأ في مرحلة ما وينبغي لنا أن نبحث بدقة بأي مسألة سنبدأ. وحتى أقل المسائل خلافًا سيستغرق بحثها تمام البحث وقتاً، وينبغي لنا ألا نستحث عملنا بجدول زمني مصطنع.

والتعمق في مناقشة المسائل التقنية يمكن أن يساعد على إرساء أسس المفاوضات المقبلة. وألاحظ أن الخبراء أمضوا سنوات في مناقشة المسائل المتصلة بحظر التجارب قبل مباشرة مفاوضات رسمية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكانت تلك المناقشات حاسمة في نجاح تلك المفاوضات في نهاية المطاف. وأفهم أن الإجابة على الأسئلة المتعلقة باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية استغرقت سنوات عديدة قبل أن يتسنى تحديد ولاية تفاوضية رسمية. ولا أقصد أن الولايات المتحدة



سترضى بسنوات من المناقشات التقنية بديلاً عن المفاوضات الرسمية - فنحن لا نرى أي حاجز فعلي يحول دون بدء المفاوضات الآن. والعقبات الموجودة عقبات ذات طابع سياسي. غير أننا وإلى حين التغلب على تلك العوائق نرى أن من المفيد جداً خوض مناقشات تقنية في انتظار بدء المفاوضات الرسمية.

ونعلم جميعاً أن التفاوض بشأن المعاهدة سيكون عملية طويلة وشاقة. وإذا نسعى إلى الشروع في هذه العملية، فعلى أن نغتنم كل فرصة للاستعداد لها. وبالفعل، قد يؤدي خوض المناقشات التقنية هنا في مؤتمر نزع السلاح إلى إقناع بعض المتوجسين من المفاوضات بأنه لا داعي في الواقع للتوجس. وعلى أي حال يجب علينا الاضطلاع بقدر كبير من العمل الداخلي المتعلق بالمعاهدة.

والولايات المتحدة مستعدة للمشاركة بالكامل في أعمال هيئة الميدان للمفاوضات المتعلقة بالمعاهدة من خلال تعزيز وفدها بخبراء من واشنطن يساهمون في تعميق المناقشات هنا في جنيف. ويسرنا أن ينضم إلينا هنا اليوم زملاء من عواصم أخرى أيضاً. ونحن نتطلع إلى التعاون معكم جميعاً في قادم الأسابيع والأشهر.

**السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** استمعت بانتباه وباهتمام كبير، الثلاثاء الماضي، إلى البيانات المهمة التي أدلى بها زملاء كثيرون في موضوع نزع الأسلحة النووية. ولاحظت أن جميع المتحدثين من المندوبين يتقاسمون هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، رغم اختلافات النهج والشواغل الأمنية الوطنية والإقليمية.

ولطالما تمسكت اليابان على مدى عقود كثيرة بدعوتها إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ونحن مستعدون للمشاركة في المناقشات برؤية أبعد للهيئة التي ينبغي أن يكون عليها في المستقبل إطار متعدد الأطراف لترع الأسلحة النووية أو اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، في المرحلة الأخيرة من عملية نزع تلك الأسلحة.

غير أن الجميع متفقون في أن الإزالة الكاملة لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها أو باتفاقية واحدة. فهي تتطلب عملية تراكمية من التدابير العملية والملموسة. ومن الواضح في هذا الصدد، كما يرد في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن أكثر الخطوات استعجالاً في هذه العملية هي وقف تصنيع الأسلحة النووية. ولا يسعني أن أتخيل أي سبيل إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون المبادرة أولاً إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ولقد بلغت مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من النضج مستوى يسمح لنا بالشروع في مفاوضات رسمية. ومع ذلك، فإن وفد بلدي تسره المشاركة بنشاط في مناقشات جوهرية بشأن تلك المعاهدة في الجلسات العامة دون المساس بموقفنا الوطني في

المفاوضات الفعلية. وأود الآن تسليط الضوء على بعض أفكارنا بشأن المسائل الرئيسية للمعاهدة. غير أنني سأحاول، ربّما للوقت، إيجاز بياني وأدعوكم إلى الرجوع إلى النص المعمم عليكم للاطلاع على بياني الكامل.

أولاً، بخصوص الالتزامات الأساسية، تكمن أهم مسألة في تحديد الالتزامات الأساسية للمعاهدة: أي تحديد ما هو محظور وما ليس كذلك. وغني عن الذكر أن الالتزام الأساسي الأول هو حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ المعاهدة.

وكنتيجة منطقية لحظر "الإنتاج مستقبلاً"، سيؤدي بدء نفاذ المعاهدة إلى إلزام الدول الحائزة لمرافق لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية بإغلاق أو وقف تشغيل تلك المرافق أو تحويلها إلى استخدامات لا علاقة لها بالأسلحة النووية. وينبغي حظر "التراجع" عن إغلاق المرافق أو وقف تشغيلها بالعودة إلى إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، بما أن هذا "التراجع" لن يكون معناه سوى "الإنتاج" الفعلي.

وهناك بعض أوجه الحظر الأخرى التي يعتبرها وفد بلدي ضرورية لكي نضمن، على الأقل، عدم زيادة المواد الانشطارية الموجودة في حوزة دولة ما لأغراض الأسلحة. فبالمثل، ينبغي حظر "التراجع" بالعودة إلى استخدام المواد الانشطارية التي أعلنتها الدول من تلقاء نفسها زائدة عن احتياجات أمنها الوطني. وعلاوة على ذلك، ينبغي حظر "تحويل" مسار المخزونات الموجودة والمستقبلية من المواد الانشطارية لأغراض لا علاقة لها بالأسلحة النووية نحو أغراض صنع الأسلحة النووية بعد بدء نفاذ المعاهدة، بما أن هذا "التحويل" سيعادل في جوهره "الإنتاج".

وينبغي أن يكون تلقي المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية من دولة أخرى محظوراً بموجب المعاهدة، بما أن هذا "النقل" سيكون أيضاً بمثابة "إنتاج". وينبغي أن تحظر المعاهدة كذلك مساعدة دولة أخرى على إنتاج مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أهمية تعزيز الأمن النووي في الوقت الحاضر، فقد يكون من المفيد بحث إمكانية عدم الاكتفاء بحظر الإنتاج بل أيضاً إلزام الدولة بالحرص والمراقبة والحماية المادية، إلى جانب حظر نقل مخزونات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وأود كذلك التطرق إلى مسألة التعاريف. فإذ تضع اليابان في اعتبارها أهداف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومقاصدها، فإنها تتبع نهجاً أساسياً إزاء التعاريف وترى أنها ينبغي أن تكون واسعة النطاق قدر الإمكان دون أن تؤثر سلباً على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ومن هذا المنطلق ترى اليابان أن معيار الهدف العام هو الأنسب لتلك المعاهدة، وقد أُتبع هذا النهج في معاهدات أخرى لترع السلاح، مثل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. إذ سيحظر هذا النهج إنتاج أي مواد انشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. والطبيعة المزدوجة للمواد الانشطارية تجعل هذا النهج مناسباً لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على غرار معاهدات أخرى لترع السلاح. وإذا اقتضى الأمر تعريفاً أوضح، نرى أن تعريف المواد الانشطارية الخاصة في المادة العشرين من النظام الداخلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يوفر أساساً لهذا التعريف.

وقد يحتاج البعض بالقول إننا إذا اعتمدنا تعريفاً مفرط السعة للمواد الانشطارية التي يجب حظر إنتاجها لأغراض صنع الأسلحة فسنواجه صعوبات عملية في الاضطلاع بالتحقق. ونحن نفهم المنطق الذي تستند إليه هذه الحجج، لكننا نرى أن نطاق "المواد الانشطارية" من حيث التحقق ينبغي أن يناقش من زاوية مشاكل التحقق.

وبخصوص التحقق، ثمة نُهج مختلفة كثيرة للتحقق من الالتزام الأساسي بموجب المعاهدة المتمثل في "حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية". ونعتقد أن بالإمكان التحقق من الالتزامات الأساسية بموجب تلك المعاهدة بالطرق الأربع التالية: تأكيد أن كمية مخزونات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية لم ترتفع منذ تاريخ بدء نفاذ المعاهدة؛ وتأكيد أن المفاعلات والمرافق الخاصة بإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية، المغلقة أو الموقوف تشغيلها أو المحولة نحو استخدامات لا علاقة لها بالأسلحة النووية تظل كذلك؛ وتأكيد أن المواد الانشطارية التي أُعلن طوعاً أنها زائدة عن اللزوم نتيجة لترع الأسلحة النووية لم يعد تحويلها مرة أخرى لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ وتأكيد أن المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض لا علاقة لها بالأسلحة النووية لم يحول مسارها نحو أغراض متصلة بالأسلحة النووية. وسأقف عند هذا الحد في حديثي عن التحقق كي لا أدخل في تفاصيل مناقشة أساليب التحقق الأربعة هذه.

أما موضوع المخزونات، فقد هيمن عليه في حالات كثيرة التساؤل العام عما إذا كان يتعين إدراج المخزونات الموجودة في نطاق المعاهدة. ونحن نميل إلى مناقشة هذا الموضوع بالاستناد إلى ما تعنيه مسألتنا "المخزونات الموجودة" و"الإدراج في النطاق" في سياق المعاهدة.

وسنقترح ثلاث فئات مختلفة من المخزونات هي: المخزونات لأغراض الأسلحة النووية والمخزونات لأغراض لا علاقة لها بالتفجير، أي للأغراض العسكرية التقليدية؛ والمخزونات المعلن أنها تفوق الاحتياجات العسكرية.

أولاً، علينا الانتظار إلى حين تصل المناقشات إلى مسألة ما إذا كان يتعين إدراج التزام بالتخفيض/الإزالة في المستقبل بالنسبة إلى الفئة الأولى من المخزونات. غير أنه ينبغي على الأقل حظر نقل المخزونات إلى بلد آخر. وعلاوة على ذلك، سيكون من المفيد التفكير في إضافة التزامات صارمة باضطلاع الدول بأعمال الحصر والمراقبة، وتدابير لتعزيز الشفافية كإعلانات الطوعية، والتزامات بالحماية المادية، من منطلق تعزيز الأمن النووي.

وثانياً، وبخصوص المخزونات لأغراض لا علاقة لها بالتفجير، سيتعين على الأقل إدراج حظر على تحويل مسار تلك المخزونات نحو أغراض متصلة بالأسلحة النووية وحظر على النقل إلى بلد آخر.

وأخيراً، ينبغي حظر "التراجع" بالعودة إلى استخدام المخزونات المعلن أنها تفوق الاحتياجات الدفاعية، أي تحويل مسارها نحو أغراض متصلة بالأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، يمكن في حالة هذه المخزونات النظر في إقرار التزام بإخضاعها للتحقق وخفضها وإزالتها مستقبلاً.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ناقشنا هذه المسائل المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مراراً وتكراراً. وها قد حان الوقت لبدء المفاوضات. غير أن الدراسات التقنية والعلمية الدقيقة لم تنجز بعد. وفي هذا الصدد، تتطلع اليابان إلى مناقشة هذه المسائل في الجلسات العامة وكذلك التعمق فيها في اجتماع جانبي تقني يشارك فيه الخبراء.

**السيد بيلاييز (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** سيدي الرئيس، كما في الجلسة العلنية الماضية، يعرب وفد بلدي عن اهتمامه بمواصلة العمل باقتراحك المتمثل في التركيز على بنود قليلة من جدول الأعمال.

وبهذه المناسبة، أود، بخصوص البندين ١ و ٢، أن أتناول مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ودون الاستفاضة في الحديث عن فوائد الشروع في المفاوضات المتعلقة بتلك المعاهدة بالنسبة إلى عمل المؤتمر، كما تتجلى في مناقشاتنا الجارية بشأن برنامج العمل، أود أن أركز على الجوانب الجوهرية لمفاوضات ممكنة. فلقد أثرينا نقاشاتنا في السنوات الأخيرة بواسطة سلسلة طويلة من الجلسات غير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. والتقارير التي أعدها مختلف منسقي تلك الجلسات تتيح إرشادات مفيدة للغاية في تحديد الجوانب المهمة لمعاهدة مقبلة.

واسمحوا لي في هذا الصدد بإبداء الملاحظات التالية. سأتطرق بداية إلى مسألة الأهداف والمقاصد بالقول إن وفد بلدي يعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تكون أداة لمنع الانتشار النووي ووسيلة لتعزيز نزع السلاح العام والكامل. وأتناول في المقام الثاني موضوع التعاريف قائلاً إننا نؤيد فكرة تضمين تعريف المواد الانشطارية مقترحات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار اتفاقات الضمانات في حالة مواد الاستخدام المباشر كاليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم. غير أنه يمكن النظر في نوع من الأحكام

الخاصة في حالة مواد أخرى يمكن استخدامها، ولو استخداماً غير مباشر، لتصنيع أسلحة نووية. وفي ارتباط مباشر بهذه النقطة، نرى أن نطاق الصك ينبغي أن يستبعد بوضوح لا لبس فيه أنشطة دورة الوقود النووي والمواد المستخدمة لأغراض سلمية. وبعبارة أخرى، يجب حماية حق كل بلد، غير القابل للتصرف، في إنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية بما يشمل إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب.

وثالثاً، لقد أُنجز في إطار مناقشات السنوات الماضية عمل يهدف إلى تحديد قاسم مشترك أدنى، وهو أن المعاهدة ينبغي أن تحظر الإنتاج في المستقبل. وإذا تؤخذ هذه النقطة المرجعية في الاعتبار، فإن إمكانات المعاهدة ينبغي ألا تقتيد مسبقاً بحظر مواد ومرافق وعمليات يمكن أن تخضع للمعاهدة. بموجب التزامات مختلفة وفي إطار أهداف ومستويات تحقق مختلفة. ونلاحظ أن مسألة المخزونات لا تخلو من حساسية سياسية، بيد أنه يجب التسليم بأن وجود مواد الاستخدام المباشر بكميات مجهولة وفي مواقع لا تخضع للتحقق أمر يُدخل عنصر عدم التيقن في أي معاهدة مقبلة.

ورابعاً، لا تزال الأرجنتين متمسكة بأن أي صك لترع السلاح وعدم الانتشار لا يكون فعالاً إلا بوجود آلية تحقق ذات مصداقية. وفي حالة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي إنشاء هذه الآلية بالاستناد إلى مبدئي عدم التمييز وعدم التراجع. ولهذا السبب يكمن التحدي في تصميم نظام تحقق يقيم توازناً سليماً بين هذا التقييد وما تعتبره الدول إجراء ذا مصداقية، وذلك مثلاً بإخضاع المخزونات لرصد يهدف إلى كشف التغيرات.

وينبغي أن نأخذ في الحسبان إسهامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الخصوص، وهي إسهامات يمكن أن تسهل مناقشتنا. ولا يزال وفد بلدي متمسكاً بمنطق اتباع نهج مركز في البحث عن توازن بين مستوى تحقق مقبول وآليات باهظة التكلفة دون داع تثقل كاهل الدول.

ويجدر بنا أن نذكر مثلاً ما اكتسبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خبرة تقنية ومؤسسية في مجال التحقق - في إطار المبادرة الثلاثية على سبيل المثال - وهي خبرة ستكون مفيدة للغاية عندما نحلل ترتيبات التحقق الممكنة في إطار المعاهدة ونتفق بشأنها.

وأخيراً، ورغم الاعتراف بهذه النقطة كجانب لا غنى عنه لأي معاهدة مقبلة، فمن المفيد أن نكرر موقفنا بأن أي آلية تحقق معتمدة ينبغي ألا تفرض على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزامات جديدة علاوة على آليات التحقق الموجودة المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيد خباز الحموي** (الجمهورية العربية السورية): سيادة الرئيس، أنا بدوري أرجو أن تسمحوا لي قبل أن أبدأ ببياني بأن أحبي البيان الجيد والواقعي الذي سمعناه قبل قليل من السيد سفير البرازيل.

السيد الرئيس، يستهل مؤتمر نزع السلاح أعماله لهذا العام برئاستكم. وكلنا ثقة من أن يتمكن من تحقيق تقدم ملموس في أعماله بفضل جهودكم وجهود رئاسات المؤتمر لعام ٢٠١١. السيد الرئيس، تتزايد القناعة بأهمية مؤتمر نزع السلاح رغم الانتقادات والتشكيك والتلميحات لكن نجاح أعمال هذا المؤتمر يعتمد كما ذكر العديد من السادة المندوبين على توفر النية الصادقة في بعض العواصم الكبرى ورغبتها الحقيقية في تحقيق التقدم وتوفير إرادة سياسية واضحة. وأود أن أذكر يا سيادة الرئيس أن توفر النية الصادقة هو عنصر وحيد وهام لدفع المؤتمر إلى الأمام. ولنا في تبيننا وإجماعنا جميعاً للقرار CD/1864 (في أيار/ مايو ٢٠٠٩)، الذي أعده سعادة السفير إدريس الجزائري، مثال جيد على أن الاحترام المتبادل وتفهم قضايا الجميع يمكنهما أن يحققا نتيجة إيجابية على العكس تماماً من ممارسة الضغوط وإغفال حقوق ومصالح الآخرين.

السيد الرئيس، لا أحد في هذا المؤتمر ينكر أهمية التفاوض على إحدى ركائز المؤتمر الأربع وهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT) لكن الغريب والمقلق هو لماذا التركيز على هذه الاتفاقية؟ لماذا يتم إهمال الركائز الثلاث الأخرى وهي أيضاً هامة بقدر أهمية الـ FMCT بل إن بعضها يفوقها في الأهمية. كيف يمكن التفاوض على الـ FMCT مع إهمال الركيزة الثانية والمهمة لها وهي التخلص من المخزون كما طالبت بذلك الفقرة السادسة من معاهدة عدم الانتشار (NPT)؟

السيد الرئيس، في منطقتنا التي يصفها العالم بأنها منطقة ملتهبة، تطور إحدى الدول ترساناتها النووية بانتظام وتنتج العديد من مكونات السلاح النووي الخطير وفي مقدمتها المواد الانشطارية دون أي رقابة أو تحقق أو اطلاع من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأن هذه الدولة ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار (NPT). كيف يمكن لدول المنطقة وللعالم القبول بهذا الواقع الشاذ وبدء التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الـ FMCT، في ظل هذا الواقع وفي ظل تهديدات هذه الدولة لجيرانها وفي ظل ازديادها التام لمبادئ الشرعية الدولية. هل يُعقل أن تسلم دول المنطقة والعالم بهذا الواقع الأعرج الذي يراد أن يفرض عليها؟ والذي لا يشير إلى ضرورة التخلص هذه الدولة النووية من مخزونها كما لا يشير إلى ضرورة السماح للهيئات الدولية بالتحقق مما يجري في منشآتها ومواقعها النووية؟

السيد الرئيس، نعود لنذكر ببيان مجموعة الـ ٢١ الذي ألقاه منسقها في شباط/ فبراير ٢٠١٠ والذي أعربت فيه عن قناعتها بأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار هما عمليتان مترابطتان وعلى نفس القدر من الأهمية. ويجب أن يبدأ التفاوض على موضوع نزع السلاح النووي وأن يتناول الركائز الأخرى وأن يكون كل ذلك وما ستمخض عنه المفاوضات من تفاهات مقبولا من الجميع ويراعي مشاغلهم وقلقهم الأمني الوطني والإقليمي والعالمي.

السيد الرئيس، لا شك في أن التفاوض على معاهدة ال FMCT مع احترام القواعد الإجرائية وبشكل يقوم على قدمين سليمتين وهما التحقق الفعال والتخلص من المخزون سيكون خطوة إلى الأمام لكنها ستكون أفضل لو ترافقت مع العمل الجدي حول التفاوض على القضايا الأخرى وهي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع عسكرة الفضاء الخارجي. كما أن التفاوض على معاهدة ال FMCT سيكون مفيداً وفعالاً إن اعتبر جزءاً من منظور نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، ختاماً، سيدي وفد سورية كل انفتاح وتجاوب وتعاون معكم ومع الرئاسة القادمة، ويأمل أن يسود عملنا جو من التفاهم لمشاغل الجميع ومصالحهم وأن يتعد عن أجواء النقد والتشنج والتهجمات.

**السيد فان دن إيسيل** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود البدء بالتعبير عن شكرنا لك وثنائنا عليك وفريقك لما تقدمونه من توجيه ممتاز. ويمكنك الاعتماد على دعمنا التام فيما تبقى من فترة رئاستك. وأود القول في البداية إنني أؤيد تمام التأييد البيان المدلى به باسم الاتحاد الأوروبي ونود إضافة بعض الملاحظات من منظورنا الوطني.

إن من يؤمن بالتقدم في المسار متعدد الأطراف يشهد، كما يقال في أحيان كثيرة، تراجعاً إلى الوراء. بما يعادل ٩٩٩ خطوة لكنه يظل في انتظار الخطوة الألف إلى الأمام. وبخصوص هذه المفاوضات، فإننا لم نفقد الأمل في رؤية تلك الخطوة الألف تتحقق.

وأود أن أشكرك لمنحي هذه الفرصة لمناقشة موضوع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أثناء الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح. وكما أوضح وفد بلدي في مناسبات عديدة في الماضي، تعطي هولندا الأولوية القصوى لانطلاق المفاوضات بشأن معاهدة قابلة للتحقق والوصول بها إلى نتائج في وقت مبكر. ونحن مقتنعون بأن هذه المعاهدة ستخدم المصالح الأمنية لجميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وللمجتمع الدولي بأسره، سواء من منظور نزع السلاح النووي أم لأغراض تعزيز عدم الانتشار النووي. وكما ذكر زميلي الياباني الأسبوع الماضي وكرر اليوم، لا يسعني تخيل أي سبيل إلى عالم خال من الأسلحة النووية دون البدء بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ولقد أيدت هولندا على الدوام اتباع نهج تدريجي كأفضل سبيل إلى بلوغ هدف نزع الأسلحة النووية. وستشكل المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية التالية لمؤتمر نزع السلاح إذا ما باشر عمله بشأن نزع الأسلحة النووية بجدية. وتمثل هذه المعاهدة في رأينا دعامة أساسية تكمل النظام القائم للمعاهدات في المجال النووي. أما نهج "الكل أو لا شيء" الذي تدعو إليه بعض الدول، والذي ينصب فيه الاهتمام كله على معاهدة تحظر استخدام الأسلحة النووية وحيازتها وتستبعد الخطوات الوسيطة، فلا نراه واقعياً ولا ذا مصداقية.

ولا نرى سبباً للمضي في إرجاء بدء المفاوضات. فالموضوع مطروح على الساحة الدولية منذ ما لا يقل عن ٢٠ عاماً. وُضعت بالفعل أسس كثيرة فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى مدى السنوات، ناقشنا الموضوع بصورة رسمية وغير رسمية في مؤتمر نزع السلاح. كذلك، أُبجَز خارج المؤتمر عمل كبير وهو موثّق توثيقاً جيداً. ومن الأمثلة على ذلك، العمل المفصل الذي اضطلع به الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية.

وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى الوثيقة CD/1878. فهذه الوثيقة، أحالت هولندا واليابان وكندا إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يتضمن شروحاً لكل مادة على حدة كي ينظر فيه المؤتمر. ولا يعكس هذا المشروع موقفنا الوطني كاملاً، لكنه يتضمن العديد من العناصر المفيدة. وقد أُبجَز قدر كبير من العمل؛ وهناك قدر كبير من المعلومات المتاحة. غير أنني أتفق مع زميلي الأسترالي في أنه ما زال بإمكاننا جميعاً أن نستفيد من الاطلاع على الرؤى التقنية لبعض المسائل المهمة المتعلقة بالمعاهدة.

وبخصوص محتوى المعاهدة، وعلى نحو ما تجلّى مرة أخرى أثناء الاجتماع رفيع المستوى المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي، يسود توافق دولي في الآراء بشأن ضرورة وضع حد أقصى لإنتاج المواد الانشطارية. وترى هولندا أن ولاية شانون المرنة لا تزال مدخلاً جيداً لمفاوضاتنا. ونحن نتبع نهج المرونة فيما يتعلق بدمج المخزونات الموجودة سلفاً من المواد الانشطارية الملائمة لصنع الأسلحة في المفاوضات المقبلة. وتعد ولاية شانون أساساً كافياً لمناقشة هذه المسألة في سياق المفاوضات. واتباع نهج مرّن أو تدريجي خيار مطروح أيضاً كما اقترحت البرازيل العام الماضي. وينبغي أن تتوخى المعاهدة المقبلة أقصى قدر من الشفافية والقابلية للتحقق. وينبغي أن يكون للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولنظام ضماناتها دور في هذا الصدد. ونرى أن المعاهدة ينبغي أن تتضمن، علاوة على حظر الإنتاج، حظر النقل والشراء وما يتصل بذلك من أنشطة المساعدة.

ومن الواضح أن آراءنا قد تختلف فيما ينبغي أن تكون عليه المعاهدة بصيغتها النهائية. وفي هذا السياق، لا تختلف هذه المعاهدة عن صكوك دولية كثيرة أخرى. بما فيها صكوك سبق التفاوض عليها بنجاح في هذه القاعة. غير أن جميع الدول ستمنح فرصة الدفاع عن مصالحها الوطنية أثناء المفاوضات، على غرار ما يحدث في مفاوضات المعاهدات الأخرى، بما أنفرادى الدول جميعها يجب أن تقرر في ختام العملية ما إذا كان يسعها أو لا يسعها دعم النتيجة.

وأذكر - وأتمنى أن تسعفني ذاكرتي وإلا فأعتذر لزميلي الصيني - أنني عند قدومي هنا إلى مؤتمر نزع السلاح أول مرة، وقد كنت منبهراً بالجمع المتميز الحاضر هنا، سمعت زميلنا الصيني الموقر يقول في أعقاب نقاش طويل بشأن المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، وربما مستشهداً بإعلان شركة نايك: "هلموا بنا نحقق ذلك". وبعد زهاء سنة ونصف السنة لم يحدث شيء، لكنني ما زلت أسمع صدى هذه الكلمات وما زالت تعجبني. "هلموا بنا نحقق ذلك" إننا مستعدون سيدي الرئيس.



السيد غارتشور (كندا) (تكلم بالفرنسية): لعل الجميع هنا يعلم أن كندا تولي أهمية كبيرة إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٩٥، قاد سفير كندا السابق، جيرري شانون، عملية تشاور أفضت إلى بلوغ اتفاق بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن ولاية تفاوضية. ولا تزال هذه الولاية تغطي بدعم واسع. ومؤخراً، قادت كندا في اللجنة الأولى للجمعية العام للأمم المتحدة، العملية الرامية إلى اعتماد قرار بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وتوافقت الآراء بشأن هذا القرار في عام ٢٠٠٩. ومع أنه لم يتحقق للأسف توافق في الآراء في عام ٢٠١٠، فإنه يظل واضحاً أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في المؤتمر تساند فكرة إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة.

وتظل كندا ملتزمة التزاماً راسخاً بالتفاوض بشأن هذه المعاهدة، على النحو المبين في ولاية شانون الواردة في الوثيقة CD/1299، والتي تنص على ضرورة تناول أحكام أي معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في إطار المفاوضات نفسها. ولدى كندا بعض الآراء بشأن الكثير من هذه النقاط، إلا أننا لن نستطيع تحديد المشاكل السياسية والتقنية الصعبة إلا من خلال المفاوضات. وستتطلب هذه العملية بالطبع الكثير من الوقت والمداولات في المؤتمر. بيد أنه يتعين علينا بدء العمل الآن إذا أردنا وقف تواصل انتشار الأسلحة النووية على نحو عمودي وأفقي.

وفي السنوات الأخيرة، أعلنت كندا بوضوح عن مواقفها الأولية فيما يتعلق بالكثير من جوانب المعاهدة التي ينبغي مراعاتها في المفاوضات، بما فيها ثلاثة عناصر مترابطة تتمثل في نطاق المعاهدة والتعاريف التي ستضمونها وطريقة التحقق من تنفيذها. وأودّ أن أقدم بإيجاز بعضاً من آراء كندا إزاء كل واحد من هذه العناصر الثلاثة. وتخضع هذه الآراء العامة بالطبع للمراجعة وسوف تُحدّد عند بدء المفاوضات بشأن تلك المعاهدة.

ويمثل وضع نطاق مناسب للمعاهدة جزءاً لا يتجزأ من فعاليتها، لأنه سيسمح بتعريف العناصر المشمولة بالمعاهدة وسيحدّد من ثم المرافق التي يجب أن تخضع لعمليات المراقبة والتفتيش. كما يتعين علينا، عند تحديد نطاق المعاهدة، معالجة مسألة استخدام المواد الانشطارية لأغراض أخرى لا علاقة لها بصنع الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، تظل المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية تشكل مسألة صعبة وشائكة. وقدّمت كندا في الوثيقتين CD/1578 و CD/1770 الصادرتين على التوالي في آذار/مارس ١٩٩٩ وأيار/مايو ٢٠٠٦ مقترحات حاولت أن تحدد فيها خطوات التصدي للتحديات المتصلة بالمخزونات الموجودة من المواد الانشطارية من خلال تدابير الشفافية، والإعلانات وتقنيات الإزالة.

(تكلم بالإنكليزية)

وبالنظر إلى الساعة الآن، سأقدم ملاحظاتي بإيجاز لأنني أعتقد أن النص الكامل قد عُمّم. وسأنتقل الآن إلى مسألة التعاريف.

سيستند تعريف "المواد الانشطارية" و"الإنتاج" إلى القرارات المتعلقة بنطاق المعاهدة وأحكامها المتعلقة بالتحقق. وأي تعريف تضعه المعاهدة لهذه المواد يجب أن يكون واسعاً بما يكفي لضمان أن تشمل أحكامها جميع المواد الانشطارية المستخدمة الآن أو مستقبلاً لأغراض صنع الأسلحة. وتؤيد كندا القيام، حسب الاقتضاء، باعتماد المصطلحات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المعاهدة. وعلى سبيل المثال، تعرّف الوكالة الدولية للطاقة الذرية "مواد الاستعمال المباشر غير المشعّة" بأنها مواد نووية يمكن استعمالها لصنع الأجهزة المتفجرة النووية دون تحويل أو زيادة تخصيب. وتظهر هذه التعاريف في عدد من الوثائق المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بما فيها ورقة العمل المقدمة من أستراليا (CD/1775) ومشروع نص المعاهدة المقدم من الولايات المتحدة (CD/1777) ومشروع نص المعاهدة المقدم من الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية (CD/1878).

وفيما يتعلق بمسألة التحقق، تشمل المعايير العامة لإطار التحقق والامتثال خمسة عناصر عامة، هي: إعلان أولي؛ وتقييم للإعلان؛ وعملية رصد وتقييم مستمرة؛ وخلاصة مبنية على نتائج عملية التحقق هذه؛ وأخيراً، طريقة للتصدي لعدم الامتثال.

وعلى النحو المبين في الوثيقة CD/1819 المقدمة من كندا، يبين نموذج ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يحتوي على اتفاق ضمانات شامل وبروتوكول إضافي أنه يمكن التحقق من الاستخدام غير المعلن للمواد النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي إطار نظام الضمانات المعزّز، حسّنت الوكالة الدولية قدراتها على تقديم تأكيدات موثوقة حيال عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة.

وختاماً، لن يكون التصدي للتحدي الذي نواجهه أمراً هيئاً، غير أنه إذا تحلينا بالفطنة والإرادة السياسية سنستطيع بالتأكيد إيجاد أرضية مشتركة بشأن هذه الخطوة الحاسمة التالية. وعلى نحو ما أدلى به وفد بلدي يوم الثلاثاء الماضي، وسيواصل شرحه بالتفصيل، تعتقد كندا أن التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية سيمثل الخطوة العملية القادمة لوضع حد نهائي لسباق التسلح النووي وتوفير الظروف اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

**السيد الجزائري (تكلّم بالفرنسية):** غالباً ما كانت تصادفنا على مدى السنوات مشكلة تتمثل في معرفة كيفية شغل الوقت في اجتماعات مؤتمر نزع السلاح. وهذا الصباح، تخبروننا لأول مرة أنه ينبغي الإيجاز قدر الإمكان لأن الوقت قد لا يكفيننا. وأعتبر هذا التطور مبشراً. وأقول إن شاء الله.

وعملاً بمقترحكم، سيتطرق وفد بلدي اليوم إلى مسألة المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ويجب أن أقول أن وفد بلدي استرشد، على غرار وفد تركيا، بالتعليقات الحكيمة والعميقة التي قدمها صباح اليوم سفير البرازيل، السيد دي ماسيدو سواريس، وأود أن أعرب له عن شكري بهذا الخصوص.

وتؤيد الجزائر، عملاً بتقرير شانون (الوثيقة CD/1299) والولاية التي ينص عليها، بدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن نتطلع إلى بدء هذه المفاوضات في إطار المقرر CD/1864 أو أي مبادرة توافقية تتبع هذا المنطق، بهدف إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في نهاية المطاف، وهي المفاوضات التي تظل أولى أولويات المؤتمر، وأود التشديد على هذا الأمر مثلما فعل السفير سواريس. وفي هذا المضمار، أود أن أشكر السيد فيصل خباز الحموي، السفير السوري، على ما وجهه إلينا من ثناء.

ويستنسخ تقرير شانون الاتفاق المبرم بهذا الشأن وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨. ويتضمن التقرير معايير إجراء المفاوضات وعناصر هذه المعاهدة. وستكون المعاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق منها دولياً وفعلياً.

وفي هذا السياق، أود أن أتحدث عن هدف هذا الصك ونطاقه وسبل التحقق منه.

ينبغي أن تسمح لنا المعاهدة التي نعمل على إبرامها بوضع معيار قانوني غير تمييزي ملزم لجميع الدول. وسيحظر هذا المعيار إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وستتوخى المعاهدة أيضاً حظر تحويل مسار المواد الانشطارية ذات الاستخدام المدني نحو أغراض محظورة أو تحويل المواد المستعادة في إطار تدابير خفض الترسانات النووية.

أما بخصوص نطاق المعاهدة، فإننا نعتقد أن الحظر ينبغي أن يشمل جميع المواد الانشطارية الممكن استخدامها لأغراض محظورة. وفي المقابل، ينبغي ألا يشمل هذا الحظر المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض سلمية كإنتاج الوقود النووي أو دفع السفن.

ويعتقد بلدي أيضاً أن المعاهدة المنشودة ينبغي أن تحقق هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وكما بينت ذلك مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/1549، يجب أن تشكل المعاهدة عنصراً من عناصر عملية تفضي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. وأؤيد آراء السفير السوري السيد فيصل الحموي بهذا الخصوص. وشكّل إبرام هذا الصك واحداً من التدابير المعتمدة بتوافق الآراء في المؤتمرين الاستعراضيين لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ بهدف تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار المتعلقة بنزع الأسلحة النووية. وفي إطار التفاوض بشأن هذا الصك، ينبغي ألا نركز على حظر ما سينتج مستقبلاً فحسب؛ بل من المهم أيضاً معالجة مسألة المخزونات الموجودة كما يُسمح بذلك بموجب تقرير شانون.

ومن شأن معالجة هذه المسألة أن تلي أيضاً الحاجة إلى الشفافية، لأنه سيكون حينها التأكد من حجم المخزونات الموجودة ومن ثم ضمان الامتثال للالتزامات المقدمة.

وينبغي تكملة المعاهدة بآلية تحقق فعالة لضمان مصداقيتها. ولهذا الغرض، ينبغي أن تسمح المعاهدة بالكشف في الوقت المناسب عن أي خرق لها أو تحويل لمسار المواد الانشطارية نحو أغراض محظورة.

وينبغي ألا يقتصر تطبيق نظام التحقق على المنشآت العسكرية. وقد يكون هذا الأمر طموحاً ومعقداً، لكننا نحن ندعو إلى اتباع نهج أوسع من أجل تحقيق أهداف المعاهدة كما نراها. وينبغي أن تشمل المعاهدة نظام ضمانات يغطي جميع المواد والأنشطة والمرافق النووية، سواء أكانت مدنية أم عسكرية.

ويتطابق هدف هذا الصك مع هدف معاهدة عدم الانتشار. ولهذا، نعتقد أنه ينبغي أن يستند وضع آلية التحقق في إطار المعاهدة إلى أحكام معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات المنبثقة عنها وتعريف المواد الانشطارية الواردة في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، نود تسليط الضوء على مدى وجاهة الحجج المقدمة هذا الصباح من سفير اليابان السيد سودا بهذا الخصوص.

وعلاوة على ذلك، ينبغي توفير ما يكفي من الشفافية فيما يتعلق بإنتاج المواد الانشطارية ومخزوناتهما من أجل سير عمل نظام التحقق وفعاليتيه. وفي هذا السياق، يلزم تجميع مخزونات المواد الانشطارية العسكرية والمدنية، بما فيها المواد المستعادة من الأسلحة النووية المشمولة بالاتفاقات الثنائية والتدابير الأحادية الجانب الهادفة إلى خفض الترسانات النووية. ولا بد من القيام بذلك لضمان الامتثال للالتزامات المقدمة وعدم التراجع عنها.

ولم يحن الوقت بعد لتحديد الهيئة التي ينبغي أن تتولى مهمة التحقق من تنفيذ المعاهدة. لكننا نعتقد أن ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخبرتها ومعرفتها الفنية تؤهلها لأداء دور مهم في هذا السياق.

ورغم أنه تعذر على المؤتمر اعتماد برنامج عمله، تتفق جميع الأطراف على مسألة التحقق من تنفيذ المعاهدة. كما يوجد اتجاه مؤيد بقوة لمعالجة إشكالية المخزونات. ونأمل أن ييسر هذا الأمر بتغيير إيجابي في المواقف أو حتى بتقارب في الآراء.

(تكلم بالإنكليزية)

ونفهم مما سمعناه هذا الصباح أن بعض المشاركين في هذا الاجتماع ما زالوا يتمسكون بفكرة تغطية رأس الوحش المحسّد في مخزونات المواد الانشطارية بغية الاحتماء منه. بيد أن الكثير منا يعتقد أنه لا يكفي تغطية رأس الوحش للسيطرة عليه. ونحن الأفارقة لن ننصح بوضع غطاء على رأس الأسد للاحتماء منه. وإذا كان المرء جاداً حيال موضوع الأمن النووي فإن عليه احتواء الوحش.

(تكلّم بالفرنسية)

ويتعين علينا إبرام معاهدة مفتوحة الآجال، إذا أردنا تطبيق مبدأ عدم التراجع في مجال نزع السلاح.

وإبرام هذه المعاهدة لا يشكل هدفاً في حد ذاته، وإنما سبيلاً نحو تعزيز السلم والأمن الدوليين. وإبرام هذه المعاهدة، إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي نتمنى بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن، سيعزّز نظام عدم الانتشار. وهكذا ستضع المعاهدة حداً للمزيد من تطوير الأسلحة النووية وستشجّع نزعها. وستشكل المعاهدة أيضاً أحد سبل التصدي لخطر الإرهاب النووي. وأخيراً، ستساعد مثل هذه المعاهدة على الحد من الشواغل المتصلة بمشكل دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية.

والمضي قدماً في المفاوضات بشأن هذه المعاهدة ينبغي أن ييسر أيضاً في الوقت ذاته بدء التفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف متصلة بالمسائل الرئيسية الأخرى، أي نزع الأسلحة النووية وتوفير ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وختاماً، يظل مؤتمر نزع السلاح الإطار المناسب للتفاوض بشأن هذه المعاهدة. وفي هذا السياق، نشاطر الموقف الذي أعرب عنه زميلنا الموقر لوشنين، سفير الاتحاد الروسي، في الجلسة العامة المعقودة في ١ شباط/فبراير، ويفيد بأن مناقشة هذه المسألة في أطر موازية سيسفر عن نتائج عكسية.

**السيدة أرونغو أولوس (كولومبيا) (تكلّم بالإسبانية):** يشهد العالم منذ اختراع القنبلة النووية على الآثار المدمرة للأسلحة النووية. وما فتئ الخطر النووي يهدد الوجود البشري نفسه. ومع ذلك، لم يحظر المجتمع الدولي هذه الأسلحة التي تصنف ضمن أسلحة الدمار الشامل الفتاكة.

ولن نستطيع التخلص من هذا الخطر إلا من خلال الإزالة التامة للترسانات النووية. ولهذا السبب نؤكد الحاجة الماسة إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً يحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية. وهذه واحدة من مهام مؤتمر نزع السلاح غير المكتملة.

ونحن مقتنعون بوجود عناصر تساعدنا على المضي صوب بلوغ هذا الهدف. وعلى سبيل المثال، تعدّ مقترحات بعض الوفود، ومواقف بعض البلدان ومجموعات البلدان مثل مجموعة الـ ٢١، أساسية لمناقشاتنا ومفاوضاتنا الممكنة من أجل بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح لنا الوضع الدولي الحالي في مجال نزع السلاح فرصة مثالية للقيام بذلك.

وتؤيد كولومبيا مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية. ونعتقد أن بإمكان مساهماته أن تفيد عمل مؤتمرنا كما هو الحال في غيره من منطديات نزع السلاح متعددة الأطراف. غير أننا نقرّ بأن الدول الأعضاء هي التي لديها القدرة على التفاوض واتخاذ القرارات. وفي أثناء ذلك،

توجد بالفعل صكوك دولية يمكنها أن تساعدنا على المضي قدماً نحو بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل أساس نظام نزع السلاح وعدم الانتشار كونها تلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير لوقف السباق نحو امتلاك هذا النوع من الأسلحة واستحداثها، ونزع الأسلحة النووية بالكامل. وفي هذا السياق، تؤكد كولومبيا مجدداً على ضرورة تحقيق عالمية اعتماد معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، وبخاصة ركائزها الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا السياق، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزامها القطعي حيال إزالة ترساناتها النووية، بهدف نزع الأسلحة النووية بصورة عامة وكاملة.

ونشدد أيضاً على ضرورة تحقيق عالمية اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا لمنع إنتاج أسلحة نووية جديدة فحسب، وإنما أيضاً لمنع تطوير الأسلحة الموجودة وتخليص كوكبنا من آثار الإشعاع اللاحقة. ومن هذا المنظور، نوجه نداءً خاصاً إلى الدول الأعضاء المدرجة في المرفق الثاني لتوقيع هذا الصك والتصديق عليه. وفي انتظار بدء نفاذ هذه المعاهدة، ينبغي تطبيق وقف اختياري لتجارب الأسلحة النووية. ويتوقف تحقيق هدف نزع الأسلحة النووية على عامل أساسي آخر يتمثل في تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق وضمان إنشاء البرامج النووية لأغراض سلمية صرفة. ولهذا ندعو الدول التي لم توقع بعد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية وتصدق عليها إلى أن تقوم بذلك.

وتسلط كولومبيا الضوء أيضاً على أهمية المعاهدات التي تتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتمثل ربما أكبر مساهمة في نظام نزع السلاح ومساهمة إيجابية في السلم والأمن الدوليين، كما أبرز في المؤتمر الثاني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية المعقود في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفي هذا السياق، نؤكد الحاجة مجدداً إلى تعزيز المناطق الموجودة وندعو إلى إنشاء مناطق أخرى جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا، بل يتعين علينا، المضي إلى أبعد نقطة ممكنة في مناقشاتنا إلى حين بلوغنا الهدف المتمثل في اعتماد صك يحظر استخدام الأسلحة النووية. وتؤكد كولومبيا مجدداً على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار كسبيل لتغيير الرؤى والنماذج القديمة وإرساء ثقافة السلام. ويقتضي هذا الجهود أيضاً بناء الثقة بين البلدان، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

وختاماً، يودّ وفد بلدي تسليط الضوء على فكرتين نهائيتين. أولهما أننا نود إعادة تأكيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقاً للمادتين ١ و ٢ من معاهدة عدم الانتشار. ونشدد على أهمية التعاون الدولي فيما يتعلق بتعزيز تبادل التجهيزات والمواد، وكذا تدريب الموارد البشرية في مجال العلوم النووية، وهي أمور ضرورية لإعمال هذا الحق. وفي هذا السياق، تستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها أبرز مشجع لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مساعدة الدول على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وثانيهما، أن كولومبيا تودّ أن تشدّد على البُعد الجديد الذي اكتسبه انتشار الأسلحة النووية بسبب الخطر المتمثل في احتمال استخدام هذا الشكل من أسلحة الدمار الشامل من قبل إرهابيين والعناصر المسلحة بصورة مخالفة للقانون من غير الدول، كما أقرّت بذلك صكوك وقرارات دولية شتى، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. وتشعر كولومبيا بواجب تحذير المجتمع الدولي من مغبة هذا الخطر.

ونعتقد أن نزع الأسلحة النووية لا يمثل مشكلة معزولة؛ بل العكس فإنه يمثل عملية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بغيره من التحديات العالمية. وإزالة الخطر النووي من شأنه أن يسمح لنا بالتركيز على حل المشاكل الخطرة التي نواجهها كلنا، مثل الفقر والأوبئة وتغير المناخ. ويتوق المجتمع الدولي إلى بلوغ عالم ينعم بالسلام والأمان ويخلو من المخاطر النووية. ويتحمل هذا المؤتمر واجباً أخلاقياً يكمن في بلوغ هذا الهدف وتلبية هذه التطلعات. ونعرب عن أملنا في أن تسود الإرادة السياسية وروح التوافق، وأن نتمكن في مؤتمر نزع السلاح من تحقيق تقدّم حاسم وجوهري نحو إنشاء عالم خال من المخاطر النووية.

**السيد روخاس سامانيس (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** سيدي الرئيس، أود أن أهنئك في البداية على توليك رئاسة هذا المؤتمر وأن أتمنى لك كل التوفيق في عملك. ويلتزم وفد بلدي من جديد تمام الالتزام ببلوغ الأهداف المحددة في هذه المرحلة الأولى، بل الأساسية، من دورة المؤتمر لهذا العام.

وبعد ثلاث سنوات، بل - وهو الأهم - بعد أن عقدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر الماضي لاستعراض وضع الآلية المتعددة الأطراف لترع السلاح، وجّه إلينا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، الأسبوع الماضي خطاباً يحثنا فيه على التخلص نهائياً من حالة الجمود التي تصيب أعمال المؤتمر منذ فترة طويلة. وخلال هذه الفترة، تعذّر علينا اعتماد برنامج عمل يقودنا إلى بدء مفاوضات جوهرية، لكننا لم نبق مكتوفي الأيدي. وكما نعلم جميعاً، ما فتى المؤتمر ولا سيما جميع رؤسائه المتعاقبين يكتفون جهودهم في سبيل التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها مؤتمرنا بسبب الطابع السياسي المعقّد للسياق الأمني لجميع الدول. وخلال الفترة الماضية الممتدة لعقد ونصف، صمّمنا صيغاً وولايات مختلفة، ووضعنا آليات تشاور قيّمة عديدة، وبلغنا اتفاقات رسمية وغير رسمية عديدة من أجل التصدي لشواغلنا، وقد فعلنا ذلك. ولقد اعتمدنا طرقياً شتى لتصنيف قضايانا وتنظيمها وترتيبها بحسب الأولوية، لا لشيء سوى تمهيد الطريق لشحن الإرادة السياسية وحثها على أن تسود أخيراً وإلى الأبد لكي يتسنى لنا بدء العمل.

ونعتقد بيرو أن البحث عن أسباب ما يسمى بالجمود في النظام الداخلي للمؤتمر أو طريقة عمله هو للأسف بمثابة تشخيص خاطئ للوضع. وقد يفضي بنا هذا التصور أو الرؤية للأسف إلى وضع أكثر تعقيداً لن يصبح فيه مؤتمرنا تافهاً وبالياً فحسب، وإنما سيتعذّر علينا أيضاً الاستعاضة عنه بهيئة فاعلة أخرى من شأنها أن تتيح لنا ضمانات أكبر، وذلك تحديداً بسبب العوائق الرئيسية ذاتها التي تحول اليوم دون تقدمنا.

وكلنا نحمل على عاتقنا المسؤولية الكبيرة المتمثلة في ضمان توفير وتعزيز الظروف التي تمكن المؤسسات متعددة الأطراف من تشجيع وضمان السلم والأمن ونزع السلاح، لا سيما نزع الأسلحة النووية. غير أننا نعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة، ولذا يوجه بلدي نداءً خاصاً إلى كل واحدة منها لوضع الاعتبارات الفردية المتعلقة بالأمن والردع جانباً والاستعاضة عنها باعتبارات عالمية وجماعية تسمح لكوكبنا، دون المساس بأمن كل دولة، بالابتعاد أكثر من أي وقت مضى عن خطر الإبادة النووية المخيف. وما فتئ هذا الهدف يشكل أولى أولوياتنا في مجال نزع السلاح، ويجب أن يظل كذلك.

وفي غضون أسابيع قليلة سيحظى بلدي بشرف استضافة مؤتمر إقليمي عنوانه: "السلم والأمن والتنمية في أمريكا اللاتينية"، وسناقش خلاله شتى المبادرات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقادت منطقتنا، أمريكا اللاتينية، على الدوام عملية نزع السلاح وهي تبذل حالياً جهوداً لتزع الأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة التي تسفر عن خسائر بشرية فادحة. وقبل أكثر من ٤٠ عاماً، اتخذت أمريكا اللاتينية خطوة رئيسية نحو تيسير نزع الأسلحة النووية من خلال جعل منطقتنا أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. ولقد تحقق هذا الهدف في خضم وضع دولي سيء وحساس للغاية، بفضل رؤية بعض الشخصيات والتزامها المستمر إزاء السلم، ومن بينهم مثلاً سفير المكسيك غارسيا روبلز الذي لقننا درساً أبدياً عظيماً بشأن ما يمكننا أن نحققه في حال ركزنا على الأمن الجماعي الصرف.

ويعرب وفد بلدي عن استعداده لبدء العمل الجوهري فوراً في إطار المؤتمر بشأن المواضيع الأربعة التي صنفناها كقضايا رئيسية، ويؤيد الوفود التي أعربت عن دعمها لمقترح الأمين العام بان كي - مون الداعي إلى بدء مفاوضات أولية غير رسمية دون تأخير فيما يتعلق بمسألة استخدام المواد الانشطارية في صنع الأسلحة النووية، بأوسع معنى ممكن وعلى نحو يشمل جميع الجوانب، بما فيها تلك المتعلقة بالإنتاج والتحقق وخفض المخزونات. ونحن نعتقد أنه لا يمكننا تحديد ما هو ممكن تقنياً وسياسياً إلا من خلال استعراض جميع جوانب هذه المسألة الملحة استعراضاً مفصلاً. ونحن ننظر إلى ولاية شانون على أنها دليل رئيسي لمعالجة هذه المسألة، لكننا لا نرى أنها وضعت أي قيود على معالجة جميع - وأشدد على كلمة جميع - جوانب المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، وهي الجوانب التي ينبغي مراعاتها من أجل وضع صك دولي ملزم قانوناً بهذا الخصوص.

وفي انتظار أن نبدأ هذه المفاوضات، ولو بصورة أولية، يجب ألا يغفل المؤتمر، أو يتوقف مهما كان، عن النظر في المسائل الرئيسية الأخرى، وهي: نزع الأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتباین درجة الاتفاق بشأن هذه المسائل مثلما يتباين التقدم المحرز على الصعيدين التقني والقانوني. وإذا كنا لم نبلغ بعد توافقاً أساسياً في الآراء بشأن بعض المسائل، فإنه توجد لدينا نصوص قانونية مقترحة بالكامل فيما يتعلق ببعضها الآخر. وهكذا يعتقد وفد بلدي أن المعالجة المتوازنة



لجميع المسائل الواردة في جدول الأعمال المُعتمد في عام ٢٠٠٩ تحت رئاسة زميلنا سفير الجزائر، السيد الجزائري، أو الواردة في الوثيقة CD/1889 باقتراح من سفير البرازيل ماسيدو سواريس إبان رئاسته للمؤتمر، ستشكل أفضل أساس لاعتماد برنامج عملنا خلال هذا الجزء الأول من دورتنا لعام ٢٠١١.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** يرحب وفد بلدي بفرصة مناقشة المواضيع الرئيسية المطروحة على جدول أعمالنا. وفي الوقت ذاته، نودّ أن نؤكد أن مهمة مؤتمر نزع السلاح تكمن في أن يجري مفاوضات على أمل أن يبلغ اتفاقاً بشأن صكوك ملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونناشد جميع الجهات المعنية مواصلة بذل قصارى جهدها في سبيل بلوغ هذا الهدف.

ونحن اليوم نناقش معاهدة بشأن المواد الانشطارية. ويعرب وفد بلدي عن تأييده الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي.

ومنذ خمسينيات القرن الماضي، سعى دعاة نزع الأسلحة النووية إلى إبرام معاهدة من شأنها الحدّ من كمية المواد الانشطارية المتاحة لصنع الأسلحة النووية، ووضع أساس لخفض الأسلحة النووية بصورة نهائية. ومن الإنصاف القول إنّ المجتمع الدولي في معظمه بات اليوم يتطلع إلى بدء المفاوضات بهذا الشأن في مؤتمر نزع السلاح.

وثمة في الواقع مبررات مقنعة لمواصلة اعتبار إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة التي تعرف غالباً بأنها "الخطوة المنطقية المقبلة" في تحديد الأسلحة النووية وعدم الانتشار. وسمحوا لي بأن أسرد بعضاً من هذه المبررات. إن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ستتيح فرصة فريدة لإيجاد قاسم مشترك غير تمييزي يفرض بالأساس التزامات متساوية على الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء. وستساعد أيضاً إلى حد كبير في تعزيز أمن المواد النووية، لا سيما بهدف منع وقوع هذه المواد في أيدي جهات من غير الدول. وسترسى المعاهدة الشفافية فيما يتعلق بالمجمعات النووية الحالية التي لا تزال تعوزها الشفافية. وهكذا، فإن تحديد سقف الترسنات النووية سيمثل بالتأكيد معلماً مهماً آخر في نهج تدريجي متقن يتوخى بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

وهكذا تترتب على إبرام المعاهدة منافع مغرية. ويمكن للتعاون بشأن إبرامها أن يخدم المصالح العالمية والوطنية على حد سواء. غير أن آمال بدء مفاوضات حقيقية بهذا الخصوص ظلت خائبة لعقود من الزمن. ونحن سعداء بأننا استطعنا بعد طول انتظار تجاوز بعض عقبات الماضي مثل ربط بدء المفاوضات بشأن المعاهدة بمسائل أخرى أو الشك في إمكانية التحقق من هذه المعاهدة، ونعرب عن تقديرنا للشركاء المعنيين الذين مضوا قدماً في هذا الصدد.

غير أن مؤتمر نزع السلاح يوجد اليوم للأسف في وضع تبدي فيه دولة عضو واحدة بالأساس، هي باكستان، مقاومة صريحة إزاء بدء المفاوضات الدولية بشأن المعاهدة، وذلك بسبب شواغلها الوطنية المرتبطة ببعض التطورات في مجال التعاون النووي المدني. وشرح السفير أكرم شواغله في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في هذه القاعة قائلاً إن هذا الأمر "سيفاقم اختلال التوازن في مخزونات المواد الانشطارية في المنطقة مما يضر بمصالح باكستان الأمنية".

واسمحوا لي أن ألقى نظرة على هذا البيان. أولاً، نعتقد أن الدول أن تنظر بعناية فائقة فيما إذا كانت تريد تحمل المسؤولية عن عرقلة جهود كل المجتمع الدولي الرامية إلى بدء عملية البحث عن حلول مرضية للجميع فيما يتعلق بالمفاوضات.

وهذا يعني في الواقع، ولنكن صرحاء، الحكم على مؤتمر نزع السلاح بمزيد من الجمود. وسأذكر بكلمات الأمين العام للأمم المتحدة في هذه القاعة في ٢٦ كانون الثاني/يناير، إذ قال: "يتعين على أعضاء المؤتمر التسليم بأن هذه الميزة (قاعدة توافق الآراء) يستتبعها تحمل المسؤولية... ويجب ألا يكون بإمكان بلد أو اثنين الوقوف إلى ما لا نهاية حجر عثرة أمام العملية". وفي الواقع، نعتقد أنه ليس من مصلحة أي دولة على المدى البعيد عرقلة بدء المفاوضات التي يتطلع إليها حل المجتمع الدولي.

وثانياً، أحطنا علماً باهتمام بالملاحظة التي أبدتها السفير أكرم في بيانه المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠١١ والتي تفيد بأن إبرام "معاهدة تضمن خفض مخزونات المواد الانشطارية وحظر إنتاج هذه المواد مستقبلاً" سيشكل "هدفاً ذا مغزى أكبر". واستطرد السفير أكرم قائلاً إن هذا الهدف يحظى في رأيه "بدعم حل المجتمع الدولي". وهكذا، إذا كان هذا هو تقييم باكستان للوضع، وقد يكون تقييماً سليماً، أُن يكون من المجدي التفاوض بشأن هذه النقطة بالذات؟ وكما نعلم جميعاً، لا تمنع ولاية شانون صراحة أي وفد من إثارة هذه المسألة بالتحديد.

ولقد لبثت ألمانيا لمدة طويلة جداً في صفّ دعاة إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية. ولقد حاولنا تقديم إسهاماتنا المفاهيمية مثلاً من خلال تقديم ورقة عمل معنونة "توفير زخم جديد لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية" إلى لجنة عام ٢٠٠٨ التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، عندما كان لا يزال يحدونا التفاؤل بقرب بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، استضيفنا في برلين حلقة دراسية بشأن هذه المعاهدة شارك فيها بنشاط عدد من الزملاء الحاضرين هنا.

ويتطلع وفد بلدي إلى إجراء مناقشات أكثر تفصيلاً بشأن الأحكام الرئيسية لهذه المعاهدة. واسمحوا لي بأن أكتفي في هذه المرحلة بتسليط الضوء على عدد قليل من العناصر الرئيسية. وينبغي أن تنص هذه المعاهدة على حظر إنتاج المواد الانشطارية ذات "الاستعمال

المباشر" في مجال الأسلحة النووية تبعاً لتعاريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وحظر تحويل مسار المواد الانشطارية ذات الاستخدام المدني نحو أغراض صنع الأسلحة النووية قبل بدء نفاذ المعاهدة أو بعده؛ وحظر إعادة استخدام المواد الانشطارية المستعادة نتيجة تدابير نزع السلاح.

وفيما يتعلق بمسألة المخزونات المثيرة للجدل، نعتقد أنه من الضروري خلق توازن بين النهج المتعارضة. وسيتوقف الشكل الذي يمكن أن تتخذه التدابير ذات الصلة على عناصر عديدة سيتعين النظر فيها في الوقت المناسب. وما يمكن قوله في هذه المرحلة هو أن مسألة الشفافية، على الأقل، ستوضع في صدارة جدول أعمالنا من أجل إضفاء جدوى على عملية إبرام المعاهدة.

وأخيراً، سنتطوي مسألة التحقق بطبيعة الحال على أهمية كبيرة. وسيتوقف نظام التحقق بالطبع على نطاق المعاهدة، لكننا سنؤيد من حيث المبدأ وضع نظام للتحقق فعال ومتعدد الأطراف وغير تمييزي تسري فيه القواعد ذاتها على جميع الدول الأطراف. وسيكون وفد بلدي مسروراً بالمشاركة في مناقشات إضافية بهذا الشأن.

**السيدة هيجي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** كما شدد على ذلك وفد بلدي في بيان صدر مؤخراً بشأن مسألة نزع السلاح النووي، ما برحت نيوزيلندا تؤيد بدء المفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية. ولطالما أكدنا أن هذه الاتفاق سيشكل مساهمة جوهرية في نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار على السواء.

وبقدر ما تتأخر المفاوضات بشأن هذه المسائل، بقدر ما يزيد إنتاج المواد الانشطارية ويتضاعف احتمال زيادة عدد الترسنات النووية وحجمها.

وثمة عدد من النهج يمكن اتباعها لإجراء المفاوضات بشأن المعاهدة. ولا أشير هنا إلى المسألة الإجرائية لكيفية الشروع في المفاوضات. بل أريد التركيز على بعض عناصر نظام المواد الانشطارية؛ وأنا أستخدم عبارة نظام عن قصد بما أن عملنا بشأن هذه المسألة قد يفرض إلى ضرورة وجود أكثر من منتج واحد أو معاهدة واحدة. وقد يثبت نظام أو نهج إطراري أنه أحد سبل تضيق، أو حتى تخفيف، الاختلاف الدائم في الرأي مثلاً بشأن مسألة إدراج المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية.

واسمحوا لي بأن أشير في هذه المرحلة إلى آخر تقرير صدر عن الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية. ويشير الفريق في مقدمة تقريره إلى أن تركيزه في عام ٢٠١٠ كان منصباً على تقديم تقديرات جديدة لكميات مادتي اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم التي أنتجت في السابق، وتحوزها حالياً، البلدان الست الحائزة للأسلحة النووية التي لم تعلن بعد عما تحوزه من هذه المواد. وثانياً، يستعرض الفريق الإعلانات الرسمية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية ومخزوناتهما. وثالثاً، يقدم الفريق بيانات بشأن البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب في الدول غير الحائزة على أسلحة نووية.

ومن الجليّ أن الفريق يرى أن توافر المعلومات الدقيقة بشأن إنتاج ماديّ اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم ومخزوناتهما يمثل شرطاً ضرورياً للمضي قدماً صوب نزع السلاح النووي. ويعتقد الفريق أن المخزونات الحالية من المواد الانشطارية تتجاوز ما يتطلبه اليوم دعم ترسانات الأسلحة النووية، وسيكون بإمكان الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن كميات هائلة من المواد الانشطارية زائدة عن الحاجة مقارنة بمتطلبات الاستخدام العسكري. ولا يسعى إلا أن أؤكد خلاصة الفريق التي تفيد بأن هذا البحث يعزز مبررات إعلان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن المزيد من المعلومات بشأن إنتاج المواد الانشطارية ومخزوناتهما.

وخلص تقرير الفريق إلى استنتاج مهم ثان يفيد بأنه يمكن لمعظم الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعزز، بطرق عدة، الشفافية والثقة حيال أنشطتها السابقة لإنتاج المواد الانشطارية ما دام أنها توقفت عن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال، اقترح الفريق إمكانية وضع مبادرات تعاونية من أجل المقارنة بين الإجراءات المعتمدة في إغلاق مرافق الإنتاج وإنهاء حصر إنتاجها من هذه المواد. ويرى الفريق أن هذا الأمر سيساعد في تطوير أساليب التحقق من إعلانات البلدان بشأن الحيازات من المواد الانشطارية.

ويشير تقرير الفريق إلى أن الوقت قد حان لاستكشاف آفاق الخطوات العملية المتخذة على الصعيد الوطني للمساعدة في تشكيل النتائج النهائية للمفاوضات، بل يجب القيام بذلك قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وتشكل المبادرات التعاونية التي اقترحتها الفريق أحد الأمثلة عن هذه الخطوات؛ أما الإعلانات الرسمية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية ومخزوناتهما، التي أشرت إليها سابقاً، فهي مثال آخر من شأنه أن يساهم في تزويد النظام الجديد بتدابير تحقق فعالة.

ولا أعزّم الوقوف كثيراً في هذا البيان عند مسائل التحقق، لكنني أريد التطرق إلى مسألة الإعلانات المتعلقة بالحيازات من المواد الانشطارية في سياق مناقشة أوسع للنهج الممكنة في مفاوضاتنا بشأن معالجة المخزونات الموجودة. وبذلك، أود أن ألفت الانتباه إلى ورقة العمل الممتازة التي قدمتها أستراليا في دورة المؤتمر لعام ٢٠١٠ (CD/1895) وتتضمن رؤية واضحة فيما يتعلق بالاحتويات الممكنة لمعاهدة بشأن المواد الانشطارية، وبالصكوك الموازية الممكنة مثل الإعلانات.

ومما لا شك فيه أن أفضل نتيجة يمكن أن تؤول إليها هذه المفاوضات هي إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً وتلزم في الوقت ذاته بالكشف عن المخزونات العسكرية الموجودة وحفضها وإزالتها بطريقة يمكن التحقق منها. ومن شأن ذلك أن يزيد من قيمة هذا الصك إلى أقصى حدّ فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. غير أنه يمكن أيضاً افتراض سلسلة من الحلول الأخرى.

ولا يمكن لمعاهدة بشأن المواد الانشطارية أن تكون في الواقع مجدية سوى في سياق نهج إيطاري، إذ تكمل المعاهدة نفسها من خلال بروتوكولات تُوضع بمفاوضات متعددة الأطراف أو إعلانات أحادية الجانب تقدمها الدول المعنية. ويمكن التفاوض بشأن هذه الصكوك الأخرى بالموازاة مع المفاوضات المتعلقة بإبرام المعاهدة أو بعد إبرامها - ويفضّل أن تكون ذات طابع ملزم قانوناً.

ويمكن أن يتصور المرء مثلاً إمكانية أن تكون المخزونات الموجودة موضوع إعلانات تقتضي من الدول الحائزة لها تطبيق ممارسات المراجعة الحكومية التي تخضع بموجبها المواد الملائمة لصنع الأسلحة للضوابط. واثباتاً مع معاهدة عدم الانتشار، ينبغي أن يسلط أي إعلان من هذا القبيل الضوء بالطبع على الخفض التدريجي لهذه المخزونات من قبل الدول الأطراف في هذه المعاهدة.

ومن شأن الإعلانات أن تصلح على الأقل لتحديد إجمالي كمّيات اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم التي تحوزها الدولة صاحبة الإعلان. ويرى الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية أن هذه الإعلانات لن تكون فعالة إلا إذا شملت خمس فئات من المخزونات، وهي: الرؤوس الحربية ومكوناتها؛ والمواد التي اعتُبر أنها تتجاوز المتطلبات العسكرية لكنها لا تزال تستخدم في الأسلحة؛ والاحتياطات المستخدمة لتشغيل المفاعلات البحرية وغيرها من المفاعلات العسكرية؛ والوقود المستهلك للمفاعلات العسكرية؛ والمخزونات المدنية.

وينطوي بعض هذه الفئات بالخصوص على مشاكل حسّاسة وسيستعصي حلّها على ما يبدو بين عشية وضحاها. ويمكن اتباع نهج أخرى في حال تعذّر اتباع نهج الإعلانات الإلزامية فيما يتعلق بفئات خاصة من المخزونات. وقد تشمل هذه النهج ما يلي: حثّ الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدّم بعد إعلانات بشأن إجمالي مخزونها من المواد الانشطارية الملائمة لصنع الأسلحة، على أن تقوم بذلك؛ وتشجيع إبرام اتفاقات تقضي بالحد من عدد المرافق الوطنية لإنتاج المواد الانشطارية عن طريق اتباع نهج نووية متعددة البلدان؛ والدعوة إلى التوقف قدر الإمكان عن استخدام اليورانيوم عالي التخصيب كوقود للمفاعلات المدنية، والإسراع بخفض مخزونات البلوتونيوم الموجودة للأغراض المدنية.

غير أنه في جميع الأحوال، يجب أن تكمن المسألة الأساسية في ضرورة أن يتحلّى نظام التحقق بالقدرة على التمييز بين المخزونات الموجودة قبل تاريخ بدء نفاذ حظر الإنتاج وتلك المنتجة بعده بصورة غير شرعية، وذلك مهما يكن الدور الذي قد تؤديه الإعلانات في مُجمل النظام المصمّم لتناول المواد الانشطارية.

سيدي الرئيس، إن وفد بلدي يتطلع إلى مواصلة المشاركة في أهم جوانب المفاوضات المتعلقة بالمواد الانشطارية. ونحن سعداء بمنحكم إيانا فرصة القيام بذلك ونحثّ خليفكم على الاقتداء بكم.

**السيد كام وون - آن** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ كلمتي، معالي السفير غرينيوس، بتهنئتك على تقلّد هذا المنصب المهم، حتى وإن بدا هذا الأمر متأخراً بعض الشيء لأنها أول مرة أخذ فيها الكلمة إبان فترة رئاستك لهذا المؤتمر. وأعتقد أن المناقشات التي أجريت اليوم تحت قيادتكم السديدة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ساهمت بالفعل في تعميق فهمنا لهذه المعاهدة والإسراع في بدء التفاوض بشأنها.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أجرينا نقاشات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أنه لم يجرز للأسف أي تقدم ملحوظ حيال هذه المسألة المهمة نتيجة ما يسببه تباين الشواغل الأمنية الفردية من تباين في المواقف بشأن القضايا الأساسية. لكن لا يمكن في رأيي لأي وفد في هذه القاعة أن ينكر ضرورة إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة في حد ذاتها. وفي هذه المرحلة، أعتقد أن مهمة مؤتمر نزع السلاح تكمن في البحث عن سبل وأدوات المواءمة بين مختلف المصالح الأمنية الوطنية.

وما انفكت جمهورية كوريا، كما أشير إليه في مناسبات سابقة عديدة، تضيف أولوية عالية على مسألة بدء المفاوضات بشأن المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وفي الواقع، يعتقد وفد بلدي أن مؤتمر نزع السلاح على وشك بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة، ويتطلع من ثم إلى بدئها في أقرب وقت ممكن.

غير أنه ليست لدي اليوم نية لتكرار البيان الرامي إلى تحديد ما يجب أن نكون عليه أو العودة إلى المسائل التي نوقشت بالتفصيل. بل أود أن أركز على النهج القائم على حقيقة ما نحن عليه. ويتمثل موضوع اليوم في الكيفية التي يمكن أن نجد بها الحلول. وتذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة أشار الأسبوع الماضي على مؤتمر نزع السلاح ببدء مفاوضات غير رسمية بشأن المعاهدة في انتظار أن تتفق على بدء مفاوضات رسمية بهذا الخصوص داخل المؤتمر.

وفي هذا السياق، أعرب عن تقديري لمبادرتكم الرامية إلى بدء هذه المناقشة الهادفة مع تركيز عام على المعاهدة. وأمل أن تتاح فرصة أن يُتبع هذا النقاش بمناقشات أكثر مواضيعية تركز على مسائل تقنية أكثر تفصيلاً. وسيساعد هذا الأمر في بناء الثقة وتيسير العملية الرسمية. وبمراعاة التفاهم المشار إليه أعلاه، يؤيد وفد بلدي مقترح أستراليا والنمسا والولايات المتحدة واليابان تأييداً تاماً. وغالباً ما يقال إن الشيطان يكمن في التفاصيل. غير أنه يمكن أحياناً التخفيف من الطابع المروّع للشيطان إذا تصدينا له بصورة مباشرة وجريئة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساهم التفاصيل الموضحة في حل المشكلة على المستوى العالي.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالتعبير عن صادق أمني في أن تبذل جميع الدول الأعضاء قصارى جهدها لإيقاظ مؤتمر نزع السلاح من سباته العميق.

**السيد مارشيك** (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، شكراً لك على قيادتك هذا المؤتمر ومنحنا فرصة إجراء نقاش اليوم.

تولي النمسا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي أهمية لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، وهو أمر يعلمه الجميع وتجسّد في بيان الاتحاد الأوروبي الذي أُدلي به اليوم وتؤيده النمسا تماماً.

واسمحوا لي بإضافة ثلاث نقاط انطلاقاً من منظورنا الوطني. أولها أن أسس هذه المعاهدة كانت بالفعل موضوع نقاش طويل داخل هذه الهيئة التي اتفقت على ولاية تفاوضية في عام ٢٠٠٩. وبالنسبة إلى النمسا، تشكل هذه المعاهدة خطوة أساسية وحتمية نحو بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية؛ لكن الأمر ليس مجرد مدخل. واليوم، يعتبر وفد بلدي بالفعل استمرار إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أمراً متعارضاً مع هدفنا المشترك المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية، ومع الإجراء ١ من خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ومع روح المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بعمليات الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية المعلن عنها وندعو مجدداً جميع الدول الحائزة لقدرات في مجال الأسلحة النووية إلى إعلان الوقف الاختياري لإنتاج هذه المواد. غير أن ما نحتاجه هو بالتأكيد معاهدة؛ لأنها وحدها الكفيلة بتوفير ما يلزم من هياكل وآليات قانونية لإرساء الثقة والأمن على المدى البعيد.

وثانياً، من البديهي أن يشكل التفاوض هنا في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية انطلاقة جديدة لهذه المنظمة. وفي أثناء ذلك، بينما لا يزال مؤتمر نزع السلاح يبحث عن دوره سيكون حرياً بنا تكملة العملية بسبل أخرى للتعلم في أفكارنا. وتؤيد النمسا الأفكار المشار إليها فيما يتعلق بعملية تفاوضية غير رسمية. وقد استمعنا إلى توصيات الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الخصوص. وأنا أعتقد أن هذا ما نحتاجه تحديداً، وسأدعو الشركاء إلى المشاركة في هذه العملية. وستشارك النمسا بصورة كاملة في العملية. كما سنشجع أيضاً دعوة خبراء تقنيين من المنظمات لحضور هذه الاجتماعات. ومن شأن إجراء مناقشة مستفيضة بشأن تعريف المواد الانشطارية والإنتاج أن يمثل خطوة إيجابية أولى في هذه المناقشات.

وأرحّب بالأفكار والتحليلات القيمة الكثيرة التي قدمتها مختلف الوفود هذا الصباح، لا سيما بشأن مسألة التعريف، ولن يفاجئكم أن تؤيد النمسا وضع أوسع تعريف ممكن مع مراعاة ضرورة اتسامه بالوضوح والدقة والقابلية للتنفيذ. وستستفيد نقاشاتنا في هذه الاجتماعات، وهنا في مؤتمر نزع السلاح، من تداول فكرة المعاهدة برمتها منذ سنوات. ولن نكون مضطرين إلى البدء من الصفر؛ ويمكننا الاعتماد على ما اكتسبته مختلف المنظمات، ومبادرات المنظمات غير الحكومية، وأفرقة الخبراء، وغيرها من الجهات، من تجارب ومعارف وما أجزته من مناقشات خلال العقود الماضية. وإذا نظرنا إلى مسألة التحقق مثلاً، وهي مسألة حساسة بصرف النظر عن النطاق والمحتوى النهائيين للمعاهدة المقبلة، فإن فعاليتها ومصادقيتها وجدواها ككل ستوقف على أداء آلية التحقق ومدى الاعتماد عليها والثقة

فيها. ويمكننا هنا الاستعانة بالخبرة الواسعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق ورصد الأنشطة ووضع اتفاقات الضمانات وإدارتها. وسيكون مجدياً الإحالة إلى هذه المسائل والاستفادة من هذه التجارب في مناقشاتنا القادمة.

وثالثاً وأخيراً، سمعنا في وقت سابق من هذا الأسبوع حججاً تفيد بأن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل مصدراً لانعدام الأمن وأن ثمة حاجة إلى إنتاج مواد انشطارية من أجل التصدي لانعدام الأمن المترتب عن هذا المصدر وغيره من المصادر. وسأطرح بدوري السؤال الذي طرحه آخرون وهو لم نريد إنتاج المزيد من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية الملائمة لصنع الأسلحة إذا كانت هذه الأسلحة والمواد تشكل مصدراً لانعدام الأمن؟ ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أن المفاوضات متعددة الأطراف تظل تشكل أفضل سبيل للتصدي لمصادر انعدام الأمن وحماية المصالح الأمنية الوطنية على المدى البعيد وبصورة مستدامة. وهكذا ترحب النمسا بالمبادرة فوراً إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية، وهو مشروع سيساهم في نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار على حد سواء وسيشكل لبنة مهمة في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

**السيد سجّادي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي بأن أعرب لك عن مدى رضانا على قيادتكم للمؤتمر. وأؤكد لك تعاون وفد بلدي الكامل معكم.

ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن وجود الأسلحة النووية يمثل أكبر خطر على أمن جميع الأمم. وهكذا يظل نزع السلاح النووي يتصدر أولويات وفد بلدي في عمل هذا المؤتمر. وكشفت المناقشة التي شهدتها الجلسة العامة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح أن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السلاح النووي يتنافى مع القانون والشرعية والإنسانية ويشكل خطراً كبيراً على البشرية. ولقد لفت عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي، وبخاصة أعضاء حركة عدم الانحياز، انتباه المجتمع الدولي مراراً إلى خطر الأسلحة النووية على السلم والأمن الدوليين وعلى أمن كل دولة. وهكذا طالبوا المجتمع الدولي بأن يبادر فوراً إلى اتخاذ إجراءات من أجل إزالة هذا الخطر.

وبات المجتمع الدولي اليوم قلقاً أكثر من أي وقت مضى إزاء استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في تخزين آلاف الرؤوس الحربية النووية. ويتعين علينا أن نبادر فوراً إلى اعتماد بعض التدابير العاجلة في مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات بشأن برنامج تدريجي يرمي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، أود أن أدعو مجدداً إلى القيام، على سبيل الأولوية القصوى وفي أقرب وقت ممكن، بإنشاء لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. ويجب أن تفضي هذه المفاوضات إلى فرض حظر قانوني نهائي على حيازة الأسلحة النووية واستحداثها وتخزينها واستعمالها من قبل أي بلد وإلى النص على تدمير هذه الأسلحة.



وفي السياق ذاته، أعيد التشديد مجدداً على ضرورة أن تنص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على حظر إنتاج تلك المواد لأغراض صنع الأسلحة النووية، وألا تتحول إلى صك بشأن عدم الانتشار. ونحن لن نقبل هذا النهج على الإطلاق. وينبغي أن تكون هذه المعاهدة خطوة واضحة ومجدية في جميع جوانب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي أن تكون معاهدة شاملة غير تمييزية يمكن التحقق من تنفيذها دولياً على نحو فعال. ويجب أن يغطي نطاق المعاهدة المواد الانشطارية التي أنتجت وستنتج لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والمخزونات الموجودة من هذه المواد. وسنظل متمسكين بمواقفنا بهذا الشأن في أي مفاوضات تعقد في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولقد بلغنا الآن مرحلة حاسمة في عمل هذا المؤتمر. وعلينا أن نستند إلى إنجازاتنا في مجال نزع السلاح النووي. ونعتقد أن كل دولة تتحمل مسؤولية خاصة في العمل الرامي إلى إزالة الخطر المترتب على وجود الأسلحة النووية. ولن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ذات قيمة إضافية إلا إذا فرضت التزاماً صارماً جديداً على الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولن يتحقق ذلك إلا إذا غطت جميع مخزونات تلك الدول وباتت عالمية.

ويتعين على المؤتمر أن يعمل بتوافق تام مع نظامه الداخلي. وإذ نراعي الطابع الملح لإزالة ما تمثله الأسلحة النووية من خطر على المجتمع الدولي، نناشد أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يعتمدوا برنامج عمل متوازن وشامل وينفذوه بناء على جدول أعماله ويتناولوا جميع القضايا الرئيسية وفقاً للنظام الداخلي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير سجّادي على بيانه. وقبل إعطاء الكلمة إلى جنوب أفريقيا، أذكر بأنه لم يبق على نهاية الجلسة سوى ٢٠ دقيقة ولا يزال لدينا المتحدثون التاليون على القائمة: باكستان وإيطاليا والهند والصين وسويسرا وروسيا، وطلب لحق الرد ناهيكم عن بعض الأعمال الداخلية. وحرصاً على منح الجميع فرصة أخذ الكلمة، سنواصل عملنا حتى الساعة الواحدة ظهراً وسأعلق حينها الاجتماع على أن نستأنفه في الساعة ٣ ظهراً لإنهاء قائمة المتحدثين وبعض بنود الأعمال الداخلية التي أشرت إليها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعطي الكلمة الآن لجنوب أفريقيا.

**السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** يرحّب وفد بلدي بالبيان العميق الذي أدلى به سفير البرازيل دي ماسيدو سواريس وبما تضمنه من مشاعر نبيلة. كما أننا استمعنا إلى بعض المبادرات المتعلقة بطريقة العمل. وسنرد عليها في الوقت المناسب.

وأشار وفد بلدي مجدداً يوم الثلاثاء إلى موقفه بشأن مسألة نزع السلاح النووي - وهي تظل في صدر أولوياتنا. وأوضحنا أيضاً أن جنوب أفريقيا كانت تعارض على الدوام المواقف المطالبة بالحد الأقصى التي حالت لسنوات عديدة، في اعتقادنا، دون إحراز هذه الهيئة لأي تقدم بشأن أي من مسائل جدول أعمالها. كما دافعت جنوب أفريقيا عن اتباع نهج

منهجي وتدرجي نحو بلوغ هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب يؤيد وفد بلدي تماماً إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وتساعد على بلوغ هدف عدم الانتشار ونزع الأسلحة على حد سواء.

وفي البداية، أود التوضيح أن وفد بلدي لا يؤيد رأي بعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح القائل إن البند المتعلق بإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية هو الوحيد الذي حان وقت التفاوض بشأنه. وبالنظر إلى طبيعة مؤتمر نزع السلاح كمحفل للتفاوض، نعتقد أن بإمكانه التفاوض بشأن أي مسألة من مسائل جدول أعماله، رغم إقرارنا بأن استكمال وضع ترتيبات ملزمة دولياً في المستقبل القريب مرجح بقدر أكبر فيما يتعلق ببعض المسائل مقارنة ببعضها الآخر. وقد لا تتفق جميعاً حيال المسائل الأكثر أو الأقل نضجاً لأغراض إبرام الاتفاق، لكن هذا ينبغي ألا يمنعنا من معالجة بنود جدول أعمالنا معالجة موضوعية. وينبغي ترك المشاحنات المتواصلة بشأن المسائل الإجرائية جانباً والنظر بدلاً من ذلك في بنود جدول أعمال المؤتمر بصورة موضوعية. وإذا لم نقم بذلك، فإن التساؤل سيتواصل بشأن مدى أهمية مؤتمر نزع السلاح في المستقبل كمحرك لتحقيق أهداف نزع السلاح. والسؤال الذي يطرح نفسه علينا اليوم يكمن في معرفة ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح سيقدر على الاستجابة إلى تطلعاتنا أو ما إذا حان الوقت للنظر في خيارات بديلة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف في جهد يرمي إلى إنعاش العمل الذي كان يتعين على مؤتمر نزع السلاح الاضطلاع به.

ونحن واعدون جميعاً بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ زمن طويل في سبيل إبرام هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، نذكر على وجه الخصوص بتقرير السفير جيرالد شانون المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥ بشأن أنسب ترتيب للتفاوض بشأن معاهدة عن المواد الانشطارية، وكذا بالنداءات الموجهة من المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ لتمديد المعاهدة، والمؤتمرين الاستعراضيين لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ إلى مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات بشأن معاهدة عن المواد الانشطارية. ولقد مرّ اليوم ١٥ سنة على تقديم تقرير شانون ولا يزال مؤتمر نزع السلاح منشغلاً على ما يبدو بنقاش مقصور على فئة معينة حيال إمكانية إجراء مفاوضات.

ونعلم جميعاً أن المواد الانشطارية، مثل البلوتونيوم أو اليورانيوم عالي التخصيب، هي مكونات أساسية لإنتاج الأسلحة النووية. والواضح أن التحكم في هذه المواد سيؤثر مباشرة في التحكم في الانتشار. وعلاوة على ذلك، يبدو من المنطقي أن يشكل حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى خطوة مهمة صوب بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الواضح أن إبرام معاهدة بشأن المواد

الانشطارية سيفضي إلى تعزيز مُثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وسيكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعتقد وفد بلدي أن إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية سيسهل أيضاً لبنة أساسية في أي نظام مقبل يقوم على أساسه عالم خال من الأسلحة النووية. وإذا كنّا فعلاً جادّين بشأن نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي فإن التفاوض بشأن معاهدة للمواد الانشطارية لم يعد من الممكن تأجيله.

ويعود عجز مؤتمر الأطراف عن بدء هذه المفاوضات إلى ما قبل اعتماد المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864 في عام ٢٠٠٩. ويتذكّر الأعضاء أن العديد من المسائل عرقلت طيلة سنوات الاتفاق على بدء المفاوضات بشأن المعاهدة. وتشمل هذه العراقيل ما يلي: الولاية المسندة إلى هيئة فرعية؛ ومسائل "الربط" الشائكة؛ ونطاق المعاهدة، وما إذا كان سيغطي الإنتاج السابق من المواد الانشطارية ومخزونهاها؛ والشكوك المحيطة بإمكانية التحقق من المعاهدة؛ والتساؤلات المتعلقة بمجدوى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كخطوة حقيقية على درب نزع السلاح النووي لن تفضي إلى مجرد تثبيت الوضع الراهن. وقد ساهمت كل هذه العراقيل في استمرار الجمود. ونحن نتفق على أن العديد من هذه المسائل هي مسائل مهمة جداً سيتعين حلّها. غير أننا نعتقد أنه لا يمكن حلّ معظم هذه المسائل إلا في إطار مفاوضات حقيقية.

وخلال العديد من النقاشات والحوارات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بمجدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله والأحداث الجانبية، سعى وفد بلدي جاهداً إلى المساهمة في النقاش المتعلق بمعاهدة المواد الانشطارية. وفي عام ٢٠٠٢، قدّمت جنوب أفريقيا كذلك ورقة عمل بشأن تلك المعاهدة إلى مؤتمر نزع السلاح وعُصّمت تحت الرمز CD/1671. وتتضمن هذه الورقة أفكاراً بشأن النطاق الممكن لهذه المعاهدة وشروطها. وبما أن هذه الورقة متاحة لجميع الوفود، فإنني لن أعيد ذكر عناصرها بل سوف أؤكد على مواقفنا العامة باقتضاب شديد.

تعتقد جنوب أفريقيا أنه من الضروري أن تكون هذه المعاهدة غير تمييزية وقابلة للتحقق وتساعد على بلوغ هدي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحن واعدون، بصفتنا أول بلد يصنع أسلحته النووية ثم يدمرها نهائياً، بالصعوبات المرتبطة بإبرام معاهدة في المستقبل. وعكس الحجب التي ساقها البعض بشأن أوجه قصور معاهدة مقبلة، كشفت تجربة جنوب أفريقيا أنه على الرغم من وجود صعوبات تقنية كبيرة يتعين التسليم بها فإنه يمكن تجاوزها في حال توافرت الإرادة السياسية اللازمة. ونحن نسلم مثلاً بالصعوبات المرتبطة بما أُنتج في الماضي من مواد انشطارية، لكننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بضرورة أن تغطي معاهدة مقبلة المخزونات لكي تكون صكاً ذا مصداقية. وسيتعين كذلك على معاهدة المواد الانشطارية التي تحقق أهداف نزع السلاح أن تؤدي بالضرورة إلى تفعيل مبادئ الشفافية والارجعة والتحقق. ويجب أن تكون هذه المعاهدة في اعتقادنا ثمرة مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح لكي تتسم بكامل الفعالية.

وختاماً، يرحّب وفد بلدي بإمكانية المشاركة في هذا النقاش في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل في أن نتاح لنا قريباً فرصة المشاركة في المفاوضات بشأن مسألة معقّدة جداً لم تعد تحتل التأجيل.

**السيد أكوم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، نزولاً عند طلبك سوف أقدم بعض النقاط بإيجاز ولن أقرأ من النص المعدّ.

وفي البداية، أود أن أؤكد لسفير البرازيل أنه بكل بساطة إنسان حكيم. والبيان الذي أدلى به اليوم هو أفضل وأهم وأشمل بيان استمعت إليه خلال وجودي داخل هذا المحفل منذ سنتين. كما أودّ أن أضم صوت وفد بلدي إلى أصوات الذين أكّدوا اليوم على الأولوية القصوى التي يجب إيلاؤها لمسألة التفاوض بشأن اتفاقية لزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية، يمكنني أن أعلن صراحة أن هذه المسألة تقع في صلب شواغلنا الأمنية. وفي الماضي، شرحنا أن باكستان اضطرت، بسبب الإكراهات الإقليمية، إلى البحث عن امتلاك القدرة على ردع نووي معقول. وفي هذا السياق، تولي باكستان أهمية قصوى إلى معالجة مسألة اختلال توازن مخزونات المواد الانشطارية. وهكذا نرى أن سياسات الانتقائية والتمييز المعتمدة حديثاً بشأن التجارة النووية في إطار التعاون النووي المدني ستفاقم هذا التباين في المخزونات، فيصبح الخطر المترتب عليه أكثر خطورة علينا أيضاً؛ وهذا ما يبرر موقفنا إزاء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونحن نشعر أن هذه المعاهدة بشكلها المقترح تعدّ في هذه الظروف معاهدة قاصرة، لأنها لا تراعي بعض المسائل الحسّاسة، وأهمها مسألة المخزونات. لكنه توجد جوانب أخرى عديدة. واسمحوا لي بأن أشير باقتضاب إلى هذه القضايا.

فلنتطرق إلى مسألة التعريف. ويعدّ التعريف في هذا السياق عاملاً رئيسياً لأنه سيحدّد نطاق المعاهدة المقبلة ونظام التحقق من تنفيذها. ويجب أن نراعي في هذا السياق لا اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم الملائم لصنع الأسلحة فحسب، وإنما أيضاً الأشكال الجديدة من المواد التي طوّرت بفضل التطورات العلمية. وأحيل بالخصوص إلى الأمريسيوم - ٢٤١ و ٢٤٣ والنتونيوم ٢٣٧ والبلوتونيوم الملائم للاستخدام في المفاعلات، لإمكانية استخدامها أيضاً في صنع الأسلحة النووية البدائية.

وثانياً، كنّا نعتقد فيما يتعلق بالمخزونات أنه يتعين علينا مراعاة لا المخزونات المستقبلية من المواد الانشطارية فحسب وإنما أيضاً المخزونات الموجودة. ويجب مراعاة مجموع مخزونات المواد الانشطارية القديمة والموجودة والمستقبلية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي ألا تنص المعاهدة على وقف الإنتاج فحسب، وإنما الأهم من ذلك خفض المخزونات لمعالجة مسألة اختلال توازن المخزونات. ولن تكون المقترحات المتعلقة بالتدابير الطوعية أو الأحادية الجانب أو الثنائية مقترحات فعالة، بل إنها في الواقع فاشلة. وإذا أمكن استخدام التدابير الثنائية في هذا السياق لكان الأمر بلا مشاكل، على الأقل بالنسبة إلينا.

ويجب أن نضع في الاعتبار امتلاك القوتين النووييتين العظميين مخزونات هائلة من المواد الانشطارية - إذ تحوزان ما لا يقل عن ٩٠٠ طن متري من اليورانيوم الملائم لصنع الأسلحة وما يزيد عن ٢٢٠ طناً مترياً من البلوتونيوم الملائم لصنع الأسلحة. ولقد استقيت هذه الأرقام من التقرير العالمي للمواد الانشطارية لعام ٢٠١٠. ويخلف حوزة هذه المخزونات الهائلة وضعاً تظل تملك فيه هاتين القوتين العظميين ما يكفي من هذه المواد لمواصلة صنع الأسلحة النووية إذا اختارتا القيام بذلك، حتى لو قرّرتا وقف إنتاج هذه المواد مستقبلاً. وسيؤد هذا الأمر انتشاراً عمودياً وأفقياً على حد سواء. وهكذا، يمثل اختلال توازن المخزونات على الصعيدين العالمي والإقليمي سبباً في انعدام الاستقرار على المستوى الاستراتيجي؛ ولقد تفاقم هذا الوضع كما ذكرت آنفاً بسبب ما تتبعه بعض القوى من سياسات انتقائية وتمييزية.

ولقد أشار البعض من زملائنا إلى ولاية شانون باعتبارها أساس معالجة مسألة المخزونات. وربما كان الغموض البناء السائد في عام ١٩٩٨ أو بُعيد ذلك كافياً، غير أنه في ظل الظروف الحالية، وخاصة ظروفنا نحن المتأثرة بما أشرت إليه من تطورات، لا يمكن بالتأكيد معالجة المسألة بأي نوع من الغموض البناء وإنما يتعين معالجتها بطريقة مباشرة جداً. ونحن نحتاج إلى الاطمئنان بأننا نتفاوض لا بشأن معاهدة لحظر الإنتاج المستقبلي فحسب وإنما أيضاً بشأن خفض المخزونات الموجودة.

وُطرح أيضاً مسائل التحقق ومسألة أن آلية التحقق المعروضة في إطار البيانات التي استمعنا إليها غير كافية لتأمين وتوفير أشكال الضمانات اللازمة لإبرام معاهدة قابلة للتحقق فعلياً. ووضع نظام فاعل وموثوق للتحقق سيمكّننا من تحديد مستوى المخزونات ومراقبة التحول من البرامج المدنية إلى البرامج العسكرية ومتابعة الإنتاج في المخزونات.

وبالنظر إلى هذه الشواغل، نودّ أن نقترح كما في السابق - وقد أشرت إلى هذا الأمر في العديد من بياناتي - إبرام اتفاق قد نسمّيه "معاهدة المواد الانشطارية" بدلاً من "معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية". ويكمن الفرق بينهما في أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا تمثل سوى واحدة من خطوات عدم الانتشار، وربما أدنى من ذلك، لأنه في ظل وجود مستويات هائلة من المخزونات المتاحة بالفعل يصبح عدم الانتشار نفسه مستحيلاً في هذا السياق. وما نحن نحتاج إليه في الواقع هو معاهدة تخفّض المخزونات الموجودة وتحظر الإنتاج المستقبلي. وفي هذا السياق، لا بدّ من إدراج العناصر التالية في معاهدة المواد الانشطارية.

فيما يتعلّق بالتعريف، ينبغي توسيع نطاق التعريف لكي يشمل، كما أشرت إلى ذلك بالفعل، النبتونيوم والأمريسيوم إلى جانب اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم الملائم لصنع الأسلحة. أما النطاق، فينبغي أن يكون واسعاً لكي يشمل إلى جانب اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم الملائم لصنع الأسلحة المواد الانشطارية المستخدمة في دفع القطع

البحرية، والمخزّنة في المفاعلات النووية، وبلوتونيوم المفاعلات. وكما ذكرت سابقاً بخصوص المخزونات، يجب ألا تنص معاهدة المواد الانشطارية على حظر الإنتاج المستقبلي فحسب وإنما أيضاً على التصدي لمشكلة خفض المخزونات الموجودة.

وفيما يتعلق بالتحقق، نعتقد أن ثمة حاجة إلى وضع آلية تحقق مستقلة على غرار ما حدث مع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب أن تشمل هذه الآلية عمليات التفتيش الموقعي والتفتيش بالتحدي. ولن يكفي اعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الوسائل التقنية الوطنية للتحقق. وفيما يتعلق ببدء نفاذ المعاهدة، فينبغي ألا يتم إلا عندما توقعها جميع الدول القادرة على إنتاج المواد الانشطارية وتصدّق عليها.

وإنني أعلم أن عدة بلدان من جميع المناطق أشارت في هذا المحفل، وفي غيره من اللقاءات الخاصة، إلى أنها تؤيد في الواقع إبرام معاهدة لا تنص على حظر الإنتاج المستقبلي فحسب وإنما أيضاً على خفض المخزونات الموجودة. كما أعرب عن تقديري للوفد الوحيد الذي تحلّى بالشجاعة للإعراب عن عدم تأييده لهذه المعاهدة. وأنا أقدر هذه الصراحة وأرحب بها.

واسمحوا لي بأن أختم بنقطتين. أولاً، أود أن أردّ على سفير ألمانيا بخصوص إشارته إلى بياني الأول وتساؤله عمّا إذا كانت باكستان ترغب في تحمل مسؤولية الحيلة دون تحقيق توافق دولي في الآراء. وسأكتفي بأن أقول له إن باكستان لا ترغب في الحيلة دون تحقيق هذا التوافق. غير أنه للأسف، تشكلت ظروف تهدد أمننا، مما دفعنا إلى اتخاذ هذا الموقف. وفي حال وجود جهة مسؤولة عن هذا الوضع، فإنها البلدان التي اتبعت سياسات تنتهك التزاماتها الدولية حيال عدم الانتشار من أجل تحقيق الأرباح وإنفاذ سياسة القوى العظمى. وفيما يتعلق بمسألة تأخر أعمال مؤتمر نزع السلاح، كنت أودّ أن أسمع بشير لا إلى سياسات وفد بلدي فحسب، باعتبارها سبباً في التأخر خلال العامين الماضيين، وإنما أيضاً إلى التأخر المسجّل منذ ١٢ سنة.

وأخيراً، إنني أعلم بوجود بعض المقترحات فيما يتعلق بالأحداث الجانبية التي أشار إليها سفير روسيا. وأنا أتفق مع آرائه؛ ونعتقد أن النظام الداخلي للمؤتمر يتيح لنا مجالاً مناسباً للاضطلاع بأنشطة مثل تلك التي تُقترح في الأحداث الجانبية. ونود معرفة المزيد عنها وعن كيفية ربطها بعمل مؤتمر نزع السلاح، لأنه ينبغي في نظرنا عدم تقويض عمل المؤتمر، وأنه في حال تعين إجراء مناقشات غير رسمية مثل تلك التي يمكن تصورها في إطار هذه الأحداث الجانبية، فإننا سنلجأ إلى نمط المناقشات غير الرسمية الذي اتبعناه السنة الماضية. وأرى أن هذه الأحداث الجانبية لا تنطوي على أي قيمة مضافة، ولكنني أبدي استعدادي على كل حال للاقتناع بقيمتها وأود أن أسمع المزيد بهذا الخصوص.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير أكرم على بيانه. الآن الساعة ١٣/٠٠، وسوف أعلق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. بيد أنه لا يزال لدينا ستة متحدثين على القائمة، إضافة إلى الصين.

**السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية):** فيما يتعلق ببرنامج اليوم بعد الظهر، إذا كان يجب عقد جلسة، فإننا لم نستعد لذلك، فضلاً عن أنه لدينا التزامات أخرى. وهكذا، أود أن أقترح مسارين: لا يزال لدينا ستة متحدثين على القائمة، إلا أنه يمكننا أن نطلب إليهم جميعاً الإدلاء ببيانات موجزة وبسيطة حتى يتمكن الجميع من أخذ الكلمة خلال هذه الجلسة؛ أما إذا كان يتعين بالفعل عقد اجتماع آخر، فإني أعتقد أنه لم يوضع بعد برنامج الأسبوع الرابع من رئاستكم، ويمكن برمجة بيانات الممثلين الستة في الجلسة العامة لذاك الأسبوع والتي قد يمكن فيها أيضاً للممثلين الذين لم يتحدثوا بعد تناول مواضيع أخرى. ويترك لكم أمر اتخاذ القرار ونحن سنوافق عليه.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير وانغ كون على هذا المقترح. ولقد تشاورت فعلاً مع الأمانة، فضلاً عن أن حدث المترجمين الفوريين أعطاني فكرة واسعة عن المتطلبات المرتبطة بالترجمة الفورية. وأودّ في الواقع مواصلة مناقشة هذه القضية الرئيسية قبل الانتقال إلى مسائل أخرى الأسبوع المقبل، وأحتفظ بالحق في القيام بذلك بالتشاور مع الجميع، بما أنه سيكون الأسبوع الأخير في فترة رئاستي للمؤتمر. ولدينا جميعاً واجبات أخرى كثيرة لكننا، كما قال السفير الجزائري، نخري مناقشة جوهرية للغاية، وأودّ أن أواصلها وأن أستجيب أيضاً لطلب حق الرد.

والآن، يتعين عليّ تعليق الجلسة على أن نستأنفها بعد الظهر.

عُلمت الجلسة الساعة ١/٠٥ ظهراً واستؤنفت الساعة ٣/٠٥.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** زملائي الأعزاء، أنا معجب فعلاً بما أبدىتموه من حماسة، وطاقة من أجل مواصلة الجلسة ١٢٠٢ لهذا الصباح. وأدعوكم إلى استئناف هذه الجلسة. وكما أشرت، فلا يزال لدينا ستة متحدثين على القائمة، وأعطي الكلمة الآن لسفير إيطاليا.

**السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، إنهما أول مرة آخذ فيها الكلمة خلال جلسة عامة، ولذا أود أن أهنئك على توليك رئاسة المؤتمر وطريقتك في إدارة عملنا، وهي طريقة رائعة. وتؤيد إيطاليا بالطبع بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به سفير هنغاريا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد. غير أنه توجد بضع مسائل أودّ معالجتها من منظور وطني.

يشكل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية واحداً من أولويات إيطاليا في مؤتمر نزع السلاح. والسبب في ذلك، كما أشار الكثيرون بالفعل، يكمن في أن هذه المعاهدة تنطوي على هدفين رئيسيين، فهي تعد صكاً في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار على حد

سواء. ومع ذلك، لا أودّ التعمق أكثر في فلسفة المعاهدة، لأنها مسألة شغلتنا منذ عام ١٩٩٥ على الأقل. ويتعين على المؤتمر في رأيي أن يركز الآن على خمسة مواضيع متصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، مع مراعاة المرجع المتمثل في ولاية شانون (CD/1299).

ويتمثل الموضوع الأول في التعاريف. ولقد عالج مندوب أستراليا بالفعل هذه المسألة معالجة مفصلة شيئاً ما. وتعريف المواد الانشطارية هو عملية معقدة لكنها ضرورية قبل بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الماضي، قُدم في هذا المؤتمر ما لا يقل عن ثلاثة تعاريف أخرى. فقد اقترح كل من الولايات المتحدة وسويسرا وروسيا تعريفاً، على ما أذكر. وتعرّف المواد الانشطارية أيضاً في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهكذا فإنه ثمة مجال للتفاوض وتلقي إسهامات خبراء الوكالة الدولية وغيرها من المؤسسات المتخصصة في الكيمياء العضوية والفيزياء النووية. وينبغي أن يتمثل الهدف العام في وضع تعريف واسع بما يكفي لإضفاء المصدقية والفعالية على المعاهدة، لكن ليس واسعاً جداً إلى حدّ يقتضي معه اعتماد إجراءات تحقق معقدة أو باهظة لدرجة غير مقبولة أو فرض قيود غير ضرورية على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

والمسألة الثانية التي يتعين علينا معالجتها هي التحقق. ونرى أنه من الضروري أن تتضمن أي معاهدة جادة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار أحكاماً متعلقة بالتحقق. وهنا أيضاً ثمة مجال للتفاوض وتلقي إسهامات من الجهات ذات الخبرة، لا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية. غير أنه بإمكان الولايات المتحدة وروسيا أن تقدما مساهمة مفيدة في هذا الصدد. وبصورة أعم، يعدّ التحقق بنداً مشتركاً بين جميع الجوانب المختلفة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وسأشير إلى هذه الجوانب لاحقاً.

والمسألة الثالثة التي يتعين علينا معالجتها هي الوقود النووي. فالقوات البحرية لما لا يقل عن أربع دول حائزة للأسلحة النووية لا تستخدم المواد الانشطارية عالية التخصيب كمادة متفجرة لترساناتها النووية فحسب وإنما أيضاً كوقود للقطع البحرية المشتغلة بالطاقة النووية. ويجب أن تحدد المفاوضات بشأن المعاهدة ما إذا كان ينبغي تغطية هذه المواد الانشطارية، رغم تشابهها مع المتفجرات النووية، بمعاهدة أم لا، وكيف يمكن تغطيتها في حال كان القيام بذلك أمراً لازماً.

والمسألة الرابعة التي يتعين علينا معالجتها هي منشآت الإنتاج. وإذا كانت لدينا معاهدة موثوق بها لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وجب علينا التصدي لمشكلة منشآت إنتاج المواد الانشطارية الملائمة لصنع الأسلحة. فهل نسمح بوقف تشغيلها أم أنه يمكننا التخطيط لتحويلها؟ وهل يمكن تحويلها؟ وماذا عن إجراءات التفتيش؟ وهنا أيضاً لا بد من الخبرة الخارجية.

وأخيراً، تتمثل المسألة الخامسة التي يتعين علينا بحثها في مخزونات المواد الانشطارية. وتمثل المخزونات العقبة الحقيقية أمام أي تفاوض في المستقبل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ولقد أشارت إلى ذلك البيانات التي أدلى بها في هذه القاعة، بما في ذلك بيانات



أدلي بها هذا الصباح. فهل ينبغي أن تكون المعاهدة مجرد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أم أنه ينبغي أن تتضمن أحكاماً بشأن المخزونات الموجودة؟ وتعد الآراء المعبر عنها هنا متباينة تماماً، ولكن لا شيء في نوعية عملنا قاطع. ومجرد التفكير في المشكلة في هذه القاعة ينبغي أن يوحى لنا بحلول توفيقية ممكنة. وإذا أجرينا مناقشات جادة ومعقدة في هذا المؤتمر بشأن المواضيع الخمسة التي أشرت إليها وبلغنا تفاهما مؤقتاً بشأن البعض منها على الأقل، ستتضح تدريجياً معالم معاهدة مقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، رغم أننا لم نبدأ المفاوضات رسمياً. فكما قال زميلنا الألماني هذا الصباح: هلموا بنا لنحقق ذلك!

**السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** لقد اتخذت الهند موقفاً ثابتاً من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية منذ عام ١٩٩٣، عندما كانت الهند أحد المقدمين الأصليين للقرار ٧٥/٤٨ الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء، وهو القرار الذي وضع تصوراً لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كإسهام مهم في عدم الانتشار النووي من جميع جوانبه. لقد انضمت الهند إلى توافق الآراء المتعلق بإنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عام ١٩٩٥، ثم مرة أخرى في عام ١٩٩٨. كما أننا لم نقف عقبة في طريق توافق الآراء بشأن اعتماد الوثيقة CD/1864 التي أنشأت، في جملة أمور، فريقاً عاملاً في أيار/مايو ٢٠٠٩ للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، انطلاقاً من تقرير شانون والولاية الواردة به. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر ببياننا الذي أدلينا به في الجلسة العامة المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ وأن أؤكد مجدداً ما جاء به.

وعلاوة على ذلك، وكما أشرنا في بياننا السابق في الجلسات العامة، تعلق الهند أهمية على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وعلى نظامه الداخلي، لا سيما قاعدة توافق الآراء. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب للتفاوض على معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتوقع أن يتفاوض مؤتمر نزع السلاح على الصكوك ذات التطبيق الشامل. ولذلك لا غنى عن مشاركة جميع البلدان المعنية في المفاوضات، وإسهامها في إنجازها. وتعتزم الهند من جانبها، بوصفها بلداً يمتلك أسلحة نووية، التوصل إلى معاهدة عالمية غير تمييزية يمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولا يخفى أن هذه المعاهدة ينبغي أن تلي مصالح الأمن القومي للهند.

ونعتقد أن أية معاهدة مقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تكون غير تمييزية، من حيث أن تكون الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على المعاهدة واجبة التطبيق بطريقة غير تمييزية على جميع الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول المتأثرة بشكل مباشر من جراء التزاماتها ومسؤولياتها. ونعتقد أيضاً أن التحقق سيكون عنصراً مهماً في هيكل المعاهدة. وينبغي لأية آلية للتحقق تحظى بقبول الجميع أن تستوفي معايير الفعالية،

كما ينبغي أن تكون المعاهدة نفسها قابلة للتحقق منها دولياً. ونعتقد كذلك أن أية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تحظر الإنتاج المستقبلي للمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن نعتبر ذلك السمة الرئيسية للمعاهدة في سياق تحديد نطاقها. فإذا نُفذت المعاهدة بنية سليمة من خلال المشاركة والالتزام الشاملين، ستكون هذه المعاهدة إسهاماً كبيراً في مساعي عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه - وهو الهدف المتوخى والمنشود في التفاهات المشتركة التي أدت إلى صدور قرار الجمعية العامة في عام ١٩٩٣.

لقد استمعنا باهتمام إلى تأكيدات تفيد بأن حدوث تطورات معينة خارج ولاية هذا المحفل من شأنه أن يزيد درجة التفاوت في المخزونات، ومن ثم يؤثر في التطلعات إلى معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن لا نوافق على هذا المنطق. فالأسباب الحقيقية، كما نعلم جميعاً، مختلفة. فكم عدد التفاوتات التي يمكننا أن نضبطها؟ إن التفاوتات في الحجم ودرجة التطور لا تمنعنا، وينبغي ألا تمنعنا، من التعاون في إطار محافل متعددة الأطراف. كما أنه، خلافاً لما قيل، من شأن عضوية الهند في أنظمة مراقبة التصدير الدولية، مثل مجموعة الموردين النوويين، أن تعزز الجهود الدولية المبذولة في مجال منع الانتشار. وينبغي أن نكون حذرين إزاء من يسعى إلى أن يكون الحارس الأمين للنظام الدولي لعدم الانتشار.

وفي الختام، لم يتغير موقف الهند بشأن تأييد بدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد شاركنا بعقول منفتحة في الأعراس الماضية، بما في ذلك في العام الماضي، في مناقشات غير رسمية ومناقشات عامة حول هذه المعاهدة. وكما أشرنا في الجلسة العامة السابقة المعقودة في ١ شباط/فبراير ٢٠١١، نعتقد أن هذه المناقشات لا تخل بالأولوية التي ينبغي أن نوليها لاعتماد برنامج عمل للاضطلاع بالعمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولا يمكن لهذه المناقشات أن تخل محل المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار هيئة فرعية تُنشأ بقرار رسمي من المؤتمر، ولا يمكن أن يُشار إلى هذه المناقشات بوصفها سابقة أو تعبيراً عن المواقف الموضوعية للوفود أثناء المفاوضات.

**السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية):** سيدي الرئيس، بما أن اليوم هو أول أيام السنة الصينية الجديدة، اسمحوا لي أولاً أن أقدم تهاني العام الجديد لجميع زملائنا في مؤتمر نزع السلاح. إن هذا العام هو عام الأرنب، وهو عام يبشر بالحكمة والسرعة والحظ. ويحدوني الأمل في أن ينجح مؤتمر نزع السلاح، بفضل جهودنا المتضافرة، في إحراز تقدم إيجابي، أو كما قال عدد من زملائنا آنفاً "هلموا بنا نحقق ذلك". فلا يكفي أن "نحقق ذلك فحسب"، وإنما الأهم من ذلك أن "نحقق ذلك" بحكمة. وفيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أود أن أذكر عدة مواقف مبدئية.

أولاً، لقد ساندت الصين دوماً التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها في أقرب وقت ممكن في إطار المؤتمر. وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة بشأن معاهدة من هذا القبيل، الذي اعتمدته في عام ١٩٩٣ في دورتها الثامنة والأربعين، وبالقرارات ذات الصلة التي اعتمدها في دورات لاحقة، فقد انضمت الصين إلى توافق الآراء بشأن هذه القرارات أو صوتت لصالحها، دون استثناء. وتعتقد حكومة الصين أن أية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تعتبر مهمة لمجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء. وإبرام هذه المعاهدة من شأنه أن يسرع التقدم نحو نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وضمان السلام والأمن الدوليين.

وثانياً، أحاط وفد الصين علماً بالموقف الوارد في بيان سفير الاتحاد الروسي السيد لوشينين، الذي أدلى به في الجلسة العامة المعقودة يوم الثلاثاء، بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فقد قال إن المناقشات الموازية التي بدأت خارج المؤتمر بشأن معاهدة من هذا القبيل لن تكون بناءة، حيث لن تتمكن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من المشاركة فيها. ولا شك أن رأيه هو عين الصواب والمنطق، ويتفق وفد الصين معه في هذا الرأي. ويعتقد وفد الصين أن المؤتمر، بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بترع السلاح، هو المحفل الأفضل والوحيد الذي يمكن التفاوض فيه بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وثالثاً، يرى وفد الصين أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي له، انطلاقاً من برنامج عمل شامل ومتوازن، أن يبدأ في أقرب وقت ممكن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأن يتوصل إلى معاهدة سليمة من خلال مفاوضات سليمة. ويقصد بالمفاوضات "السليمة" المفاوضات الحكومية الدولية المفتوحة والشفافة، ويقصد بالمعاهدة "السليمة" المعاهدة التي يمكن أن تجذب مشاركة جميع الأطراف المعنية.

وفي الظروف الراهنة، فإن موقف حكومة الصين هو أنه إذا كان من غير الممكن الآن الاتفاق على برنامج عمل، فينبغي لنا أن نسير على الممارسة المتبعة ونبدأ مناقشات متوازنة في الجلسات العامة للمؤتمر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن مواضيع أخرى، وذلك إما من خلال مناقشات غير رسمية أو من خلال أشكال أخرى مناسبة للتعاون. فبذلك يمكن دعم سلطة المؤتمر ونظامه الداخلي، وفي الوقت نفسه ضمان المشاركة الواسعة النطاق من جانب الدول الأعضاء. وسوف يدرس وفد الصين بالتفصيل المواقف التي أبدتها اليوم الوفود الأخرى بشأن مختلف جوانب هذه المعاهدة، ويحتفظ وفدنا بحقه في التعليق على هذه المواقف وفي إبداء موقفه.

**السيد فولينمان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** تعلمون أن سويسرا تعلق أهمية كبيرة على التفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ولهذا السبب، دعمت سويسرا في العام الماضي نشر

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعمل مرجعي يستعرض الكيفية التي تناول بها مؤتمر نزع السلاح هذا الموضوع في الماضي، ويسلط الضوء على المسائل الرئيسية في أي عملية تفاوض. ولهذا السبب أيضاً، مولت سويسرا ثلاث حلقات دراسية بشأن الجوانب المختلفة لمعاهدة محتملة في المستقبل. وهذا ما حدا أيضاً بوفد بلدي إلى إشراك السيد برونو بيلو في المناقشات غير الرسمية التي جرت في العام الماضي لكي يستفيد المشاركون من خبرته الكبيرة في هذا المجال. وفي مناسبة أخرى، قدم السيد بيلو، متحدثاً باسمه الشخصي، ورقة غير رسمية بشأن هذه المسألة. ونحن نرى أن تلك الورقة لا تزال ذات صلة بالمناقشات الجارية ويمكن أن تمثل نقطة انطلاق للعمل المستقبلي.

ويود وفد بلدي اليوم أن يقدم بعض المعلومات العامة عن موقف سويسرا من المعاهدة. ترى سويسرا أن التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية يمكن أن يشكل خطوة رئيسية إلى الأمام. فهذا الصك يمكن أن يمثل الركن الثالث لنظام متعدد الأطراف لزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأنه أن ييسر إحراز مزيد من التقدم على طريق تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذا الصك أن يعزز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، إذ سيساعد على الحد من التمييز الذي تنطوي عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث يسبب هذا التمييز اختلالاً رئيسياً بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ولكي تسهم مثل هذه المعاهدة إسهاماً كاملاً في تحقيق هذه الأهداف، ينبغي لها، من وجهة نظرنا، أن تركز على عدة مبادئ.

أولاً، ينبغي أن تهدف هذه المعاهدة لا إلى منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية فحسب، وإنما أيضاً منع انتشارها رأسياً، وأن تسهم في نزع السلاح. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي للمعاهدة لا أن تحظر فقط إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل لأغراض صنع الأجهزة المتفجرة، وإنما أيضاً أن تحدد سقفاً للمخزونات الحالية وأن تخفضها. ولذلك تعتقد سويسرا أن المعاهدة ينبغي أن تشمل، جزئياً على الأقل، مسألة المخزونات. وبذلك فقط يمكن لهذا الصك أن يحقق ما يجب أن يكون هدفه المزدوج: عدم الانتشار ونزع السلاح.

وثانياً، ينبغي للمعاهدة أن تتيح تضافر الجهود في إطار النظام الدولي لعدم الانتشار، وذلك بجمع الدول الأطراف والدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على نحو أوثق في إطار مسعى مشترك.

وثالثاً، وأخيراً، ينبغي أن تكون المعاهدة قابلة للتحقق بصورة فعالة. ومن الواضح أن بتلك الشروط فقط يمكن إدانة هذا النظام في الأجل الطويل.

وترى سويسرا أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال هو المحفل المناسب للنقاش بشأن المعاهدة والقضايا الرئيسية الثلاث الأخرى. ونحن على استعداد للمشاركة الكاملة في المناقشات المقبلة.

السيد نوفوخاتسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن نؤيد بدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج عمل متوازن لهذا المحفل، وعلى أساس ولاية شانون. ونرى أن صياغة هذه المعاهدة إنما هي إجراء متعدد الأطراف لتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخطوة مهمة على طريق نزع السلاح النووي.

لقد أوقفت روسيا، بشكل كامل، إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. فلم يُنتج في بلدنا اليورانيوم الملائم لصنع الأسلحة منذ عام ١٩٨٩، أي منذ أكثر من ٢٠ سنة. كما تم إيقاف جميع المفاعلات التي تنتج البلوتونيوم الملائم لصنع الأسلحة. وآخر هذه المفاعلات، الذي كان يُستخدم لإنتاج الحرارة والطاقة منذ عام ١٩٩٤، تم إيقافه في صيف عام ٢٠١٠.

ونود أن نطرح عدداً من الملاحظات بشأن العناصر المحتملة للمعاهدة المنشودة. فلا شك أن من الضروري، كخطوة أولى، الاتفاق على المسألة الرئيسية المثيرة للجدل وهي تعريف المواد الانشطارية، والذي يجب أن ينسجم، في رأينا، مع أهداف المعاهدة من جانب، وأن يعكس الواقع الفعلي ويتوافق مع أحدث التطورات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من جانب آخر.

ونرى أن نطاق المعاهدة ينبغي أن يتضمن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى. وينبغي أن تُستبعد من الاتفاق الأحكام المتعلقة باستخدام هذه المواد في إنتاج الوقود لدفع القطع البحرية. ويجب علينا أيضاً أن نفكر في أحكام من قبيل حظر مساعدة أو تشجيع دول أخرى على إنتاج هذه المواد، وحظر نقل المواد الانشطارية من الدورة المدنية إلى الدورة العسكرية لأغراض إنتاج الأسلحة النووية.

ونحن مقتنعون بضرورة انضمام أكبر عدد ممكن من الدول إلى المعاهدة - أولاً وقبل كل شيء القوى النووية، وأيضاً البلدان التي تمتلك القدرة على إنتاج الأجهزة المتفجرة النووية، ولديها مرافق لتخصيب اليورانيوم ولتجهيز الوقود النووي المستهلك. ومن شأن عدم تحديد أجل للمعاهدة أن يعزز قيمتها.

ومن المنطقي جداً، في رأينا، عند تحديد آلية التحقق من الاتفاق المنشود، أن يُستفاد قدر الإمكان من وسائل التحقق التي أثبتت الزمن جدارتها، وهي الوسائل المتاحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك من القدرات الفنية للوكالة. وينبغي أن تُمنح سلطات التحقق، في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حصراً في إطار ولاية الوكالة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون آلية التحقق مثالية واقتصادية، لتجنب زيادة الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدول الأطراف.

وفي الختام، أود أن أعرب عن اقتناعنا بأن المناقشات المتعلقة بمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تدور في إطار المؤتمر، وأن تشارك فيها جميع البلدان التي لديها قدرة نووية عسكرية. أما أي نهج آخر فسوف يقلص بشدة من فعالية الأعمال المتعلقة بالمعاهدة ومن قيمتها المضافة.

**السيد أويارسي (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** لقد استمعنا هذا الصباح وفي ظهيرة هذا اليوم إلى مناقشة بناء ومهمة أثبتت مرة أخرى الأولوية المولدة لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وأثبتت أيضاً اهتماماً ملحوظاً بتوليد قوة دافعة لبدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة بشأن المواد الانشطارية. ومع ذلك، أتيحت لنا الفرصة أيضاً لملاحظة جوانب يمكن وصفها بأنها تخرج عن نطاق هذا المؤتمر، وتؤثر بطريقة ما في الإجراءات السياسية التي يجب أن نتخذها في هذا المجال.

لقد قدم لنا السفير ماسيدو سواريس عرضاً تحليلياً لهذه المسألة. إن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية، على النحو الذي اقترحه وفد أستراليا وفود أخرى، يمثل عنصراً ينبغي النظر إليه من وجهة نظر سياسية بوصفه إجراء لبناء الثقة. ومن شأن إبرام معاهدة في هذا المجال أن يساعد بالتأكيد في تحسين أمن المواد النووية، وأن يحقق الشفافية، ويفرض قيوداً محددة على الترسنات النووية، وكل هذه العوامل خطوات أساسية نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولا يخفى أننا يجب أن نتحلى بالواقعية والمرونة، وأن نبذل في الوقت نفسه جهوداً لبدء العمل المنهجي والمنظم فيما يتعلق بالمواد الانشطارية. لقد عرضت وفود عديدة بالتفصيل جوانب وعناصر أساسية شتى ينبغي تحليلها. ونود أن نوجه عنايتكم، بشكل خاص، إلى ثلاثة مفاهيم متشابهة، هي: المبادئ والأهداف، والتعريف والنطاق، والتحقق. فيما يتعلق بالأهداف، ينبغي أن نتوصل إلى توافق آراء بشأن الالتزامات التي سيفرضها الصك، أي تحديد المواد التي ستُحظر. وفيما يتعلق بالتعريف، ينبغي أن نتوخي أوسع نهج ممكن من أجل إدراج جميع المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية. ومن الواضح أن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن كيفية تعريف هذه المواد؛ ويمكن الاستناد في هذا الصدد إلى تعريف المواد الانشطارية الخاصة، المدرج في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كأساس لبدء أعمالنا. ونعتقد، كما ذكرت بعض الوفود الأخرى، أن مشاكل التحقق التي قد تنشأ من وجود تعريف أوسع نطاقاً كهذا، يجب حلها في إطار مناقشتنا للفصل المتعلق بالتحقق.

ونعتقد أن التحقق يمثل جانباً مهماً ثالثاً يجدر النظر فيه. وهذه المسألة ليست بسيطة. وستتاح لنا نُهج مختلفة مختلفة لتناول مسألتَي حظر الإنتاج، والمخزونات، الأمر الذي يتجاوز مجرد تقديم معلومات أو إصدار إعلانات من خلال نظم الرصد والتقييم. ولكن سيتعين علينا أيضاً أن ننظر في احتمالات عدم الامتثال والصعوبات التي قد تكتنف تعريف المواد إذا أردنا أن نمهد الطريق لزيادة الثقة والشفافية. ولدنيا أطر مهمة سواء على المستوى المتعدد الأطراف من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو من خلال الاتفاقات الثنائية.

ونعلم جميعاً أن هذا التفاوض سيكون طويلاً وصعباً، وسيتحدد توقيته في جميع الأحيان وفقاً لما أشرنا إليه آنفاً بالعوامل الخارجية، ولكن يبدو لنا أننا يجب أن نستفيد من الفرص المتاحة في التحضير لهذه المفاوضات بالشروع في المناقشات التقنية هنا في إطار المؤتمر، على نحو ما ذكر آنفاً. إن من يعملون منا في الميدان السياسي أمامهم الكثير ليتعلموه عن الجوانب التقنية، وذلك سيساعدنا في البحث عن تعاريف وصيغ أفضل تساعد على تبديد المخاوف المشروعة أو بواعث القلق الأمنية الخاصة بالمسائل ذات الصلة باعتبارات القوة الحقيقية.

ويبدو لنا أن هذا النوع من التفكير يجب أن يستمر، ونأمل أن يكون ذلك بمشاركة الخبراء وبطريقة أكثر تركيزاً إن أمكن. وباعتبارنا البلد التالي في تولي الرئاسة، فإننا نقترح أن ننظر في مواصلة هذا النوع من الجدول الزمني المواضيعي للنظر في المسائل. وكما أشار سفير الهند، فإن ذلك بالتأكيد لن يقيد بأي حال من الأحوال جهودكم، سيدي الرئيس، في اعتماد برنامج عمل، أو يحل محلها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير أوبارسي على بيانه. واعتقد أن المملكة المتحدة طلبت هذا الصباح الحق في الرد. فلتفضل الآن ممثلة المملكة المتحدة.

**السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية):** كما أشار السفير أوبارسي آنفاً، أعتقد أن المناقشة التي أجريناها اليوم تبين مدى الاهتمام ومدى التشوق الذي يمكن أن يثيره هذا الموضوع. ومما يثلج الصدر أن نرى مؤتمر نزع السلاح يجري بالفعل بعض المناقشات الجيدة وأن نرى ميزانية مؤتمر نزع السلاح تُنفق على المؤتمر. إنني أشعر بسعادة بالغة أننا نفعل ذلك.

لقد أردت أن أمارس الحق في الرد على كلمة السفير ماسيدو سواريس، وأفعل ذلك بأسف بالغ لأننا، كما يعلم سعادة السفير، نستمتع دائماً بالمناقشات الجيدة والصريحة التي يجريها، ولا سيما ما شهدناه خلال فترة رئاسته العام الماضي. إن سعادة السفير هو دائماً أحد الزملاء الأكثر حكمة وبصيرة في هذا المؤتمر. ولا يوجد في كلمته إلا جانب واحد أود أن أعقب عليه، وهو يتعلق بتصنيف نتائج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد كان كثيرون منا حاضرين في أيار/مايو الماضي حيث قضينا ساعات طويلة في صياغة النتائج. ونحن لا يمكننا أن نتوقع ممن لم يشارك في المناقشات أن يتابع ما تنطوي عليه خطة العمل، ولكننا نعتقد بالفعل أن الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتضمن بعض الخطط البالغة التفصيل بشأن نزع السلاح والركن الآخرين، وأن جميع الدول الأطراف في تلك المعاهدة ينبغي أن تبذل كل ما في وسعها لدفع هذه الخطط قدماً. إنني أتفق مع السفير ماسيدو سواريس على أن العبرة بالتجربة. إنك تتطلع إلى أن ترى ما نفعله لتنفيذ وثيقة العام الماضي، ولكنني أرى أن من المبكر جداً إلى حد ما أن نفقد الأمل في أننا فعلنا ذلك، ومن ثم سننبذ الأمر وراء ظهورنا. أعتقد أننا جميعاً سنناضل من أجل تنفيذ ما اتفقنا عليه. إن المؤتمر الذي سيعقد في باريس خلال بضعة أسابيع إنما هو دليل على مدى عزمنا على متابعة مجموعة خطط العمل.

وأود أن أختتم كلمتي بقولي إنني أظن أن الدبلوماسية هي فن الممكن، وإن ما شهدناه اليوم في المناقشات يجسد ذلك. وينبغي لنا أن نتحدى أنفسنا، مثلما فعل السفير، لكي ننفذ ما اتفقنا عليه. وأعتقد أن من قبيل الاستعجال أن نقول إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لن تنفذ قراراتها الذاتية لأننا جميعاً يجب أن نتحدى أنفسنا بصورة أكبر لكي نقوم بذلك.

وأود بدوري أن أتمنى للسفير وانغ كون عاماً سعيداً، وأن أصحح الأمور فيما يتعلق بشعار "لنحقق ذلك فحسب" أو شعار "هلموا بنا نحقق ذلك". أظن أنني من اقترح في العام الماضي شعار "لنحقق ذلك فحسب". وبعد ذلك، عقب السفير على الشعار قائلاً "نعم، إنني أوافق أننا ينبغي أن نحقق ذلك - هلموا بنا نحقق ذلك!" ومن الواضح أننا، بالحكمة والسرعة وبقليل من الحظ، كالأرنب، نأمل أن نتمكن من مواصلة هذه المناقشة الجيدة.

**السيد العطوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أشكركم شكراً جزيلاً على الطريقة التي عُقدت بها هذه الجلسة والطريقة التي أُديرَت بها أعمالها. وأود فقط أن أبدي ملاحظة وجيزة جداً بشأن أمر ذكرته آنفاً ممثلة المملكة المتحدة. هذه تذكرة ودية بأن خطة العمل تناولت كلاً من نزع السلاح النووي، والركنين الآخرين، وتنفيذ القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. فلا ينبغي لنا أن ننسى ذلك.

**السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية):** طبعاً أنا لم أنسَ أبداً. إن شاء الله لا يوجد هجوم على أحد. طبعاً نحن في المستقبل سوف نعمل على هذا الموضوع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد ذكر السفير وانغ كون عام الأرنب. وفي الإنكليزية أيضاً تعبير من هذا القبيل، وأتحدى مترجمينا الشفويين الآن أن يجدوا له مقابلاً. إن عام الأرنب في الصين يرمز إلى الحكمة والسرعة والحظ، وأعتقد أن هذه الطريقة هي التي يجب علينا بالتأكيد أن نسلكها. أما التعبير الإنكليزي فهو، بالطبع، أننا لا نريد أن تجري الأرناب في جميع الاتجاهات لأن ذلك قد يسبب بعض الفوضى. وهذا السبب، كما ستقدرون جميعاً، هو الذي جعلني أريد أن أركز الاهتمام على القضايا الرئيسية الأربع التي ينبغي تناولها، وأواصل هذا التركيز.

وهناك بندان داخليان أود أن أطرحهما قبل رفع الجلسة. أولاً، أريد أن أذكر بأن موعد الحدث الجانبى الذي سيعقده معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام هو يوم الاثنين ٧ شباط/فبراير الساعة ١٣/٠٠، وسيسبقه تقديم شطائر. ولا أعرف ما إذا كانت ستقدم لنا بيرة كندية أم لا، ولكن ستقدم شطائر على الأقل. ولدينا بالفعل متحدثان من معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، ويسعدني أن أقول إن إحداهما من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح - وهي تيريزا هيتشيتز - التي ستشارك في الفريق. وستتضم إلى الفريق، يوم الاثنين، السيدة آنا - ليزا جيانبلا، الممثلة الشخصية للاتحاد الأوروبي المعنية بعدم انتشار



أسلحة الدمار الشامل. وسيصادف الحدث الذي ينظمه معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، وأرجو أن تكون مصادفة حسنة، موضوعنا الذي سنطرحه في الجلسة العامة التي سنعقدّها يوم الثلاثاء القادم بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والآن أعطي الكلمة إلى سفير أستراليا، الذي يود أن يدلي بإعلان.

**السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أشكركم على الإذن لي بالكلمة مرة ثانية أثناء هذه الجلسة العامة، وسأتحدث باسم أستراليا واليابان.

لقد جرى تبادل مفيد للآراء. وسوف تواصل أستراليا واليابان دعم الجهود الرامية إلى ضمان بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على أساس ولاية شانون، في إطار مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن من خلال برنامج عمل. وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى استمرار هذا الحوار. ومن ثم، أود أن أحيطكم علماً بأننا سنوزع رسالة دعوة على جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة لحضور حدث جانبي للخبراء يتعلق بالتعاريف التي ستُدرج في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيعقد هذا الحدث، الذي ستستضيفه أستراليا واليابان، في القاعة ١٢ بقصر الأمم بعد ظهر أيام الاثنين ١٤ والثلاثاء ١٥ والأربعاء ١٦ شباط/فبراير. وتتضمن رسالة الدعوة تفاصيل أخرى وجدولاً زمنياً إرشادياً. وسوف أترأس هذا الحدث الجانبي، وسيساعدني الدكتور برونو بالاو، كنائب للرئيس ومقرر. وإنني أشكر الدكتور بالاو، وأود أن أوجه شكراً خاصاً إلى السفير يورغ لوبار وحكومة سويسرا على كرمهما في تيسير مشاركة الدكتور بالاو.

لقد استمعنا باهتمام إلى بواعث القلق التي أعرب عنها بعض زملائنا الموقرين بشأن المناقشات الموازية. وأود أن أبين بوضوح شديد وبالغ للغاية أن القصد من هذه المبادرة هو دعم مؤتمر نزع السلاح ودعم المفاوضات المستقبلية في إطار هذا المحفل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الأسبوع الماضي، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى التفكير الخلاق في المؤتمر. واقترح أيضاً، فيما يتعلق بالمواد الانشطارية، عملية أولية يثقّف من خلالها كل منا الآخر ولبناء الثقة فيما بيننا: ومن شأن هذه العملية أن تثري وتيسّر العملية الرسمية بعد اعتماد المؤتمر لبرنامج عمله. إن مبادرتنا تلي الاقتراحين اللذين قدمهما الأمين العام لمساعدة المؤتمر. ويحدونا الأمل في أن تقبل الدول الأعضاء والدول المراقبة هذه الدعوة. ونتطلع إلى أوسع مشاركة ممكنة من الخبراء، وبالتأكيد من وفود مؤتمر نزع السلاح في جنيف، في الحدث الجانبي للخبراء المتعلق بالتعاريف التي ستُدرج في المعاهدة المنشودة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير وولكوت على بيانه. وإذا لم يطلب أحد الكلمة، سأعلن اختتام أعمالنا لهذا اليوم. لقد امتدت جلستنا وقتاً أطول قليلاً من المتوقع، ولكنني أعتقد أننا أجرينا مناقشة موضوعية ممتازة.

وستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء ٨ شباط/فبراير. وأعطى الكلمة الآن إلى ممثل باكستان.

**السيد علي خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إنني آسف، ويجب أن أعتذر وأن أضيف بضع دقائق أخرى إلى جلسة طالت بالفعل، ولكن يجدر لي أن أشيد بإدارتكم الرشيدة لما جرى من مداولات. لقد اضطلعتم بمهام الرئاسة بهيبة واتزان بالغين، مما يسّر مناقشاتنا البالغة الفائدة. إنني استمعت باهتمام كبير لما قاله سعادة سفير أستراليا بشأن مبادرة الحدث الجاني المشترك مع حكومة اليابان. ولكنني في هذا الوقت أود، إن أمكن، أن أطلب منهما أن يقدموا مزيداً من التوضيح للمبادرة. فرما فاتني شيء، ولكنني أردت فقط أن ألتمس توضيحاً بشأن علاقة الحدث الجاني بمؤتمر نزع السلاح. إن ما يمكننا أن نفترضه هو أنه حدث جانبي بادر إليه بلد أو بلدان، ولا علاقة له بما نقوم به في هذا المؤتمر أو بالنظام الداخلي للمؤتمر. وأكون ممتناً إذا تفضلتم بتوضيح الأمر لنا بمزيد قليل من التفصيل. فرما فاتني ذلك. أعتذر مرة أخرى وألتمس سعة صدر سعادة سفير أستراليا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة إلى اليابان أو أستراليا، أود أن أعرض فهمي لعلاقة أي حدث جانبي، مثل الحدث الذي سينظمه معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام يوم الاثنين، أو الأحداث الجانبية الأخرى التي تُنظمت هنا على مدى عقود، كالأحداث التي ينظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. إن هذا الحدث مبادرة، كما قال السفير وولكوت، يُرجى أن تسهم في فهم المسائل التي تحظى بالأهمية القصوى في سياق مناقشاتنا. ولعلكم تذكرون، بالتأكيد، أنني بعد أن أدلى السفير أكرم يوم الثلاثاء بكلمته الشديدة الوضوح والمعبرة عن موقف باكستان وشواغلها الأمنية، أشرت إلى أنه قد يكون من المفيد تنظيم حدث جانبي لتعزيز ثقافتنا بذلك النوع من المسائل. فمثلاً، كان الحدث الذي نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن الفضاء الخارجي مبادرة من الصين وروسيا وكندا. ولست أدري إن كانت أستراليا أو اليابان تريد الردّ.

**السيد وولكوت** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر باكستان على هذا السؤال. إن هذا الحدث الجاني مبادرة وطنية من أستراليا واليابان بشأن مسألة موضع اهتمام دائم لمؤتمر نزع السلاح، وقد سجلتُ بعض أفكارنا في الرسالة التي وُزعت عليكم والموجودة أمامكم. إنني أعتزم، بعد عقد الحدث الجاني للخبراء، وبمساعدة من الدكتور بالاو، أن أعد تقريراً وقائعيّاً عن المناقشات وأن أقدمه إلى مؤتمر نزع السلاح في جلسة عامة تُجرى خلالها مناقشات إضافية إذا ما أبدت الوفود استعدادها لذلك. ومع ذلك، يبقى هذا الحدث الجاني مجرد مبادرة وطنية من أستراليا واليابان. إن الغاية من هذا الحدث هو أن يكون وثيق الصلة بمؤتمر نزع السلاح، ولكنه بالتأكيد ليس جزءاً رسمياً من برنامج مؤتمر نزع السلاح.

**السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد استمعنا للتو باهتمام إلى التفسيرات التي قدمها وفد أستراليا بشأن مقترحه، وإلى طلب التوضيح الذي قدمه وفد آخر. إن وفد الصين يولي أهمية كبيرة لهذا المقترح وللشواغل المثارة بشأنه. وسوف أبلغ حكومتي بهذه الخطط للنظر فيها. ولكن لكي يكون تقريرتي دقيقاً، ولتيسير عمل من يتلقون هذا التقرير، أود أن أشير إلى أنني أفهم من واقع تفسير السفير غرينيوس وتوضيح السفير وولكوت أن المقترح المقدم من أستراليا واليابان، من حيث المفهوم على الأقل، لا يشكل جزءاً من أعمال المؤتمر. ولست أدري إن كان فهمي صحيحاً أم لا. فإن كان صحيحاً، فسوف أبعث تقريراً إلى حكومتي بهذا المعنى.

**السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أسمحوا لي أن أعرب عن بالغ سعادتنا بالطريقة التي تديرون بها المناقشات. ونشكر أيضاً سعادة سفير أستراليا لإعلانه تنظيم هذا الحدث الجاني. غير أننا بالفعل نشعر بالحيرة من الرد المقدم، لأن علاقة هذا النوع من الأنشطة بإطار مؤتمر نزع السلاح غير واضحة لنا.

سيدي الرئيس، إنني واثق أنكم تعلمون أكثر مني ما هي مهام الرئاسة، وتعلمون أن الرئيس ليس متحدثاً رسمياً باسم مجموعة من البلدان، وأن الرئيس لا ينبغي له أن يعلن عن أحداث جانبية، ولو كان الحدث الذي ينظمه معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام. فإن وجدت علاقة مباشرة للحدث بأعمال المؤتمر، فمن مهام الأمانة أن تعلن عن عقد اجتماع قد تكون له صلة ما بمؤتمر نزع السلاح، وللوفود أن تقرر المشاركة في الاجتماع أم لا. وأعتقد أننا كنا نجعل تلك الحقيقة أثناء المناقشة، سواء في الجلسة العامة السابقة أم في جلسة هذا اليوم. لقد سمعنا من وفود عديدة أننا يجب أن نلتزم بالنظام الداخلي للمؤتمر. وينبغي لأي نوع من المناقشة أن يكون شاملاً بحيث يستوعب ويجذب جميع الأطراف التي هي جهات فاعلة رئيسية في أعمال مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفيما يتعلق بتنظيم نوع ما من الأحداث الجانبية، فإننا نقدر أنها مبادرة وطنية، وربما نطرح نحن أيضاً مبادرة في المستقبل بشأن نزع السلاح النووي، لأننا نعتقد أن هذا الموضوع مهم بالفعل. غير أننا إذا عقدنا اجتماعاً - وقد عقدنا بالفعل مؤتمراً في طهران ناقشنا فيه مسألة نزع السلاح النووي بمشاركة العديد من العلماء والعديد من الأطراف المهتمة بترع السلاح النووي - فرمما ننظم أيضاً أحداثاً جانبية في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، فإنني غير متأكد وأشعر بالفعل بالحيرة إزاء علاقة ذلك بأعمال مؤتمر نزع السلاح - لأننا، وفقاً للنظام الداخلي، إذا أردنا أن نعقد مؤتمراً بشأن نزع السلاح أو أردنا أن نعلن شيئاً في جلسة عامة أو أردنا أن نوجد صلة، فمن الأفضل أن نفعل ذلك من خلال برنامج العمل. أما إذا رغب أحد في ذلك، فيمكن أن نوافق، كما حدث في السنوات الماضية، على عقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية، مع تخصيص وقت متساوٍ لجميع بنود جدول الأعمال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم شكراً جزيلاً على بيانك. إننا كما تعلمون لا نزال دون برنامج عمل، وهذا أمر يحظى بالأولوية لديّ. إنها مسألة كيفية الاستفادة من الوقت بطريقة سليمة وموضوعية. ولعلكم تذكرون تقريرتي وبياني في الجلسة العامة الأولى حيث قلت إن لديّ إحساساً بأن الاجتماعات غير الرسمية للهيئات الفرعية قد أخذت مجراها وبأن الرغبة السائدة للأعضاء هي الالتزام بالقضايا الرئيسية الأربع. وفي ظل عدم وجود برنامج عمل، فإنني أعرب عن تقديري للمناقشات الموضوعية التي أجريتها بشأن القضيتين الرئيسيتين الأوليين. ولا أظن أن النظام الداخلي يمنع الرئيس من أن يقول "وبالمناسبة، هناك حدث جانبي سيعقد". وبالمثل، أعلنت في السابق أننا سنعقد حدثاً جانبياً مع المترجمين الشفويين، وأعتقد أنه كان حدثاً جيداً. لقد تحدثنا أيضاً عن الأحداث الجانبية المقبلة، ومنها الحدث المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لمصلحة المشاركين في المؤتمر لتشجيعهم على المشاركة بغض النظر عن موقفهم من موضوع النقاش. وتكرر ذلك في هذا المؤتمر، وهذا هو أسلوبنا في تشجيع الجهود المستمرة لكي يتسنى لكل منا فهم موقف الآخر. وفي حالات عديدة، عندما تُتاح لكم بالفعل مشاركة خبراء حقيقيين في مواضيع شتى، يكون كل ذلك من أجل الوصول إلى الأفضل. فإذا رغبت دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء في تنظيم حدث جانبي بشأن نزع السلاح النووي، فسأرحب بذلك بالتأكيد. وعلاوة على ذلك، فيما يخص القضايا الرئيسية المتبقية، فإنني أعتقد جازماً أننا بالفعل نتبادل الآراء بشكل رسمي جداً بشأن مسائل مختلفة، حيث نطرح مواقفنا الوطنية، وعادةً لا تكون الآراء المتبادلة مفاجئة لأننا نميل إلى تعزيز تلك المواقف. لقد تبين لي عبر السنوات هنا أنني تعلمت الكثير من الأحداث الجانبية غير الرسمية ومن حلقات النقاش ومن أحداث الممرات، مما حسن من فهمي للمسائل، لا في مؤتمر نزع السلاح فحسب، وإنما أيضاً في هيئات أخرى عديدة تابعة للأمم المتحدة تعقد اجتماعاتها هنا في جنيف.

لديّ متحدثان إضافيان في القائمة، بيرو ثم الصين. فليفضل ممثل بيرو.

**السيد شيالر (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** سيدي الرئيس، أؤكد لكم أن وفد بلدي لم يكن يعتزم أخذ الكلمة للمرة الثانية بعد أن أخذها هذا الصباح في الجلسة الرسمية التي بدأت اليوم تحت رئاستكم.

بإيجاز شديد، نود أولاً أن نشكر حكومتي أستراليا واليابان على هذه المبادرة التي نفهم تماماً أنها اقترحت في سياق وإطار الحق الشرعي لجميع الدول الأعضاء في توجيه أنظار هذا المؤتمر إلى تلك المسائل التي نعتقد أن من المهم لنا أن نُحيط بها علماً. وهذه ليست ممارسة غير معتادة، ولا شيئاً مفاجئاً، ولا شيئاً لم يحدث في الماضي، وربما لا أحتاج إلى أن أذكر جميع الأعضاء في المؤتمر بأن الأمر لم يكن دائماً عن المسائل المتعلقة حصراً بترع السلاح النووي.

ومن ثم، يود وفد بلدي أن يشير مجدداً إلى أن علينا التزاماً باحترام النظام الداخلي للمؤتمر على النحو السليم. وأعتقد أن من سمعوا موقف بلدي عندما كانت هناك، في وقت معين، مثلاً، حاجة أو نية اضطراريّتين لتفسير النظام الداخلي على نحو يختلف عن التفسير التقليدي، هؤلاء الذي سمعوا وشاهدوا موقف بلدي الحاسم المؤيد للتفسير السليم للنظام الداخلي، ربما يدركون أننا نرى أن النظام الداخلي أمر أساسي لإدارة هذا المؤتمر. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، وكما ذكرتم آنفاً، لا يجد وفد بلدي أي حكم يمنع رئيس مؤتمر نزع السلاح أو مكتب المؤتمر أو أعضاء المؤتمر من طرح مسائل بموجب الحق المشروع للدول الأعضاء في المؤتمر في القيام بذلك من أجل اتخاذ موقف بناءً من مفاوضاتنا.

ونحن في هذا المؤتمر ندرك عدة أشياء: أولاً، الخلاف المستحكم الذي ساد الخمسة عشر عاماً الماضية؛ وثانياً الاستياء الدولي الذي يطالب المؤتمر بالبدء في القيام بمهامه؛ وثالثاً، الجهود الشجاعة التي تبذلونها سيدي الرئيس أنتم والأعضاء الآخرون في مجموعة الرؤساء الستة في إطار هذا المؤتمر وفي سياق الاحترام الكامل لنظامه الداخلي من أجل اعتماد برنامج عمل، وهو، كما ذكرتم آنفاً، الهدف الرئيسي لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١١، مثلما كان في السنوات الأخيرة.

وثانياً، في الوقت نفسه، استمعنا إلى البيانات البالغة الفائدة والمثمرة بحق التي حدّدت فيها البلدان مواقفها الوطنية. ونعتقد أن هذا هو عمل المؤتمر، وأعتقد أيضاً أن هذا هو غاية أعمال المؤتمر في هذه اللحظة. أما ما هو خارج المؤتمر فهو خارج المؤتمر، وينبغي أن يفهم على هذا الأساس.

**السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية):** إنني أستمّد قدراً كبيراً من التشجيع من المناقشة التي تجري في قاعة المجلس هذه بشأن القضيتين الرئيسيتين، إنها مناقشة موضوعية جداً، ومفيدة جداً، ومثمرة جداً. والصين، من جانبها، تدعم مثل هذه الأنشطة، كما تدعم الأعمال غير الرسمية للمؤتمر، وكذلك أعماله الرسمية. وهي تدعم الأعمال غير الرسمية طالما امتثلت لمعايير المؤتمر واستندت إلى قواعده وإجراءاته.

وفيما يتعلق بالتوضيحات التي التمسُّها آنفاً، يجدر بي أن أعترف بشعوري ببعض الحيرة، لأنني كلما استمعت أكثر ازداد اللبس لدي. فعلى ما أذكر، أشار سفير أستراليا، مع الاحترام الواجب، إلى أن ما يقترحه ليس جزءاً من الأعمال الرسمية للمؤتمر. ولذلك، لكي أرفع تقريراً أميناً ودقيقاً إلى بيجين، أمل أن تغفروا لي طلي مزيداً من التوضيح من الرئيس أو من ممثل أستراليا أو ممثل اليابان. عندما تشيرون إلى أن هذه الأنشطة ليست جزءاً من الأعمال الرسمية للمؤتمر، فهل تقصدون أنها جزء من الأعمال غير الرسمية للمؤتمر، أم أنها بداهة لا تُمثل أعمال المؤتمر؟ إنني أتطلع إلى تلقي توضيح لكي يتسنى لي تقديم تقرير دقيق إلى حكومتي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** توجد على قائمتي الآن الجزائر، والجمهورية العربية السورية، وألمانيا، والولايات المتحدة، واليابان. ربما يمكن تناول بعض المسائل على نحو مثمر من خلال المناقشات الثنائية إذا كان لدى أية دولة سؤال محدد. غير أنه، مرة أخرى، يوجد الكثير من الأمور الإجرائية، ولكنني بالتأكيد سأعطيكم الكلمة. وسيُتاح لنا وقت طويل بعد ظهر هذا اليوم لتناول جميع المسائل. والآن أعطي الكلمة للجزائر.

**السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** أولاً، يود وفد الجزائر أن يشكركم، سيدي الرئيس، على إعلانكم عن قيام معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بتنظيم حدث جانبي الأسبوع المقبل. كما يود الوفد أن يشكر سفير أستراليا على إعلانته تنظيم حدث جانبي آخر في الأيام القليلة القادمة. إن هذه الأحداث الجانبية، التي نأمل أن تكون بناة، ستساعد دون شك على زيادة فهم الوفود للإشكاليات المتعلقة بالفضاء الخارجي وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ويحدونا الأمل أيضاً في أن تساعد جميع الأنشطة التي ستجرى في تعزيز دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بمسائل نزع السلاح. ويود وفد الجزائر أن يؤكد اعتقاده أن الأنشطة التي أُعلن عنها ليست من الأنشطة الرسمية ولا غير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح، لأن مثل هذه الأنشطة يجب أن يحددها اتفاق مشترك وفقاً للنظام الداخلي. وبناءً على ذلك، يحدوني الأمل في أن يُسجل هذا التفسير بوضوح في محضر الاجتماع، وأن يؤخذ في الاعتبار عندما نعتمد، في نهاية العام، تقريرنا السنوي بشأن أنشطة مؤتمر نزع السلاح.

**السيد النقري (الجمهورية العربية السورية):** سيدي الرئيس، أود أن أتوجه من خلالكم بالشكر لسعادة سفير أستراليا وأيضاً لليابان على هذه الدعوة لإجراء مشاورات خارج المؤتمر (side events) من الواضح أنها تتصل بصورة جوهرية بصلب أعمال مؤتمر نزع السلاح.

في الحقيقة لم يكن وفدي يود أن يطلب الكلمة ولكن مجمل أجواء النقاش التي أعقبت إعلان سفير أستراليا عن هذه الأنشطة والتساؤلات التي أثّرت أيضاً بالإجابات التي قُدمت، جاء إلى ذاكرتي عدد من التخاطرات السابقة من آلية عمل المؤتمر.

إن وفدي لا يشكك بأن هناك إمكانية للدعوة لأنشطة جانبية (side events) ولسنا أيضاً بصدد التشكيك بأن هذا الشيء يتناقض مع قواعد الإجراءات. لا نرى أن الأمر هو كذلك، لكن لدينا تساؤلات حقيقية إذا ما قارنا ما هو مقترح الآن لإجراء ثلاث جلسات على موضوع محدد جداً في إطار موضوع شائك، سيكون هناك تساؤل هل هو فعلاً "side event" بالمقارنة مع الممارسات السابقة لما يُعرف بـ "side events" كنا ندعى إلى أنشطة تأخذ جلسة واحدة ربما وليس ثلاث جلسات.

من المعروف أن أي "side event" هو مسألة نشاط جانبي لا علاقة لمؤتمر نزع السلاح به، بمعنى آخر أن الأمم المتحدة ليست طرفاً فيه، الجهة الداعية هي المسؤولة وبالتالي منطق الأمور يقول بأن تلك الأنشطة لا تزود بخدمات الترجمة، وهذه مسألة واضحة لا أعتقد أنها مسألة خلافية، هذا معنى "side events". الآن نحن نتحدث عن ثلاث جلسات للحديث فقط عن تعريف موضوع محدد. هنا أعتقد أن الممارسة المقترحة إذا ما قورنت مع الممارسات السابقة تضع نوعاً من التساؤل عن مجمل هذه الدعوة إلى هذا النوع من النشاط.

النقطة الثانية التي أود أن ألفت إليها، ونحن نتحدث عن أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة، أذكر أن في الأعوام السابقة كنا نعتمد جدول أنشطة للمؤتمر يتم تقسيم الأعمال فيه ويكون لكل بند من البنود عدد محدد من الجلسات على الأقل على ما أذكر، وكانت البنود الأربعة الرئيسية تغطي بعدد واحد من توزيع العمل أو المهام. وأذكر أيضاً أننا في العام الماضي كان لمنسق كل بند من هذه البنود أو كل موضوع من هذه المواضيع أن يدعو لعقد المناقشات بطريقة يُتفق عليها. على سبيل المثال، أذكر أننا في إحدى المواد تم تخصيص جلسة للحديث عن التعريف. إذن من حيث المبدأ، نحن نستطيع كمؤتمر نزع السلاح، أخذاً بعين الاعتبار أهمية الدعوة الموجهة من أستراليا واليابان - وهنا أؤكد شكري مرة أخرى على هذه الدعوة - لكن أخذاً بعين الاعتبار أهمية هذه المسألة، إنني أعتقد أن الإمكانية متاحة وما تزال متاحة إلى أن يتم طرح نفس هذه المسائل من خلال جدول أنشطة يُعتمد يستطيع أن يوجّه أعمالنا ويساعد في إغناء هذه المناقشة.

لقد أشار زميلي الموقر من الجزائر إلى مسألة هامة وهي أنه إذا كانت هذه الدعوة هي مجرد "side event" فأعتقد أن الـ "conclusion" ستنتج عنها يجب أيضاً أن تكون "side event" وليس لمؤتمر نزع السلاح أي علاقة بها.

في ضوء ذلك سيدي الرئيس، أعتقد أنه أصبح من المناسب أن ننظر بصورة جديدة إلى اعتماد جدول أنشطة يتم فيه توزيع المهام والعمل لكل بند من بنود مؤتمر نزع السلاح، ولا أعتقد أنه كانت هناك أي مشكلة في الأعوام السابقة بهذا الخصوص.

نأمل منكم أثناء رئاستكم إجراء المشاورات اللازمة كي تتمكن من أن ننخرط في العمل أيضاً ونشكل أرضية مشتركة لأعمالنا بخصوص جميع القضايا المطروحة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية، وأؤكد لكم أنني أسعى إلى طريقة لدفع الأمور قدماً إلى الأمام. إن هذا العنصر مهم؛ ومن أمضى منا وقتاً في الأحداث التي نظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح استمع إلى حديث بعض الخبراء عن هذه المسألة تحديداً. والآن لدينا بالفعل برنامج عمل يتضمن ولايات لكل هيئة من الهيئات الفرعية. فإذا رغبت في مواصلة المشاورات، يمكنني بسهولة، بعد التشاور مع الزملاء في مجموعة الرؤساء الستة، أن أصدر جدولاً زمنياً للعمل يتسم ببعد النظر ويلي المطلوب من الناحية التنظيمية، ولو في إطار النظام الداخلي. إن مسألة الولايات المتعلقة بفرادى القضايا

الرئيسية والمواضيع الأخرى المدرجة في جدول الأعمال هي التي تواجه أزمة، كما سترون، ولا سيما مسألة التفاوض على ولاية للمناقشة فقط. ومع ذلك فإنني أعرب عن تقديري لبيانكم. والآن أعطي الكلمة لألمانيا.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، إنني بالفعل أشعر ببعض الحيرة، وكنت أظن في بادئ الأمر أنني ربما ينبغي لي أن أطرح نقطة نظامية، وبعد ذلك فكرت في أن أقوم بذلك من خلال طلب عادي لأخذ الكلمة لأنني غير متأكد تماماً ما الذي نناقشه هنا. لقد دعنا أستراليا واليابان إلى سلسلة من الأحداث الجانبية خارج مؤتمر نزع السلاح، وبيّنتا ذلك بوضوح شديد، كما أنكم كررتم ذلك، وأود أن أعرب عن تقديري البالغ للطريقة التي تديرون بها المناقشات في هذا المؤتمر. وأعتقد أن بإمكانكم، استناداً إلى خبرتكم أن توضّحو لنا ما هو تصوركم للدعوة التي وجهتها أستراليا واليابان. ما أفهمه هو أنه لا يُشترط صدور قرار من مؤتمر نزع السلاح، أو من رئيس المؤتمر. إن أمامنا دعوة، وإنني أعرب باسم وفد بلدي عن تقديري البالغ لهذه الدعوة. وللووفود الأخرى أن تقرر قبول الدعوة من عدمه. وفي رأيي أن الأمر قد تقرر؛ ونحن بالطبع نأمل في أن تقبل الدعوة وفود كثيرة، أو جميع الوفود، وأن تشارك في هذه المناقشات. لقد سلكنا طرقاً عديدة في مؤتمر نزع السلاح، وأعتقد أننا يجب أن نمنح فرصة لهذا المسعى الذي يستهدف تعميق المناقشات بشأن مسائل معينة تغطي باهتمام العديد من الوفود. وأذكر أننا أجرينا مناقشات غير رسمية في إطار مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي. ولكنني الآن أفضّل أن أمنح فرصة للدعوة التي وجهتها للتو أستراليا واليابان. ولكي نوجز هذه المناقشة، سأسألكم، بوصفكم الرئيس، عما إذا كنتم توافقون على ما ذهبْتُ إليه من أنه لا يُشترط صدور قرار منا أو منكم، والآن يبدو لي أننا ينبغي أن نُنهي هذه المناقشة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** إن هذه مبادرة وطنية، ومن الواضح أنه لا يُشترط صدور قرار من مؤتمر نزع السلاح. وهذا يشبه إلى حد ما زيارتي لبرلين منذ نحو عام ونصف عام لتقديم إحاطة إعلامية عن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إنني لا أكاد أذكر عنوان ذلك الاجتماع، ولكن أذكر أن عدداً كبيراً من الخبراء أجروا فيه مناقشات رائعة جداً وعظيمة الفائدة. لذلك فإنني أنظر إلى هذه المبادرة بوصفها مبادرة وطنية. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، ستكون كلمتي موجزة نسبياً لأنني أعتقد أن زميلنا الألماني نجح إلى حد كبير في بلورة جزء من أفكاره بشأن ما يبدو من لبس في المؤتمر. ورغم ذلك، لا تزال لدي بعض الشكوك، وبخاصة شكوك أود أن أتناقشها مع بعض الزملاء الآخرين الذين ينظمون الآن أحداثاً جانبية بشأن مواضيع أخرى. لقد ذكرتم حدثاً جانبياً قريباً ينظمه معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، بشأن الفضاء. إننا نتعاون الآن مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ولدينا



الشرف في أن نتعاون أيضاً مع زملائنا الصينيين والروس بشأن حدث آخر يتعلق بالفضاء ينظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، من المقرر تنظيمه في الربيع القادم. وأود فقط أن أسأل، إن كنا نطلب من ييجين أن تقدم هذا العدد الكبير من نقاط التوضيح بشأن هذا الأمر، فما هي في رأيهم العلاقة بين ذلك الحدث وما نقوم به في هذا المؤتمر. إنني لا أرى اختلافاً. إننا ننظم أحداثاً متعددة بشأن الفضاء في إطار مجموعة متنوعة من الأحداث الجانبية، على حد علمي. وأعتقد أن هذه الأحداث هي في الأساس نفس النوع من الأدوات التي نستخدمها في العمل، كما في نيويورك في إطار اللجنة الأولى، وفي أماكن أخرى. ولا أرى في هذه الدعوة بعينها أمراً مبتكراً.

أما السؤال الآخر الذي يثير حيرتي فهو: هل أفهم من زملائنا أنهم يرغبون بالفعل في القيام الآن في إطار هذا المؤتمر بمزيد من العمل الرسمي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؟ وهل يرغبون في عقد مزيد من الجلسات العامة؟ لقد دارت مناقشة مهمة بشأن هذه المسألة، ويسعدني بالتأكيد أن أشرك في مزيد من الجلسات العامة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهذا يماثل ما يقولونه. ويسعدني أن تضاف تلك الجلسات إلى الجدول الزمني. وأعتقد بالفعل أننا على استعداد لمواصلة النقاش حول هذا الموضوع وكذلك حول مواضيع أخرى. بمزيد من العمق. إننا طوع إشارة الرؤساء الستة إن أمكن ترتيب جلسات عامة أخرى.

**السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، لقد أعرب وفد بلدي عن تأييده لما يُسمى المبادرة الأسترالية على مدى عدة أشهر وأسابيع أثناء مشاورات متنوعة، ولم يقرر دعمها بقوة فحسب، وإنما أيضاً المشاركة في استضافة ذلك الحدث الجاني. بيد أنني أود أن أُعلق ببضع كلمات على الملاحظات المختلفة التي أُبدت، وإن كنت أظن أن زميلنا الألماني قد تناول بالفعل النقطة المهمة والبسيطة في الوقت نفسه لتبديد اللبس بأكمله. ويبدو لي أن هذا اللبس لا مبرر له في قاعة الاجتماع هذه عصر هذا اليوم. ففيما يتعلق بالحدث الجاني، كما بيّن بوضوح السفير الأسترالي وولكوت، نحن لا نقترح في مؤتمر نزع السلاح إصدار أي قرار، وإنما فقط ندعو الدول أو الأمم الأعضاء الأخرى إلى حضور هذا الحدث الجاني. إن هذا الحدث الجاني بالتأكيد ليس حدثاً أو اجتماعاً رسمياً ولا غير رسمي في إطار مؤتمر نزع السلاح. إنه ليس حدثاً ينظمه مؤتمر نزع السلاح؛ إننا فقط ندعو جميع الدول الأعضاء إلى حضور هذا الحدث. ونعتقد أن هذا الحدث الجاني سيفيد، بقدر إمكاننا كدولة، في دعم العمل الموضوعي للمؤتمر بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. هذا هو الغرض الوحيد للحدث الجاني، ونود منكم جميعاً حضور هذا الاجتماع لأننا نعتقد أنه سيفيدنا جميعاً، وإن كان الأمر متروكاً لكم في حضوره أو عدم حضوره. ونحن بالتأكيد نتطلع إلى مواصلة النقاش قدر الإمكان في إطار مؤتمر نزع السلاح أيضاً، ولكن ذلك لا يمنعنا من عقد أي حدث جاني ترى أية أمة أو دولة عضو أنه سيكون مفيداً لمناقشاتها المقبلة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أجدد دعوتنا لكم جميعاً، ويحدوني الأمل في أن يتسنى لكم جميعاً حضور هذا الحدث. ورغم ذلك، يجدر بي أن أقول بوضوح إن الأمر متروك لكم في الاهتمام بالحدث الجانبي والمشاركة فيه أم لا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير اليابان، وأعتقد أن الدول المراقبة مدعوة أيضاً لحضور هذا الحدث. والآن أعطي الكلمة إلى سفير الصين.

**السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد أخذت الكلمة بالفعل مرتين، وأتكلم الآن للمرة الثالثة لأنني أود حقيقة أن أعرف ما إذا كان اقتراح أستراليا جزءاً من أعمال المؤتمر أم لا. فهل هو يشكل جزءاً من أعمال المؤتمر؟ إنني أستفسر لأنني أود فقط أن أبعث بتقرير دقيق وموجز إلى حكومتي؛ الأمر بهذه البساطة. لقد استمعتُ إلى بيانات من بعض الزملاء دفعتني إلى أن أطلب الكلمة مرة أخرى لألتمس بعض التوضيح الأساسي.

لماذا تُعد التوضيحات التي استمعنا إليها آنفاً مهمة للتقرير الذي سأبعث به إلى حكومتي؟ إن كنا نناقش أمراً من أعمال المؤتمر فهو من أعمال المؤتمر. أما إن لم يكن هذا النشاط، كما قال للتو سفير اليابان، السيد سودا، جزءاً من أعمال المؤتمر، بغض النظر عن كونه رسمياً أم غير رسمي، فإن إبلاغ حكومتي بذلك سيساعدها على الحكم على هذه المسألة بناءً على ذلك واتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل معها.

وقد يكون من قبيل الأنانية من جهتي أن أضيق وقت الجميع، ولكن الأمر مهم بالنسبة إلى وفد الصين، لأنه إذا لم يتضح ما إذا كان النشاط المقترح من أستراليا واليابان جزءاً من أعمال المؤتمر أم لا، فأعتقد أنه لا مبرر لمناقشة ما إذا كانت هذه المسألة تحتاج إلى قرار من المؤتمر أم لا. فإن كان النشاط لا يدخل في نطاق أعمال المؤتمر، فمن الطبيعي إذاً ألا يحتاج المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأنه. أما إن كان يدخل في ذلك النطاق، فلا ينبغي أن يتخذ القرار من مجموعة الرؤساء الستة وإنما من أعضاء المؤتمر. وفي سياق تناول هذه المسألة، ينبغي ألا نضع العربة أمام الحصان. لذلك يجب أولاً أن نوضح هل هذا النشاط في نهاية الأمر جزء من أعمال المؤتمر أم لا.

وثانياً، اسمحوا لي أن أشكر وفدي أستراليا واليابان على طرحهما هذه المبادرة. فحتى إن كانت المبادرة، بشكل محدد، ليست من أعمال المؤتمر، فقد قدم الوفدان هذا الإسهام انطلاقاً من رغبة صادقة في النهوض بأعمال المؤتمر وبالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهذا في ذاته أمر محمود. وأود أن أشير، دون أن أوجه اللوم إلى أحد، إلى أنه كان من الممكن الإشارة بوضوح من البداية إلى أن النية هي تنظيم هذا النشاط إما "على هامش" الأعمال الرسمية للمؤتمر وإما "كجزء من أعمال المؤتمر"، أو أي شكل كان، لكي لا يقع شخص مثلي لا يتمتع بالذكاء في لبس. ولذلك أعرب لسفير اليابان عن امتناني لتقديمه هذا التوضيح.

ويحدوني الأمل في أن تكون كل هذه الأعمال عوناً للمؤتمر في مفاوضاته بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذا النوع من النشاط، في الواقع، ليس عملاً مستحدثاً، رغم أنه قد يأخذ الآن شكلاً جديداً. فقد اضطلع وفد اليابان قبل ذلك بسلسلة من الأنشطة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وحققت الأحداث الجانبية واجتماعات غداء العمل نتائج إيجابية، مثلها مثل الأنشطة الأخرى المفيدة جداً التي اقترحتها الدول بشأن المعاهدة. وطرحت بلدان أخرى أيضاً، كمبادرات وطنية، الكثير من الأفكار الموضوعية، ونظمت العديد من الحلقات الدراسية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي الوقت نفسه، نُفذت أنشطة عديدة بشأن مواضيع رئيسية أخرى تغطي باهتمام أعضاء المؤتمر والمجتمع الدولي، وإن كانت نُظمت خارج إطار المؤتمر. وشملت هذه الأنشطة مناقشات تتعلق بالفضاء الخارجي، مثل مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي، وشملت كذلك حلقات دراسية بشأن نزع السلاح النووي نظمتها عدد من البلدان. وجميع هذه الأنشطة تنطوي على فائدة وتمثل إسهاماً في مناقشات المؤتمر وأعماله المستقبلية. غير أن كونها مهمة ومفيدة بصورة واضحة يجب ألا يمنعنا من أن نوضح ما هو نوع هذه الأنشطة. وبذلك فقط يمكننا أن نكون في وضع أفضل يتيح لنا المشاركة في هذه الأنشطة وتنفيذها. وهذا أمر منطقي. لقد تساءل ممثل الولايات المتحدة آنفاً عن سبب طرح الصين لهذا الموضوع دون طرح أية مسائل أخرى. ولا أرى حاجة إلى تكرار السبب، الذي هو بسيط للغاية. وعلى أية حال، أتمنى أن تكون الأنشطة المنفذة في جميع القنوات مفيدة للمؤتمر وتؤدي إلى التكبير ببدء العمل الموضوعي، وأن يبدي الجميع ما يلزم من الإرادة السياسية والحكمة، وأن يبذلوا جهداً مشتركاً لدفع أنشطة المؤتمر قدماً ولبدء العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أشكر السفير غرينيوس الذي قادنا إلى بداية طيبة. لقد قادنا بسلسلة نحو اعتماد جدول الأعمال، وتميز أيضاً عمله بالانفتاح والشفافية في تناول برنامج عمل الأسابيع القليلة الماضية - وهو الجدول الزمني الإرشادي لأنشطتنا - فقد عقد مشاورات ومناقشات مفتوحة وشفافة مع كل دولة من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالمشاركة في قاعة الاجتماع هذه، فقد تميز الجميع بسلوك بناء وتعاوني رفيع في تلقي الجدول الزمني الإرشادي الذي أعده السفير غرينيوس للأسابيع القليلة الماضية، دون أي اعتراض. وأعتقد أننا إذا استطعنا مواصلة هذه المناقشات التشاركية البناءة بشأن جميع المواضيع المطروحة، مثلما فعلنا في الأسبوعين الماضيين أو ربما في الأسابيع الثلاثة الماضية، فلن تُسفر هذه المناقشات إلا عن نتائج جيدة.

لقد أعرب ممثل الولايات المتحدة آنفاً عن أمله في مواصلة السير في هذا الطريق، وأعتقد أن كل ما نحتاجه هو موافقة الجميع. ولماذا لا يوافقون؟ إن الموافقة لن تأتي إلا بنتيجة إيجابية. ويمكن للسفير غرينيوس أن يمضي قدماً في هذا الطريق، وكذلك سفير شيلي، مع التزامنا جميعاً بالعمل وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر. لقد بدأ هذا العمل تواتاً، أليس كذلك؟ وكان أسبوعاً العمل اللذان قادهما السفير غرينيوس هما باعث الأمل لدينا. إننا جميعاً يجب علينا أن نواصل بناء الثقة فيما بيننا.

وثمة بواعث قلق أمنية وطنية، وهذا أمر عادي لا يُخشى منه. والأمر الرئيسي هو أننا يجب أن نواجه هذه الحقيقة، وأن نعالج بالإرادة السياسية والحكمة السياسية بواعث القلق تلك وأن نتوصل إلى حل يقبله الجميع. والواقع أن البعض قالوا منذ فترة من الوقت إن مؤتمر نزع السلاح يقف في طريق مسدود منذ عشر سنوات ولم يحرز أي تقدم. وأنا لا أوافق على ذلك الرأي، وإنما أؤيد ممثل الاتحاد الروسي السيد فيكتور فاسيليف الذي أكد، بالأمر القريب، أن من غير الممكن أن نقول إن المؤتمر لم يحرز تقدماً في العامين الأخيرين. لقد نوّه السيد فاسيليف بمشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ولكن الواقع أن ما تحقق أكثر من ذلك بكثير. فمثلاً، اعتمد جميع أعضاء المؤتمر، تحت قيادة السيد الجزائري، سفير الجزائر، الوثيقة CD/1864، وهو إنجاز كبير.

أما السؤال المتعلق بسبب عدم إطلاق المؤتمر في وقت لاحق للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فأعتقد أن نظرة دقيقة إلى الوضع ستوضح الأمر. ففي وقت اعتماد الوثيقة CD/1864، لم يقترح سعادة سفير باكستان تعديلاً ناسخاً. ومن ثم فإن الثقة السياسية المتبادلة بالغة الأهمية. وبالنظر إلى أن الجميع وافقوا على الوثيقة CD/1864 في آب/أغسطس ٢٠٠٩، كان ينبغي لنا أن نبدأ العمل على أساس هذه الوثيقة وأن نهني أيضاً قوة دافعة. فلماذا لم يحدث ذلك؟ لأننا بحاجة إلى تبادل الثقة، لا إلى توجيه أصابع الاتهام. لقد كانت الوثيقة CD/1864 خطوة عظيمة لنا إلى الأمام، خطوة يجب ألا نقلل من شأنها مطلقاً.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المؤتمر، إبان رئاسة سفير بلجيكا للمؤتمر في العام الماضي، مناقشات غير رسمية بشأن القضايا الرئيسية الأربع، ووافق الجميع على ذلك الإجراء. فمن الذي يقول إن المؤتمر لا يمكنه أن يحقق توافقاً في الآراء؟ لقد اعتمدت الوثيقة CD/1864 بتوافق الآراء، ووافق الجميع تحت رئاسة بلجيكا على عقد مشاورات غير رسمية؛ وكان ذلك أيضاً بمثابة توافق في الآراء انضم إليه جميع أعضاء المؤتمر. فلماذا إذاً هذا التشكيك عندما يتعلق الأمر بالمناقشات الجارية في إطار المؤتمر؟ لماذا هذا الافتقار إلى الثقة؟ إننا ينبغي أن نشق في أننا سنبدأ العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن في إطار النظام الداخلي للمؤتمر. لقد وضعنا السفير غرينيوس على بداية جيدة. فلنحافظ على ثبات خطواتنا وعلى وتيرتنا القوية حتى تتمكن من مناقشة القضايا الرئيسية الأربع في إطار المؤتمر، إما من خلال اجتماعات رسمية في إطار الجلسات العامة وإما من خلال مناقشات غير رسمية.

وأعتقد أننا إذا أنجزنا ذلك على النحو السليم، سنُرسى أساساً جيداً لبرنامج عملنا. إن هذا الأساس وبرنامج العمل الناجح هذا سيكونان ثمرة جهود السفير غرينيوس وسفير شيلي. ولديّ ثقة كاملة في أنه إذا عمل الجميع بجد فسوف يجري المؤتمر مفاوضات ويعتمد برنامج عمل ويشرع في عمله الموضوعي. إن ما يجب أن نكون على حذر منه هو الآراء السياسية المسبقة. فلننبذ هذه الآراء المسبقة ونشرع بجد في أعمال المؤتمر في إطار معاييرها.

إنني لم أكن اعتزم أن أتكلم هذه المدة الطويلة اليوم، وأعتذر عن ذلك. واسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد أنني أ دعم العمل المنجز في المؤتمر. ولا شك أن المفاوضات ينبغي أن تدور في إطار المؤتمر. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديري للجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان أخرى من خلال قنوات خارج المؤتمر. إن الإسهامات غير الرسمية يمكنها أن تكمل أعمالنا، وهي تنطوي على فائدة. وأود أن أشكر سفير أستراليا وسفير اليابان على جهودهما العظيمة.

أتمس منكم المعذرة للتحدث كل هذا الوقت، وأشكركم جميعاً على حسن إصغائكم.

**السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** سأوجز كلمتي جداً. أود فقط أن أذكر بضع كلمات عن الحدث الجاني بأن أقول بادئ ذي بدء إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف لم تزل ملازمة للأحداث الجانبية منذ انعقاد مؤتمر فيينا. ويجوز لأي عضو في مؤتمر نزع السلاح أن ينظم هذه الأحداث، فهو حق سيادي للأعضاء ولا يجوز لأحد أن يمنعهم من ذلك. والفكرة وراء أي حدث جانبي هو أنك إن كنت مهتماً بموضوعه فيمكنك المشاركة فيه، أما إن لم تكن مهتماً بموضوعه فيمكنك الامتناع عن المشاركة. وتُعرب إيطاليا عن امتنانها البالغ لأستراليا واليابان لمبادرتهما بتنظيم حدث جانبي لمدة ثلاثة أيام بشأن التعاريف التي يمكن إدراجها في اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن نرى هذه المبادرة تجربة تثقيفية مفيدة لمناقشاتنا المستقبلية، ولذلك سنشارك فيها.

**السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** أعتذر عن أخذ الكلمة للمرة الثانية، ولكنني أود أن أعرب عن تقديري للتوضيحات التي قدمها لنا زملاؤنا الموقرون. وأعتقد، سيدي الرئيس، وكما تعلمون جيداً، أن عمل مؤتمر نزع السلاح واضح، والإجراءات واضحة، ونحن نُقدّر بالفعل الطريقة التي تشيرون بها إلى النظام الداخلي. فمن الواضح أنكم تنفذون أعمال مؤتمر نزع السلاح في إطار نظامه الداخلي، ونحن نُقدّر ذلك. واستناداً إلى النظام الداخلي، لدينا خياران: الأول أن نعقد جلسات عامة ومفاوضات رسمية على أساس برنامج العمل؛ والثاني، إذا لم يتحقق توافق آراء بشأن برنامج العمل، أن نتحلى بروح الابتكار ونُجري نوعاً من المناقشات غير الرسمية، مثلما فعلنا إبان رئاسة بلجيكا. ومن ثمّ، فإن الخطوات تبدأ بتقديم جدول زمني، ثم مناقشته، وقد نُقرر، لمصلحة المساواة بين جميع بنود جدول الأعمال، أن نسير على هذا المنوال. الأمر واضح، وأعتقد أن الحدث الذي أعلنه سفير أستراليا واليابان لا يتوافق مع أي من هاتين الفتنتين - إنما هو شيء آخر. إنه بالفعل،

بحكم طبيعته، حدث جانبي، ولو كانت الأمانة هي التي أعلنت عنه، لأمكن تجنّب الكثير من أوجه سوء الفهم؛ لأنه عندما أعلن رئيس المؤتمر عن الحدث وقع بعض سوء الفهم لدى الوفود التي فهمت أنكم ربما تلتزمون نوعاً من الموافقة أو اتخاذ القرار.

والآن، بعد أن استمعنا إلى جميع هذه التوضيحات من الزملاء، أعتقد أن من الواضح الآن أنه حدث جانبي. إن الحدث الجانبي ليس أمراً مبتكراً؛ فقد نظمنا الكثير من هذه الأحداث، كما ذكرت، مثل مؤتمر طهران بشأن نزع السلاح النووي. كما أننا نفكر في تنظيم حدث جانبي آخر، يتعلق تحديداً بترع السلاح النووي، وجميع الزملاء مدعوون للمشاركة فيه. وللأحداث الجانبية مزاياها الخاصة، ولا ينبغي أن نضخم المسألة. ولذلك، بما أننا نتحدث عن الأحداث الجانبية، فمن حق الدول الأعضاء أن تعلن عنها، ومن حق الدول الأعضاء أن تدعو البلدان إليها، ومن حق الدول الأعضاء أن تشارك في هذه الأحداث الجانبية أو لا تشارك. هذا أمر واضح. وقد يكون الحدث الجانبي مفيداً لجدول الأعمال أو غير مفيد له. أعتقد أن المسألة واضحة الآن، بالنسبة إلينا على الأقل، ونعرب عن تقديرنا للتفسير الذي قدمتموه لنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكرك شكراً جزيلاً. وأعرب مرة أخرى عن أسفي للبس الذي سببه الإعلان عن الحدث الجانبي. إننا نعرف بعضنا بعضاً جيداً، وأعتقد أنني أعرف معظمكم معرفة جيدة، وأنتم تعلمون مدى حماسي لدفع العملية بأكملها قدماً ومدى حماسي فيما يتعلق بالأحداث الأخرى التي تُنظم خارج مؤتمر نزع السلاح، وقد دفعني حماسي البالغ إلى الإعلان عن تنظيم حدث جانبي مع المترجمين الشفويين. وإني أعتبر ذلك من قبيل المسائل الداخلية. فهل سيكون من المقبول أن أتوجه إلى الأمانة وأقول "شأن داخلي - تولوا أمره" لكي لا يحدث لبس من جانب الرئاسة والهيئة الموقرة، وتبقى السلطة والهيئة للرئاسة؟ وعليه، سنحرص على القيام بالأمر على النحو الصحيح. والآن أعطي الكلمة لباكستان.

**السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أعذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أولاً أود أن أشكركم على تيسير هذه المناقشة وتقديم توضيح بشأن السبب الذي حملني على إثارة هذه المسألة. ويعزى ذلك إلى الأهمية التي نوليها لمؤتمر نزع السلاح وللحساسيات التي تحملها جميع الوفود إزاء مختلفة جوانب العمل. إن كل واحد منا ينبغي أن يحترم حق الآخر في طرح هذا السؤال طلباً للتوضيح. ويجدي التوضيح نفعاً في كثير من الأحيان، عندما يكون البيان قاطعاً وحاسماً، ثم يأتي بعد ذلك التفسير باستخدام القياس، وإن كان هذا النوع من التفسير يسبب لبساً لدى الناس. غير أننا استمعنا لتفسيرات واضحة تماماً من سفير اليابان ومنكم سيدي الرئيس؛ وأعتقد أن أفضل تفسير باستخدام القياس كانت المقارنة التي عقدتموها مع الاجتماع الذي شاركنم فيه في برلين. وعلى أية حال، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر سفير اليابان، على ما قدمتموه من توضيحات. والآن، إن سمحتم لي، وبعد إذنكم، أود أن أطرح سؤالاً بشأن توفير مترجمين شفويين أثناء الحدث الجانبي. فهل سيُتاح مترجمون شفويون؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لن يُتاح مترجمون شفويون. وأعتقد أن لغة العمل ستكون الإنكليزية فقط. أُعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد خليف (الجزائر):** كنا نتمنى أن تكون هناك ترجمة بمناسبة هذه التظاهرات ولكن باعتبار أن هذا غير ممكن فإن هذا سيحد من قدرتنا على متابعة هذا الاجتماع بالطريقة التي كنا نود أن نشارك بها.

ثانياً، السيد الرئيس، بالنظر إلى ما جرى من حديث حول مثل هذه التظاهرات نتمنى أن يكون هناك عرف هنا في المؤتمر على غرار ما يتم في الاجتماعات الأخرى. على أن الإعلان لمثل هذه الأحداث التي ليست ذات صلة بأشغال المؤتمر إذا ما تم طلب ذلك أن يتم الإعلان لها من قبل الأمانة، أي أمانة المؤتمر. وهذا ما سيضع حداً لكل التأويلات والتفسيرات الخاطئة. ونحن نتمنى أيضاً، وهذا تمني وليس دعوة أن تكون هناك تظاهرة مماثلة حول موضوع نزع السلاح لا سيما حول معاهدة حظر الأسلحة النووية بصفة شاملة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الجزائر على بيانه، وأود أن أعرب عن ترحيبي بأي حدث جانبي تنظمه الجزائر أو بلدان أخرى بشأن نزع السلاح النووي، وهو حدث ستعلنه عندئذ الأمانة، لا الرئيس، وآمل ألا أقع في الكثير من المشاكل. أشكر جميع المشاركين في جلسة اليوم. لقد أجرينا مناقشة طويلة بشأن نزع السلاح النووي، مثلما جرى يوم الثلاثاء. وأعتقد أن تبادل الآراء الذي أجريناه بشأن المواد الانشطارية وتحديد مواقف مهمة بشأن الأمن القومي كان مهماً. وأعرب أيضاً عن تقديري لهذا النوع من تبادل الآراء الذي أجريناه بعد ظهر هذا اليوم. إنني لم أر أحداً يتحدث من مذكرات مطبوعة. لقد كان بحق تبادلًا تلقائياً للآراء تجاوز مسألة ماهية الحدث الجاني، وعبر تعبيراً صادقاً عما تعترم هذه الهيئة الموقرة، أي مؤتمر نزع السلاح، عمله وما تعترم المضي قدماً فيه بحكمة، وبسرعة، وأعتقد أيضاً ببعض الحظ.

بهذه التعليقات، أود أن أختتم جلستنا لهذا اليوم. ستُعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ٨ شباط/فبراير، الساعة ١٠/٠٠. شكراً جزيلاً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.